د. رمسيس عوض

من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش فى إيطاليا



البرنامج الوطنى لدار الكتب المصرية
الفهرسة أثناء النشر
(بطاقة فهرسة)
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية (إدارة الشئون الفنية)

عوض، رمسيس.

من أوراق الحروب الصليبية ومحاكم التفتيش فى إيطاليا/ رمسيس عوض.

ط١. ـ القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١١م.

١٥٢ص؛ ١٧×٢٤سم.

تدمك 978-977-701-075-7

١ ـ محاكم التفتيش.

٢ ـ الاضطهاد الدينى.

٣ ـ الهرطقات المسيحية.

أ ـ العنوان. ٢٧٩,٢

رقم الإيداع ٢١٨٦٢/ ٢٠١١م

الترقيم الدولى I.S.B.N. 978 - 977 - 701 - 075 - 7

صور الغلاف مأخوذة من مكتبة الكونجرس

الفهـــــرس

الموضوع | الصفحة

مقدمة الناشر

عملت محاكم التفتيش فى كثير من الأراضى الأوروبية، خاصة إيطاليا وفرنسا وإسپانيا، ثم انتقلت إلى أمريكا الجنوبية، لحوالى سبعة أو ثمانية قرون، وأشعلت المحاكم حروبًا صليبية على الهراطقة داخل أوروبا، وفى أمريكا الجنوبية.

ولكن ما هى الهرطقة؟ أصل الكلمة باللغة اليونانية يعنى الاختيار، ومعناها الاصطلاحى فى الكنيسة الكاثوليكية هو عقيدة تختلف عن عقيدة الكنيسة. فالمعنى الحقيقى إذن هو اختيارٌ مسيحى ما لعقيدة تخالف ما تقول به الكنيسة الكاثوليكية.

يجرنا هذا إلى عقيدة الكنيسة الكاثوليكية... حدد العقيدة الكاثوليكية ما يُسمون الآباء القدامى، والمجامع الكنسية عبر عدة قرون... وهذه المجامع راكمت بنود العقيدة، ولكنها لم تسلم من الخلافات، بل كثيرًا ما عارض مجمع ما قرارات المجمع الذى سبقه، وأوضح مثل على ذلك أريوس وإثناسيوس مع الإمبراطور قسطنطين، الذى مال للثانى أولًا، ثم مال للأول ثانيًا، وعاقب المرفوض فكره فى المرتين، وكان الخلاف على أن الابن (المسيح) مساوٍ للأب أم أقل منه؟ مخلوق منه أو أنهما من نفس الأصل؟ كذلك البابا ڤيجيلوس مع الإمبراطور جوستنيان، فقد غير البابا رأيه ثلاث مرات ـ بين نقيضين ـ فيما يتعلق بآراء نسطوريوس فى طبيعة المسيح، هل هى واحدة أم اثنتان: إنسانية (ناسوتية) وإلهية (لاهوتية)؟.

زاد من احتمال الانحراف عن الكنيسة والخلاف معها طبيعة اللاهوت الكاثوليكى، فقضية إله واحد بثلاثة أقانيم، وهل للمسيح طبيعة واحدة أم طبيعتان؟ وقضية الخطيئة الأصلية وآثارها، وتحول الخبز والنبيذ فى يد الكاهن إلى جسد المسيح ودمه، فيأكله المتناول ويشربه، كلها، وغيرها، قضايا خلافية عند العقول البسيطة.

كذلك زاد من اعتراض الناس على الكنيسة ما رأوه من سلطان البابوات المطلق، وطريقة

عيش كثير منهم ومن رجال الكنيسة، فى ثراء وبذخ، مع ارتكاب مختلف أنواع الشرور... من رشوة لجنس لتدبير مؤامرات واغتيالات، وشن حروب وما إلى ذلك... ثم تقول الكنيسة للناس إن الباباوات معصومون، وأن لهم سلطان التحليل والتحريم... وغفران الذنوب ـ مما أسفر عن بيع صكوك الغفران ـ أو حرمان الأباطرة والملوك والأمراء، بل حرمان مدن ودول بأكملها...

وقد اعتمدت الكنيسة فى ذلك على نصوص من الإنجيل، مثل: كل ماتربطونه على الأرض يكون قد ربط فى السماء، وما تحلونه على الأرض يكون قد حُل فى السماء ـ متى ١٨ : ١٨ .

وأوّل بعض الباباوات تلك الآية بأن من يستطيع فتح السماء وغلقها يستطيع أن يحكم الأرض، وعلى ذلك يجب أن يحكم البابا العالم كله ـ بذلك قال جريجورى السابع وغيره.

وجدير بالذكر أن آراء القس الكاثوليكى المصلح مارتن لوثر رأتها الكنيسة هرطقة... فالبروتستانتية التى يدين بها اليوم ربما ربع أو ثلث المسيحيين هرطقة فى نظر الكنيسة... ومن ناحيته، قال لوثر إن البابا عدو المسيح، وما زال البروتستانت المتشددون يقولون نفس القول، وربما يزيدون أن روما هى بابل العاهرة.

ولذلك اشتعلت الحروب الدينية فى أوروبا بين الكاثوليك والبروتستانت لعدة عقود...

كذلك فإن كنائس الشرق الأرثوذكسية ـ بما فيها الكنيسة المصرية ـ التى تقول بالطبيعة الواحدة للمسيح هى أيضًا مهرطقة فى نظر الكنيسة الكاثوليكية.

لما انتشرت الهرطقة فى أوروبا ـ التى لم تسدها المسيحية إلا فى أواخر الألفية الأولى، وبأشكال جد متنوعة ـ ظهرت محاكم التفتيش الكنسية خوفًا من القضاء على الكاثوليكية... وسنقرأ أنه لولا محاكم التفتيش لاقتلعت الهرطقة الكنيسة الكاثوليكية من جذورها، خاصة وقد دانت نسب مرتفعة من المسيحيين بهرطقة أو أخرى، فعلى سبيل المثال انحرف ثلث فلورنسا أو أكثر عن عقيدة الكنيسة، وربما زادت النسبة عن ذلك أو قلت فى أنحاء أخرى من إيطاليا المفككة، خصوصًا فى الجنوب، وانحرف معظم جنوب فرنسا عنها... واقتصارنا على هذين المثلين لأننا نتكلم عن الهرطقة فى إيطاليا وفرنسا فقط فى هذين الكتابين.

بدأت محاكم التفتيش بمندوبين عن البابا، ثم توسعت وتوحشت حتى أصبح لها سلطة تنافس سلطان البابا والأباطرة والملوك.. وربما اصطدمت بها وانتصرت عليها أحيانًا، وأشعلت عدة محاكم حروبًا صليبية على المهرطقين، دعت لها الكنيسة، وقامت بها السلطات الزمنية عن

اقتناع أحيانًا، وتحت تهديد من الكنيسة أحيانًا أخرى، ولتحقيق مصالح أحيانًا ثالثة... وربما اختلط بعض من كل ذلك.. فمحاكم التفتيش والحروب الصليبية على المهرطقين فى جنوب فرنسا، أعادت الجنوب للكاثوليكية وألحقت جنوب فرنسا بشمالها.

وكما اعتمدت الكنيسة على تأويل نص إنجيلى، اعتمدت السلطة الزمنية على نص آخر لترفع عاليًا مفهوم حق الملوك الإلهى فى الحكم: على كل نفس أن تخضع للسلطات الحاكمة، فلا سلطة إلا من عند الله، والسلطات القائمة مرتبة من قبل الله، حتى أن من يقاوم السلطة يقاوم ترتيب الله ـ الرسالة إلى مؤمنى روما ١٣: ١ ـ ٢.

وقد ظلت فكرة حق الملوك الإلهى فى الحكم حية فى فرنسا وألمانيا ـ وغيرهما فى أوروبا ـ حتى نهاية القرن التاسع عشر.

تحت مثل هذا الاستبداد المزدوج ـ السلطة الروحية وتمثلها الكنيسة، والسلطة الزمنية ويمثلها الأباطرة والملوك ـ الذى يرتكن لتأويل نصين من الإنجيل، يُخولان حقًا إلهيًا لكل من السلطتين، لم يكن يتيسر فحص وتدقيق وتطوير عقلانى للمسيحية ـ حتى جاء عصر الإصلاح ومن بعده عصر التنوير ـ بل تيسر استخدام القوة، واستعانت السلطات بتأويل نص ثالث من الإنجيل: فقال السيد للعبد: أخرج إلى الطرقات والسياجات، وأجبر الناس على الدخول حتى يمتلئ بيتى ـ لوقا ١٤: ٢٣.

فعلى سبيل المثال، قال البابا إينوسنت الثالث: يجب حرق ـ بدون شفقة ـ كل من يحاول التأويل برأيه عن الله إذا خالف عقيدة الكنيسة.

وقال المحقق برنارد جوى: لا ينبغى مجادلة غير المؤمن، بل غمد السيف فى بطن الرجل لأقصى عمق ممكن...

وأمر البابا مارتن الخامس بتسوية القرية المهرطقة «Magnalta» بالأرض وذبح كل ساكنيها.

عمل فى محاكم التفتيش قسس ورهبان بجد واجتهاد، واتبع معظمهم طرق قاسية ومرعبة لانتزاع اعترافات المتهمين، حتى لو كانوا نساء مسنات، أو حتى على فراش الموت... أو شبابًا صغارًا إلى حد المراهقة.... لذلك قالوا إن بوسع محاكم التفتيش انتزاع اعتراف بالهرطقة من تلامذة المسيح، الحواريين أنفسهم.

اختلفت الأحكام... فمن البراءة... إلى دخول الأديرة... أو الحج سواء لبيت المقدس أو

غيره من الأماكن المقدسة فى أوروبا... أو السجن.. إلى الحرق على خشبة... وكان ذلك يسمى «عمل إيمانى».

وكان لذلك الحرق مراسم وطقوس، خاصة فى إسبانيا.... فيمر موكب مهيب... يشاهده المؤمنون، والذين ربما يصل عددهم عشرات الآلاف، وسجل بعض المؤرخين مئات الآلاف فى بعض الحالات... وتنتهى المراسم بحفل الحرق على الخشبة... وكان يقوم بهذا السلطات المدنية، أو الذراع المدنية للسلطة الروحية؛ لأنه ليس للسلطة الروحية إراقة دماء.

أصبح عمل المحققين منصبًا يُسعى إليه.... فوراءه سلطة عظيمة، كذلك يمكن منه ابتزاز ثروات أعظم.... هى أراضى المهرطق وثرواته... وأراضى من يساعد المهرطق وثرواته... وأراضى من لم يبلغ عن المهرطق وثرواته.... بل إن بعض المسيحيين اتهموا بمجرد مخالطة المهرطقين... وأحيانًا مجرد صحبتهم فى مركب أو ما شابه ذلك...

ولم يكن الموت حائلًا عن الاتهام بالهرطقة... فيمكن، وقد حدث عشرات إن لم يكن مئات المرات، نبش قبور المهرطقين، وإخراج جثثهم لمحاكمتها، ثم حرقها فى عمل إيمانى.

أيد وساند محاكم التفتيش عقاب باباوى بحرم شخص ـ سواء كان إنسانًا بسيطًا، أو «كونت» أو أميرًا، أو حتى ملك أو إمبراطور ـ مما يعنى إهدار دمه واستحلال ثرواته، بل يمكن لمن يريد استرقاقه... ويمنع التعامل معه، وبالطبع يُحرم من كل خدمات الكنيسة، وآخرها الدفن فى قبور المسيحيين.

كذلك من سلطة البابا أن يحرم مدينة بأكملها، أو حتى دولة بأكملها، مثل إنجلترا أو فرنسا، أو ممالك ودوقيات إيطاليا.... فيحق لمن يريد غزوها، وتتوقف كل الخدمات الكنسية... وقد حدث هذا مرارًا وتكرارًا فى تاريخ الكنيسة الكاثوليكية... واستمر حتى القرن السابع عشر، وربما بعده، واستمر فى أمريكا الجنوبية حتى نهاية القرن الثامن عشر وربما مطلع القرن التاسع عشر.

وقد بررت الكنيسة استرقاق السكان الأصليين فى أمريكا الجنوبية والاستيلاء على أراضيهم، وصدر مرسوم باباوى فى عام ١٤٩٣ يبرر إعلان الحرب على السكان الأصليين الذين يرفضون اعتناق المسيحية، وزعم القاضى «Encisco» فى عام ١٥٠٩:

للملك كل الحق لإرسال رجاله للاستيلاء على أراضى عبدة الأصنام؛ لأنه استحقها

بمرسوم باباوى، وإذا رفض الهنود، عليه قتلهم واسترقاقهم، تمامًا مثل ما استرق يشوع سكان كنعان.

تركز عمل محاكم التفتيش على المسيحيين المهرطقين، ولكن طال بعضها اليهود، وخاصة اليهود المتحولين للمسيحية (المارانو)، والمرتدين منهم، أو المحافظين على دينهم فى السر، وكذلك المسلمين، وكان ذلك بصفة خاصة بعد استرداد المسيحيين للأندلس المسلمة.

يروى بعض المؤرخين أعدادًا هائلة لمن حرقهم محقق واحد فى يوم واحد... مائة، أو أقل قليلًا أو أكثر قليلًا، بل ستقرأ عن محقق ـ أصله مهرطق ثم تاب ـ أهلك ١٠٠٠ مهرطق.. وكذلك جاوز الحصر من قتلتهم الحروب الصليبية على المهرطقين... ففى رواية عن الحرب الصليبية فى جنوب فرنسا، قتل الجيش الصليبى عشرين ألفًا من سكان مدينة بيزييه، وتصل بعض الروايات إلى ستين ألفًا... وأرسل قائد الجيش يبشر البابا بالقضاء على كل سكان المدينة، رجالًا ونساء وأطفالًا وشيوخًا... ولما قيل له إن بعض من قتلهم كاثوليكيون مخلصون، أجاب بأن الله يستطيع أن يفرز المخلص من المهرطق. وفى رواية أخرى أنه قال قبل غزو المدينة لجنوده: اقتلوهم كلهم، والله يعرف من هو كاثوليكى ومن هو كاثارى (أى مهرطق).

يقول ول ديورانت عن محاكم التفتيش فى قصة الحضارة: إنها أشنع الوصمات فى سجل البشرية كله، وبأنها تكشف عن وحشية لا نعرف لها نظيرًا عند أى وحش من الوحوش ـ جـ١٥، صفحة ١٠٦.

خلفية تاريخية مستفيضة

يقول المؤرخ الحجة فى محاكم التفتيش هنرى تشارلس لى إنه لا سبيل إلى فصل الهرطقة فى إيطاليا عن مجريات الحياة السياسية هناك، فهما يكادان يكونان وجهين لعملة واحدة. كانت الفوضى تضرب أطنابها فى ربوع إيطاليا، وزاد فى حدتها أن صراعًا هائلًا نشب بين سعى الإمبراطورية الرومانية إلى بسط سيطرتها على جميع أرجاء البلاد وبين سعى الكرسى البابوى الحثيث إلى بسط نفوذه الزمنى على شبه الجزيرة الإيطالية، وكان ذلك أشد ما يكون وضوحًا فى الفترة من ١١٥٢ حتى ١٢٥٤، بينما كان الأباطرة الرومان يبذلون قصارى جهدهم فى ضم أطراف إمبراطوريتهم ولم شملها، كان بابا روما مشغولًا بتحريض المدن والأقاليم المختلفة على شق عصا الطاعة عليهم، وإعلان استقلالها عنهم، وكان من الطبيعى فى هذا الجو من التوتر والصراع والشحناء أن يتقاتل أنصار الأباطرة مع أنصار الباباوات قتالًا شرسًا وضاريًا، ولكن هذا الصراع الدامى شاهد من آن إلى آخر نوعًا من المصالحة والتوافق المؤقت، تمليه الضرورة والظروف السياسية والتاريخية مثلما حدث فى عام ١١٧٧، عندما نجحت لومباردى [شمال إيطاليا] فى دحر بارباروسا فى ميدان الوغى فى ليجناندو ورغم فترات الهدوء المؤقت فإن الصراع والتوتر كانا السمة الأساسية التى اتسمت بها علاقة البلدان الإيطالية بعضها ببعض.

وهكذا كان الجو مواتيًا إلى أبعد الحدود لانتشار الهرطقة. كان الإكليروس غارقين لأذانهم فى الملذات والاهتمام بعرض الدنيا. وبلغ الصراع ذروته بين البابا ألكسندر الثالث (١١٥٩ ـ ١١٨١) والإمبراطور فردريك الأول الذى تولى مقاليد السلطة فى عام ١١٥٢ والذى قام بتنصيب أربعة من أعوانه بهدف مناوأة سلطة البابا، هم: ڤيكتور، وباسكال، وكاليكستوس، وإينوسنت. هذا الصراع الدامى على النفوذ بين السلطتين الزمنية والدينية جعل من الطبيعى للغاية أن تجد الهرطقة والانشقاق الدينى مرتعًا خصبًا. ورغم انتصار الكرسى البابوى على مناوئيه، فإنه لم يتمكن من بسط نفوذه بالكامل على البلاد. وكان من الطبيعى للغاية أن يستغل المهرطقون فرصة الفوضى والانقسام كى يطلوا برؤوسهم ويلعبوا دورًا فى الصراع على السلطة بتأييد طرف ضد الطرف

الآخر. وعندما استن البابوان أونوريوس الثالث (١٢١٦ ـ ١٢٢٧)، وجريجورى التاسع (١٢٢٧ ـ ١٢٤١) والإمبراطور فردريك الثانى صيغة للاضطهاد واضحة ومحددة المعالم، أصبح الأمراء والنبلاء والهراطقة الذين يشجعهم هؤلاء الأمراء والنبلاء للنيل من البابا فى صف واحد.

وبالنظر إلى زيادة عدد المهرطقين فقد كانوا يتمتعون بنوع من النفوذ السياسى مما جرّأ الكثيرين منهم على الجهر بهرطقتهم، فعندما حضر الملك أوتو الرابع إلى روما لتتويجه عام ١٢٠٩ بيدا لبابا إينوسنت الثالث (١١٩٨ ـ ١٢١٦) اندهش رجال الكنيسة المصاحبون له من رؤية المدارس هناك تعلم المذهب المانى جهرًا وبحرية تحت بصر ورقابة البابا ودون اعتراض من جانب السلطة. فضلًا على أن طائفة الرهبان الدومنيكان فى بادئ الأمر ما انفكت تجادل الهراطقة فى أكثر مدن إيطاليا ازدحامًا واكتظاظًا بالسكان بغية هدايتهم رغم تحديهم لها، ونحن نرى فى فبراير عام ١٢١٠ أن أوتو يضطر إلى إصدار أوامره إلى قضاته كى يفرضوا الحظر على المهرطقين الكاثاريين الذين عصوا أمر الأسقف بعودتهم إلى الكنيسة.

يمكن تقسيم الهرطقة الإيطالية إلى نوعين رئيسيين، هما: الهرطقة الكاثارية (أو التطهيرية) والهرطقة الوالديسيانية. وقد أشرت إلى انتشار هرطقات أخرى فى إيطاليا فى الفترة من ١١٦٠ إلى ١٢١٦ فى كتابى «الهرطقة فى الغرب» وهى:

١ ـ هرطقة طائفة السبيرونيين نسبة إلى هيجو سبيرونى.

٢ ـ طائفة الهيومبلياتى أو الداعين إلى بساطة الملبس والاتضاع.

٣ ـ هرطقة الباسجيان.

وسوف أركز هنا على الهرطقتين الكاثارية والوالديسيانية باعتبارهما من أكثر الهرطقات شيوعًا ومن أخطرها فى أوروبا.

ظهرت الهرطقة الكاثارية فى إقليم لومباردى بإيطاليا فى العقدين الأول والثانى من القرن الثانى عشر، وتدعو الهرطقة الوالديسيانية إلى شق عصا الطاعة على البابا وكنيسته معًا.

انتشرت كلتا الهرطقتين فى ميلانو وفى مناطق كثيرة أخرى من إيطاليا مثل فلورنسا. غير أن لومباردى كانت محور تمركز المهرطقين الكاثاريين؛ حيث انطلقت من هناك لتجتاح سائر البلاد الأوروبية. وساعد على ذلك أن لومباردى ظلت لأكثر من نصف قرن ملجأ للمهرطقين الفارين من لانجويدوك جنوب فرنسا، التى صارت جزءًا من فرنسا فيما بعد، فعلى سبيل المثال فى عام ١٢٤٠ اتهم شخص من هناك يدعى يفوناربون بالهرطقة زورًا وبهتانًا، فهرب إلى إيطاليا التى

اعتبرته شهيدًا. وهناك خالط هذا الرجل المهرطقين وعرفهم عن كثب، وأرسل خطابًا إلى جيرود رئيس أساقفة بوردو الفرنسية، وصف له بكل دقة تنظيم الكاثاريين وانتشارهم فى إيطاليا وكيف أنهم كانوا يرسلون شبابهم من لومباردى وتوسكانيا إلى باريس للتبحر فى دراسة المنطق واللاهوت حتى يتمكنوا من الدفاع عن آرائهم المهرطقة بنجاح. وإذا كانت لومباردى منشأ الهرطقة الكاثارية فإن ميلانو تعتبر حاضرتها التى وفدت إليها كل البعوث الكاثارية من كل حدب وصوب للالتقاء وتلقى التعليمات الجديدة التى يصدرها كل عام التنظيم الكاثارى لتمكين أعضائه الجوالة من تَعَرُّف بيوت إخوانهم؛ كى يحلوا عليها وهم آمنون على حياتهم.

الهرطقة والبابا إينوسنت الثالث

١١٩٨ ـ ١٢١٦

وفى عام ١٢١٢ حذر البابا إينوسنت الثالث مدينة ميلانو المهرطقة بعدم التمادى فى الغى والضلال مهددًا المهرطقين بالويل والثبور وعظائم الأمور، ولكن تهديده كان بدون جدوى. ولم يجد البابا من ملوك أوروبا وأباطرتها من هو مستعد لتنفيذ تهديده الأجوف. وفى ألمانيا حيث كان الإمبراطور فريدريك الثانى يتولى سدة العرش، طلب البابا جريجورى التاسع من هذا الإمبراطور الجيرمانى أن يغزو سوريا؛ كى يرد جيوش المسلمين على أعقابها. غير أن فردريك الثانى رفض الاستجابة إلى طلبه بحجة أن محق المهرطقين الكاثاريين فى ميلانو أهم من الانتصار على المسلمين الكفرة لأنهم أشد منهم خطرًا على الكنيسة.

ويبدو أن المهرطقين الوالديسيانيين كانوا يمثلون خطرًا شبيهًا بهرطقة الكاثاريين، فقد شيدوا فى ميلانو مدرسة تقوم بتدريس مذهبهم. ولكن رئيس الأساقفة تصدى لها واستطاع تدميرها عام ١٢٠٩، ودعاهم إلى الهداية فى حظيرة الكنيسة، فوافقوا على التصالح معها شريطة أن يرد إليهم رئيس الأساقفة الكنيس الذى انتزعه منهم. وتدل شواهد الأمور على استمرار ازدهار الهرطقة الوالديسيانية. وقد اعترف الوالديسيانيون الذين أحرقوا فى ستراسبورج بفرنسا عام ١٢١٢ بأن رئيسهم كان يعيش فى ميلانو وأنهم اعتادوا أن يجمعوا المال ويرسلوه إليه.

وقد وجد المهرطقون الوالديسياتيون ملجأ آمنًا فى وديان جبال الألب. ورغم قسوة الحياة فى تلك المناطق الوعرة، فقد بذلوا جهدًا جهيدًا؛ كى يتمكنوا من إقامة أود الحياة. وهناك تناسلوا وتكاثروا حتى استطاعوا أن يملؤوا وديان لوسرنا وأنجروجنا وسان مارتينو وبيروسا.

وفى عام ١٢١٠، أصاب الفزع چياكومو دى كاريسبيو أسقف تورين من انتشار الهرطقة الوالديسيانية فى أسقفيته، فكتب إلى الإمبراطور أوتو الرابع، يطلب منه القضاء عليها، ولكن اكتفى الإمبراطور بأن نصحه بتوقيع أقسى العقاب عليهم، فأسقط فى يد الأسقف المغلوب على أمره؛ لأنه لم يكن يملك أية قوة ردع تضع قوانين الهرطقة موضع التنفيذ. وأيضًا عجز دير ريباى عن السيطرة على المهرطقين الوالديسيانيين، فأرسل إلى توماسكو الأول كونت سافوى يستنجد به، فأصدر الكونت أمرًا بفرض غرامة قدرها عشرة سولات على المهرطقين. وهو عقاب عديم الجدوى والأثر، الأمر الذى جعل المهرطقين فى منطقة جبال الألب أشد صلابة وقدرة على التحمل ومواصلة الهرطقة عن ذى قبل.

وعلى الرغم من أن الوالديسيانيين فى لومباردى الإيطالية يعترفون بانحدارهم من الطائفة المعروفة باسم فقراء ليون الفرنسية، فقد طرأ على الجناح الإيطالى فهم تطور مغاير عن الأصل، ولهذا عقد فى عام ١٢١٨ مؤتمر فى بلدة برجامو تقابل فيه الجناح الإيطالى من الوالديسيانيين مع الجناح الفرنسى، ولكن اجتماعهما لم يسفر عن إزالة أوجه الخلاف بين الجناحين. وفى عام ١٢٣٠ أرسل الوالديسيانيون فى لومباردى إلى أشقائهم فى ألمانيا بيانًا يحتوى على أوجه الخلاف بين الطائفتين. وإذا دل هذا على شىء فإنما يدل على أن قنوات الاتصال ظلت مفتوحة بيسر وسهولة بين الوالديسيانيين فى جميع أنحاء القارة الأوروبية.

وأيضًا تدل القلاقل التى حدثت فى بياسنزا عام ١٢٠٤ على ضراوة المهرطقين وشراستهم وعلى عطف كثير من الناس عليهم وتأييدهم لهم، وكذلك على عجز الكنيسة عن مقاومتهم فى ظل الظروف السياسية السائدة والصراعات المحتدمة بين الكرسى البابوى من ناحية وملوك أوروبا وأباطرتها من ناحية أخرى.. وفى بياسنزا بلغ المهرطقون الوالديسيانيون حدًّا من القوة والبأس جعلهم يفتعلون شجارًا مع الأسقف جريموريو، أدى إلى طرد هذا الأسقف وجميع رجال الإكليروس ونفيهم إلى كريمونا، ولكن حدث فى عام ١٢٠٥ عراك مع قساوسة كريمونا فتم نفيهم للمرة الثانية إلى كاستيل ـ أدكوانا، وهكذا أصبحت مدينة بياسنزا بدون قسيس معتمد فى الكنيسة لمدة ثلاثة أعوام ونصف العام، مما أدى إلى حرمان أهلها من إقامة القداديس والشعائر الكاثوليكية. ولكن الشعب استقبل هذا الحرمان بعدم اكتراث مما يدل على أن سيطرة الكنيسة الكاثوليكية عليه كانت فى منتهى الضعف والهزال، ولما علم البابا إينوسنت الثالث بالأمر غضب وأرسل فى أكتوبر ١٢٠٦ مبعوثين لعلاج هذه المشكلة مهددًا الشعب بأنه إذا لم يكف عن إثارة القلاقل للكنيسة فسوف يقوم بتقسيم الأسقفية وتوزيع صلاحياتها على الأسقفيات المجاورة.

ولكن الأهالى لم يأبهوا بتهديده ووعيده ورفضوا الإذعان لشروطه بتعويض الأسقف عما لحق به من ضرر. وبعد أن أضاع المبعوثون ستة شهور فى مفاوضات لا طائل من ورائها قرروا الرحيل، واضطرت الكنيسة إلى التنازل عن الكثير من شروطها حتى نجحت بعد لأى فى يوليه عام ١٢٠٧ فى إجراء مصالحة بين الأهالى والكنيسة، وهكذا تمكن القساوسة المطرودون من العودة من المنفى. وفى تلك الفترة تقريبًا دخل البابا إينوسنت فى جدل محتدم مع أهل تريفيزو حتى استطاع إقناعهم بطرد المهرطقين من مدينتهم. وفى هذه المرة عدل البابا من أسلوب التهديد والوعيد وألحف فى رجائهم الاحتفاظ بعقيدتهم الكاثوليكية واعدًا إياهم بأن يتولى أسقفهم إصلاح الإعوجاج الذى كان السبب فى شكوى الناس وضجرهم وتمردهم عليه. وبطبيعة الحال استمد الهراطقة من ضعف الكنيسة قوة، وزاد من هوان الكنيسة أنها دخلت فى صراع مع المسلمين وخشيت أن يتحالف الهراطقة مع أعدائهم.

الهرطقة والبابا أونوريوس الثالث

١٢١٦ ـ ١٢٢٧

وعندما استطاع البابا أونوريوس الثالث حمل الإمبراطور فردريك الثانى بمناسبة تتويجه على العرش على إصدار مرسوم يتصدى للهرطقة، دخل فى روعه خطأ أن هذا سوف يتحقق على أرض الواقع وأن الهرطقة فى سبيلها إلى الزوال. ولكنه اكتشف لخيبة أمله أن الإمبراطور فردريك يراوغ ولا ينوى بالفعل استئصال شأفة الهرطقة. وتميز حكم الإمبراطور من أوله إلى آخره بصراعه المرير الصريح أحيانًا والمستتر أحيانًا أخرى ضد الكرسى البابوى. فضلًا على اتصافه بقدر من الحرية الفكرية التى لا يمكن لبابا روما أن يسمح بها. ونحن نشاهد فى عام ١٢٢١ أن إيزلين دا رومانو كان لا يخفى حمايته للمهرطقين. وعندما تعرض إنجهيرامو دى ماسيراتا لاضطهاد المواطنين له بسبب قيامه بتسليم بعض أقاربهم للحرق، فإنه فضل أن يطلب الحماية من البابا أونوريوس الثالث ولم يفكر فى طلبها من الإمبراطور الذى اشتهر بالتسامح مع المهرطقين.

وحين ضاق البابا بهذا التساهل مع المارقين، قام عام ١٢٢٤ بتعيين أسقفى بريسكيا ومودينا كمندوبين له وخولهما سلطة الإجهاز على الهراطقة فى إقليم لومباردى، وبذلك يكون هذان المندوبان فى طليعة المحققين الذين مهدوا شيئًا فشيئًا إلى إنشاء محاكم التفتيش. واضطلع أسقف مودينا بمهمة تحويل الوثنيين فى بروسيا إلى الدين المسيحى، ولهذا السبب حل أسقف ريمينى محله حتى يستطيع التفرغ لعمله، ولكن مندوبى البابا بدآ بتطهير بريسكيا من الهرطقة التى كان

أسقفها على علم بخباياها، وأمر الأسقفان بتدمير المنازل التى يعرفان أن المهرطقين يستخدمونها فى نفث سمومهم. غير أن بعض الأهالى الذين انقسموا فرقًا وشيعًا قاوموا هذه الإجراءات بالتمرد المسلح والاعتداء على عدة كنائس وحرقها، كما قام المهرطقون بإلقاء المشاعل داعين إلى عقاب كل أتباع الكنيسة الرومانية بالطرد منها، ولم يكن من السهل على أنصار الكنيسة أن يتغلبوا على الهراطقة المناوئين لهم، فضلًا على أن البابا أونوريوس عامل المهرطقين المهزومين بالرأفة، وبعد أن قام أنصار البابا بتسوية منازل زعماء التمرد بالأرض وعدم السماح بإعادة بنائها، جاءت أحكامهم على بقية المتمردين أقل غلظة وقسوة، وفرضت على المهرطقين فى لومباردى وتريفيجيانا غرامة قيمتها ثلاثمائة وثلاثون ليرة لتعويض الكاثوليك عن خسارتهم، وتململ أهل لومباردى من هذا العقاب المخفف واعترضوا عليه، فتدخلت مدينة ميلانو كى تشفع لهم للتخفيف عن كاهلهم أكثر وأكثر، واستجاب البابا أنوريوس لهذه الشفاعة وكلف أساقفته فى ١ مايو ١٢٢٨ أن يراعوا ظروفهم ويستخدموا حصافتهم لتخفيف العقوبات المفروضة عليهم، ولكن لم يمض عامان حتى عين الراهب الدومنيكانى جوالا فى عام ١٢٣٠ أسقفًا على بريسكيا، فاتبع سياسة واضحة التشدد ومغايرة للسياسة المتسامحة السابقة. ونجح هذا الأسقف الجديد فى إحياء القانون الذى استنه الإمبراطور فردريك فى مارس ١٢٢٤، والذى ينص على حرق المهرطق أو قطع لسانه، كما أنه أرغم المسؤولين عن القسم بوضع هذا القانون موضع التنفيذ.

الهرطقة والبابا جريجورى التاسع

١٢٢٧ ـ ١٢٤١

وأول عمل إيمانى: الحبس أو الحرق

كان البابا جريجورى التاسع الذى اعتلى كرسى البابوية عام ١٢٢٧ يفوق البابا أونوريوس فى تشدده فى التصدى للهرطقة. فلم يمض على توليه ثلاثة أسابيع حتى تصالح مع الإمبراطور فردريك الثانى وسلطة لومباردى. ونص هذا الصلح على القضاء على الهرطقة، ومن ناحيته قام البابا جريجورى بطريقته الآمرة الناهية بمطالبة أهل لومباردى بأداء واجبهم ونبههم إلى أن الجهود التى كانوا يبذلونها لاستئصال شأفة الهرطقة لم تكن جهودًا جادة بل مجرد تظاهر وادعاء بطردهم من البلاد ثم الاتفاق معهم فى السر على عودتهم إليها والعيش فيها فى أمن وطمأنينة، حتى الغرامات المفروضة على المهرطقين كانت ترد إليهم فى الخفاء. وأضاف البابا جريجورى التاسع أن هذا الوضع هو الذى أدى إلى ازدهار الهرطقة وإلى إصابة الكنيسة أمامها بالشلل. ولا

غرو فقد كانت السلطات فى لومباردى تسمح للمهرطقين بالدعوة علنًا وجهارًا إلى هرطقاتهم. وحذر جريجورى التاسع أهل لومباردى من التمادى فى غيهم، وطلب إليهم تنفيذ القوانين الخاصة بحظر الهرطقة وهددهم بأوخم العواقب إذا ظلوا سادرين فى غيهم وضلالهم، ولكن الظروف السياسية المواتية لانتشار الهرطقة حولت تحذيرات البابا إلى تهديدات جوفاء. ورغم فشل جهود البابا جريجورى التاسع فى قمع الهرطقة فى لومباردى فإنه نجح فى وضع حجر الأساس لمحاكم التفتيش فى فلورنسا والمناطق القريبة من كرسى البابابوية، وعندما اكتشف هذا البابا أن الهرطقة تعلن عن نفسها فى جسارة وجرأة فى مدينة روما مقر الكرسى البابوى، عقد العزم على التصدى لها بكل حزم وقوة، وأغلب الظن أن أول عمل إيمانى فى إيطاليا سجلته الوثائق هو العمل الذى أصدره السيناتور أنيبالدو عند باب سانتا ماريا ماجيورى، حيث تم إحراق المهرطقين أو حبسهم حبسًا مؤبدًا. وانتهز البابا جريجورى هذا الفرصة كى يصدر مرسومه الذى أصبح أساس العمل فى محاكم التفتيش. غير أن نجاح البابا فى الأماكن القريبة من مقره البابوى لم ينسه طموحه فى استئصال الهرطقة فى المناطق النائية عن روما، ولهذا حث الإمبراطور فردريك على تشديد النكير على الهرطقة التى تغلغلت فى لومباردى، فضلًا على أنه مارس ضغوطًا على السلطات الحاكمة فى صقلية حتى جعلها تصدر تشريعات متشددة مع الهراطقة إلى جانب صدور مراسيم راڤينا فى عام ١٢٣٢، وبعد الجفوة والعداء حدث تقارب عظيم بين البابا جريجورى التاسع وفردريك الثانى، وأصبحت العلاقة بينهما سمنًا على عسل، وكذلك طلب البابا من ميلانو الاقتداء بسياسة أنيبالدو المتشددة مع المهرطقين فاستجابت ميلانو إلى طلبه.

ونحن نرى أن المندوب البابوى الكاردينال جوفيريدو استطاع أن يحمل سلطات ميلانو على تنفيذ القوانين الخاصة بتدمير بيوت المهرطقين، وأن تقوم السلطة الزمنية أو المدنية [أى الذراع العلمانى للسلطة الروحية، أى الكنيسة] بقتل كل من تدينه الكنيسة الكاثوليكية فى غضون عشرة أيام من إدانته، ورغم هذا فإن هذا القانون لم يطبق على أحد، الأمر الذى يدل على نجاح سياسة البابا جريجورى التاسع فى حث الرهبان الدومنيكان على استئصال الهرطقة كجزء من عملهم الروتينى فى مدينة فلورنسا، وهكذا ظهرت جماعة الرهبان الدومنيكان المتحمسين لدينهم إلى حد التعصب والهوس، والذين كانوا على استعداد للتضحية بحياتهم فى سبيل محق الهراطقة أمثال سان پييرو مارتيز ـ چيوفانى دا فيسنزا ـ ورولاند دى اكريمونا داينبريو.

وقد تم استكمال نظام العمل فى محاكم التفتيش فى كل من إيطاليا وفرنسا بالتدريج حتى اكتمل بناؤها لبنة لبنة، فى حين أن بداياتها فى كل من فلورنسا بإيطاليا وتولوز بفرنسا كانت أبعد ما تكون عن الترتيب والنظام.

وفى البداية كانت مقاومة الكنيسة الرومانية للهرطقة مسألة عسيرة للغاية، ويذكر المؤرخ هنرى تشارلس اسم الراهب أليرجيو كأول محقق فى محكمة تفتيش لومباردى فى عام ١٢٣٢. ونظرًا لاضطلاع المندوب البابوى الكاردينال جوفريدو بمهمة تهدئة الصراع المدنى المحتدم فى برجامو، فقد عين لهذا مسؤولًا يدعى بييرتوريانى، وفى الوقت نفسه اغتنم المندوب البابوى هذه الفرصة السانحة لشن حملة على المهرطقين والزج ببعضهم فى السجن، ولم يكد هذا الكاردينال يدير ظهره حتى رفض الأهالى استقبال المسؤول الذى عينه، وأقاموا بدلًا منه شخصًا اسمه ر. دى مارللو، والأدهى من هذا أنهم أطلقوا سراح المهرطقين المسجونين، وبناء عليه أصدر البابا جريجورى التاسع فى ٣ نوفمبر ١٢٣٢ تعليمات إلى ألبيريكو بوصفه محققًا فى محكمة التفتيش للتصالح مع الأهالى المتمردين بشرط أن يعيدوا إلى بييرتوريانى جميع النفقات التى تكبدها ويضمنوا القضاء على الهرطقة، الأمر الذى يدل على مدى ضعف الكنيسة فى مقاومة الهرطقة آنذاك.

وتكررت الحكاية نفسها مع الراهب رولاندو دى كريمونا الذى كان يعمل أستاذًا بجامعة تولوز، الذى غادر لانجويدوك (بفرنسا) فى عام ١٢٣٣ واتجه إلى بياسنزا لقمع الهرطقة المنتشرة فيها. ودعا رولاندو أهل بياسنزا للاجتماع ووعظهم فى أصول المسيحية الحقة وأمر المسؤول الدينى بطرد الهراطقة. ولكن النتيجة خيبت أمله، فقد تواطأ هذا المسئول مع الهراطقة وأصدقائهم الذين هاجموا رجال الإكليروس بمن فيهم الأسقف والرهبان، فضلًا على أنهم قاموا بذبح الراهب سان سباينو وجرحوا رولاندو ونفرًا من رفاقه، وحمل الرهبان الدومنيكان جسد زميلهم رولاندو وهو بين الحياة والموت من المدينة التى كان الأسقف قد فرض الحظر عليها، وعز على الكنيسة أن يتمرد عليها الهراطقة على هذا النحو، فطلبت من رولاندو أن يعود إلى المدينة التى اعتدت عليه، ولكنه آثر السلامة فبقى بعيدًا وأصدر أمره بحبس المسؤول الكنسى وأربعة وعشرين آخرين، واستطلع رأى البابا فى شأنهم، فقام البابا جريجورى بإرسال رئيس الشمامسة إلى نوفارا وأمره بالسيطرة على المدينة وأخذ تعهدًا عليها بقمع الهرطقة، ولكن هذا الإجراء لم يرق للمواطنين فثاروا مرة أخرى وأطلقوا سراح السجناء. ورغم كل ما قابله رولاندو من مقاومة وعنت، فإن ذلك لم يفت فى عضده، فذهب إلى ميلانو لاقتلاع جذور الهرطقة فيها، ولكن النبيل لانتلمو الذى وفر الحماية للمهرطقين فى قلعته بالقرب من لودى أساء معاملته، ومن ثم أصدر رولاندو حكمًا بإدانته وأمر باقتياده فى الشوارع وقد تعرى الجانب الأعلى من جسده. وحرص رولاندو على أن يكون حاضرًا بنفسه هذا التحقير، وأن يقوم بفرض التوبة عليه بعد أخذ رأى البابا، وبعد مضى شهر واحد تم إلقاء القبض على اثنين من تجار فلورنسا هما فيربابتته وجاسبو والاستيلاء على ممتلكاتهما. ولكن

نظرًا لأهميتها ونفوذهما الواسع، أصدر البابا جريجورى أمرًا بإطلاق سراحهما نظير دفع كفالة مالية ضخمة تبلغ ألفى مارك من الفضة.

يتضح لنا مما تقدم أن الهرطقة اشتد ساعدها بسبب الانقسامات والصراعات السياسية المحتدمة فى المدن الإيطالية، الأمر الذى يثبت أن هناك علاقة وثيقة بين الهرطقة والسياسة، وبينما كانت محاكم التفتيش فى طريقها إلى الرسوخ والاستقرار، برز راهب دومنيكانى نذر نفسه لاضطهاد المهرطقين يدعى چيوفانى سكيو دا فيسنزا. وسعى هذا الراهب إلى تهدئة هذه الصراعات حتى يتمكن من الانتصار على الهرطقة. وبسبب النجاح المدهش الذى أصابه هذا الراهب فى بولونيا، طلب إليه البابا جريجورى أن يضطلع بمهمة مماثلة فى فلورنسا حيث استعرت الحروب الأهلية التى شجعت على ازدهار الهرطقة. ورغم وجود بذرة لإنشاء محكمة تفتيش هناك فإن الهرطقة أعلنت بملء فيها عن نفسها وعارضت الإكليروس وهزأت بهم، وشاع عن هذا الراهب أمر التقى والصلاح وصنع المعجزات، وأحبه شعب بولونيا لدرجة أنه احتج على البابا بمغادرته بولونيا والتوجه إلى فلورنسا للتصدى للهرطقة هناك.

فى ذلك الوقت استبدت المخاوف بالبابا من عودة الإمبراطور فردريك من ألمانيا ومعه جيش للاستيلاء على لومباردى بناء على تشجيع من طبقة النبلاء الإيطاليين المعادية للبابا، فلهذا سعى البابا ما وسعه السعى للحيلولة دون ذلك. ولم يجد أفضل من چيوفانى للتصدى لفردريك؛ فهو خطيب مفوه يهز مشاعر سامعيه، وتنقل هذا الخطيب بين عدد من المدن الإيطالية يحفزها لمقاومة جيش فردريك، وبعد قيام چيوفانى بزيارة مانتوا، ذهب إلى مدينة ڤيرونا التى كانت جيوش مانتوا وبولونيا وبريسكيا وفابيتران تحاصرها، واستطاع إقناع هذه الجيوش بفك الحصار عن المدينة والانسحاب منها، فشعر أهل ڤيرونا نحوه بالامتنان، فاستغل هذه الفرصة لحرق ستين مهرطقًا ومهرطقة من أرقى عائلات المدينة فى أرض السوق. ثم قام باستدعاء حشد غفير من علية القوم فى أحد السهول القريبة، فاستجاب لدعوته صفوة القوم ومندوبون عن المدن الأخرى، ويقدر عدد الحاضرين بها بين أربعين ألفًا وخمسمائة ألف شخص، واستطاع الرجل ببلاغته أن يهز مشاعرهم وأن يقنعهم بنبذ الشحناء. ثم أدان چيوفانى جميع التابعين للإمبراطور فردريك ومن دعوه إلى غزو الأراضى الإيطالية واعتبرهم متمردين وأعداء للكنيسة، وانتزع من الحاضرين قسمًا بنبذ المنازعات والمشاحنات فيما بينهم كما طلب منهم التوقيع على معاهدة صلح.

ووصل إلى مسامع البابا جريجورى التاسع أن چيوفانى كان يفكر فى أن يصبح البابا. وفكر جريجورى فى التخلص منه ولكن شعبيته وسمعته الطيبة حالت دون ذلك، وأيضًا زار چيوفانى

مسقط رأسه فيسنزا بدعوة من أسقفها، وهناك استطاع أن يترك فى أهلها أثرًا عميقًا، فاستغل ثقة أهل فيسنزا فيه ليحرق عددًا من الهراطقة، وهو ما قام بفعله فى مدينة ڤيرونا، وفى أثناء غيابه فى مدينة ڤيرونا، حرض أوجوشيونى بلبو نفرًا على التمرد ضده، فأسرع وعاد إليها لإخماد هذا التمرد من جانب بعض المهرطقين وأمر بالإجهاز عليهم، وأحضر أوجوشيونى تعزيزات عسكرية ونشبت معركة ضارية فى الشوارع انتهت بالقبض على چيوفانى والزج به فى السجن نحو سبتمبر ١٢٣٢. وتثبت هذه الحادثة أن الكرسى البابوى كان عاجزًا عن توفير الحماية لأحد أنصاره المقربين، ولكن چيوفانى استطاع العودة إلى ڤيرونا ثم إلى بولونيا بعد أن دفع فدية كبيرة للذين أسروه كى يقوموا بإطلاق سراحه، غير أن الفوضى وأعمال الشغب عادت من جديد إلى المدن الإيطالية، فأمر البابا جريجورى بعودة چيوفانى لتهدئة الموقف، ونجح چيوفانى فى ذلك ولكنه لم يكد يغادر المكان حتى تفجرت الحرب الأهلية وأعمال الشغب، وحاول البابا جريجورى تهدئة الموقف للمرة الثالثة. ولكنه كلف هذه المرة أسقفى ريجيو وتريفيزو بإنجاز المهمة، وتمكن الرجلان من إيقاف القتال لفترة قصيرة، وكان الهدف من وراء رأب الصدع بين الفرقاء الإيطاليين المتطاحنين هو السعى إلى توحيدهم حتى يتمكنوا من صد غزو الإمبراطور فردريك للأراضى الإيطالية. ولكن جهود البابا باءت بالفشل، واستطاع فردريك إحراز النصر فى كورتوفا فى نوفمبر عام ١٢٣٧، وبذلك كتبت له السيادة على لومباردى.

ولكن هذا لم يفت فى عضد البابا جريجورى، فقد مضى فى قمع الهرطقة فى لومباردى وأصدر تعليماته إلى كل المندوبين البابويين فى لومباردى للتصدى إلى الهرطقة هناك. وفى مايو عام ١٢٣٦ حاول إنشاء محكمة تفتيش مبدئية هناك، غير أن الاضطرابات السائدة حالت دون أن يكون لهذه المحكمة أى نشاط فعال، وادعى الإمبراطور فردريك أن أحد أهم أهدافه فى غزو لومباردى هو استئصال الهرطقة المستشرية فيها، وعندما أنحى البابا جريجورى التاسع على فردريك باللائمة لمنعه الرهبان من الوعظ والتبشير، واحتج أن هذا من شأنه أن يعطى الهرطقة فرصة للذيوع والانتشار، رد عليه الإمبراطور ملمحًا إلى أن چيوفانى يتظاهر بمحاربة الهرطقة فى حين أن هدفه الحقيقى كان السيطرة على العباد والاستيلاء على قلاع المشتبه فى هرطقتهم، عندئذ نأى البابا بنفسه عن تصرفات مندوبه چيوفانى كما أنه تساهل مع المهرطقين لدرجة أن شانئيه اتهموه بالتغاضى عن الهرطقة نظير سبائك الذهب التى أخذها من المهرطقين.

وعاش چيوفانى حياة هادئة لبعض الأعوام فى بولونيا، ولكنه فى عام ١٢٤٧ بعد أن بدأت محاكم التفتيش فى الرسوخ والاستقرار، عاد إلى مزاولة سابق نشاطه فى محاربة الهرطقة بعد أن عينه

إينوسنت الرابع (١٢٤٣ ـ ١٢٥٤) محققًا دائمًا فى منطقة لومباردى وخوله سلطات كاملة وأعفاه من المسؤولية أمام طائفة الرهبان الدومنيكان. ولكن الفوضى الضاربة بأطنابها فى شمال إيطاليا منعت چيوفانى من لعب أى دور، مما يدل على أن محاكم التفتيش الناشئة حديثًا كانت مجرد حبر على ورق، ويبدو أنه تخلى تمامًا عن محاربة الهرطقة، فقد توقف نشاطه فى هذا الشأن حتى بعد وفاة الإمبراطور فردريك عام ١٢٥٠. ولكنه استطاع أن يعود إلى نشاطه فيما بعد.

ويعتبر پييرو دا ڤيرونا المعروف باسم القديس بطرس الشهيد أبرز من تصدى بلا خوف أو وجل للهرطقة متحديًا جميع المتاعب والمصاعب، وحتى قبل أن يخول البابا طائفة الرهبان الدومنيكان سلطة اضطهاد المهرطقين، كان پييرو قد نذر نفسه لمحاربة الهرطقة والتبشير بالدين المسيحى، فأصاب نجاحًا باهرًا فى هذا الشأن، ويقال إنه صنع معجزات فى العديد من المدن مثل راڤينا ومانتوا والبندقية وميلان، وبسبب نجاحه فى التصدى للهرطقة، اغتاظ المهرطقون منه لدرجة أنهم ذات مرة قاطعوه أثناء تبشيره فى ميدان عام وقذفوه بوابل من الحجارة والقاذورات.

الدومنيكان وقمع الهراطقة

وعندما أنيط بالرهبان الدومنيكان مهمة اضطهاد المهرطقين، لعب حماسه دورًا حاسمًا فى وقوع الاختيار عليه للاضطلاع بهذه المهمة، وفى عام ١٢٣٣ تم إرساله إلى مدينة ميلانو بسبب فشل جميع مندوبى البابا فى محاربة الهرطقة هناك. فقد كانت القوانين المناهضة للهرطقة التى استنها الكاردينال جوفريدو عام ١٢٢٨ مجرد حبر على ورق، ولكن الحياة دبت فى هذه القوانين الميتة بمجرد وصول پييرو دا ڤيرونا إلى هناك، وهكذا تم إحراق عدد من الهراطقة الذين أصبحوا من أوائل ضحايا التعصب المسيحى فى ميلانو منذ نشأة الهرطقة الكاثارية فى مونتفورت، وفى ميلانو قام پييرو بإنشاء جمعية لقمع الهرطقة حظيت بحماية البابا ـ وحذت فلورنسا حذو هذه الجمعية ومارست بعد انقضاء عشرة أعوام اضطهادًا دمويًا ـ وانقطعت أخباره حتى عام ١٢٤٢ حيث نجده مرة أخرى فى ميلانو يزاول قمعه المروع.

وبعد مرور عامين نشاهده يحارب الهرطقة فى فلورنسا، تلك المدينة التى تعرضت لممارسات محاكم التفتيش القمعية، فقد عهد فى عام ١٢٢٨ إلى الراهب چيوفانى دى ساليرنو كاهن سانتا ماريا نوفيلا بمحاكمتهم، وبعد موته عام ١٢٣٠ خلفه الراهب الأوبراندينى كفالكانتى، كما خلفه نحو عام ١٢٤١ الراهب راجييرى كالكاجين، ولكن نشاط التصدى للهرطقة كان محدودًا للغاية. وخاصة لأن بعض الأحزاب وأنصار الإمبراطور فردريك الثانى كانوا يوفرون الحماية

للمهرطقين، الأمر الذى ساعد على ذيوع المهرطقين رغم حرق بعضهم من وقت لآخر. والجدير بالذكر أن كثيرًا من العائلات ذات النفوذ مثل عائلات البارونى والبولسى وكيبريانى وكافالكانتى وساراسينى ومالبرسا كانت تعمل على حماية المهرطقين، وقد شيدت عائلة البارونى معقلًا للهرطقة فى سان جاجبو، كما أن المهرطقين وجدوا ملاذات آمنة فى كثير من المنازل التى تملكها العائلات الكبيرة، وكانت عائلة الكيبريانى تحتفظ بقصرين أحدهما فى موجنون والآخر فى فلورنسا، حيث تجمعت القوات الكاثارية بقيادة المهرطق مارشيزيانو، فضلًا على أن الهراطقة كانت لهم مدارس كبيرة فى كل من بوجيسبوتسى وبيان دى كاسكيا وبونت أ. سييف.

والواقع أن الهرطقة انتشرت فى وسط إيطاليا انتشارًا عظيمًا، فكادت تشبه لومباردى، ولم تبذل الكنيسة جهودًا حثيثة لاستئصال الهرطقة هناك حتى عام ١٢٣٥، ويستدل المهرطقون على ذلك بأن البابا فى هذا العام عهد إلى الرهبان الدومنيكان فى كل أسقفيات توسكانى وفيتربو وأورتا وبالنبوريجيو وكاسترو وسنسو أميرينو ونارانى إبراء المهرطقين من تهمة الهرطقة ماداموا لا يجهرون بهرطقتهم، وعبروا من تلقاء أنفسهم عن ندمهم وأن الأساقفة يوافقون على ذلك الاعتراف بذنبهم فتطبق عليهم القوانين البابوية، وفى فيتربو لم تبذل الكنيسة أية جهود جادة لاقتلاع الهرطقة إلا بعد زيارة البابا جريجورى لها فى عام ١٢٣٧؛ حيث تولى بنفسه تطهير المدينة من الهرطقة وحيث أدان المهرطق چيوفانى دا بيفتو وكثيرًا من المهرطقين، وأيضًا حث البابا أسقف پادوا على بذل الجهد من أجل تطهيرها من الهرطقة، وفى مدينة بارما نشأت جماعة فرسان السيد المسيح من أجل تحقيق هذا الهدف، ويشير هذا إلى بدء العمل المنظم تحت الضغوط المتزايدة لقمع الهرطقة، ويرجع الفضل إلى إدارة روجييرى كالجانى النشيطة فى استكمال محكمة تفتيش فلورنسا وكثرة أحكام الإعدام التى تصدرها، ويشير المهرطقون فى اعترافاتهم إلى كثرة حرق المهرطقين فى كل مكان مما ينم عن انتشار الهرطقة على نطاق واسع بسبب الظروف والاضطرابات السياسية المواتية.

فلورنسا المهرطقة

وفى فلورنسا استطاع الراهب روجييرى بهمته ونشاطه فى ملاحقة المهرطقين أن يدفعهم إلى اليأس والقنوط، وأدت كل محاكمة لهم إلى الكشف عن مجموعات أخرى من المهرطقين، فاتسعت دائرة المحاكمات لدرجة أنها شملت ما لا يقل عن ثلث سكان هذه المدينة وعددًا كبيرًا من النبلاء وعلية القوم، ولهذا صمم روجييرى على إنزال أشد العقاب بزعمائهم، وحكم بحرق الخطرين منهم، فأصبحوا محاصرين بين المطرقة والسندان وكان عليهم أن يختاروا بين المقاومة الصريحة

والتدمير القاتل، وجمعت عائلة البارونى الأرستقراطية المهرطقة أتباعها وهاجموا السجون وأطلقوا سراح السجناء وقاموا بتوزيعهم فى منطقة فلورنسا حيث استمروا فى التبشير بمذاهبهم المارقة.

وبات من الواضح تأزم الوضع نظرًا لارتفاع عدد المهرطقين، وأن محاكم التفتيش لم تدقق فى توزيع الاتهامات الجزافية دون تمحيص بين المذنبين والأبرياء. أما الكنيسة فقد لاح لها فى الأفق قرب انتصارها على المارقين عليها، ومن جانبه كتب البابا إينوسنت الرابع إلى عاهلة فلورنسا يطلب منها دعم محاكم التفتيش، كما أنه استدعى پييرو دافيرونا من لومباردى كى يسهم فى محاربة الهرطقة، ونحو عام ١٢٤٤ أسرع إلى الانخراط فى هذا الصراع واستخدم بلاغته التى لا يشق لها غبار فى جمع عدد غفير من الحضور، اكتظ بهم ميدان دى سانتا ماريا نوفيلا لدرجة أرغمت المسؤولين على توسيعه. وكذلك اشتعل الحماس الدينى لدى النبلاء الراسخين فى العقيدة المسيحية وشكل منهم حرسًا لحماية الرهبان الدومنيكان، كما أنشأ جهازًا عسكريًّا أطلق عليه جمعية القديسة مريم يرتدى أفراده زيًّا خاصًّا يميزهم، وأقسم هذا الحرس على الدفاع عن محاكم التفتيش بكل ما أوتوا من قوة ومهما كانت الأخطار، نظير مزايا يمنحها الكرسى البابوى لهم. وشعر الراهب روجييرى بقوته وقدرته على التصدى للهرطقة فحرق عددًا كبيرًا من الضحايا، ولم يستسلم المهرطقون بل إنهم قاوموا تحت زعامة عائلة بارودى، وكان من السهل عليهم أن يقنعوا المسؤول فى برجامو بزعامة سرباس دى بيسانولا المعين من قبل الإمبراطور فردريك الثانى بالمبادرة بتقديم الحماية لهم، وهكذا انتقل الصراع الدائم والدامى بين الكنيسة والإمبراطور إلى شوارع فلورنسا، واتخذ هذا الصراع الدامى شكل الحرب بين الإيمان والكفر.

واستدعى روجييرى عائلة البارونى للمثول أمامه ولكنهم رفضوا، فلجأ إلى البابا إينوسنت الرابع وحصل منه على تفويض خاص بالتعامل مع هذا الوضع، فاضطروا إلى الرضوخ لرغبة البابا فى ١ أغسطس ١٢٤٥ تقريبًا، واستشعروا أن روجييرى كان فى سبيله إلى إصدار الأحكام عليهم، فشكوا لسرباس الذى أرسل موظفيه فى ١٢ أغسطس ١٢٤٥ إلى روجييرى وطلبوا منه إلغاء الإجراءات التى اتخذها ضد عائلة البارونى وإرجاع الكفالة التى تقاضاها حتى لا يتعرض للمساءلة والغرامة، فقام روجييرى باستدعاء سرباس للمثول أمام محكمة التفتيش للشك فى هرطقته، وألقى الراهب پييرو بهذه المناسبة كلمات نارية بمثابة صب الزيت على النار، ووجدت مدينة فلورنسا نفسها نهبًا مقسمًا إلى فريقين كل منهما يريد الفتك بالآخر. وفى أحد أيام الأعياد هاجم المهرطقون الكاثوليك فى عقر كنائسهم وذبحوا الكثيرين منهم، ولهذا قام روجييرى وأسقف أردنجو فى ٢٤ أغسطس بتلاوة حكمه على عائلة البارونى فى ميدان سانت ماريا نوفيلا

وصادر أملاكهم وأمر بهدم قلاعهم وقصورهم، الأمر الذى تسبب فى نشوب صراع دموى بين الفريقين المتصارعين، واضطلع بييرو بقيادة قوة ضاربة وخاض معركتين دمويتين تم فيهما دحر المهرطقين.

وهكذا تحطمت قوة المهرطقين وأنصارهم، وكوفئ روجييرى على عظيم شجاعته فعين قبل نهاية ١٢٤٥ أسقفًا فى كاسترو. وحل محله سان بييرو كمفتش فى محاكم التفتيش، فلم يهدأ له بال حتى طارد المهرطقين ولاحقهم على نحو أقض مضاجعهم، فاهتدى منهم من اهتدى ولاذ بعضهم بالفرار، وعندما ترك بييرو فلورنسا حق له أن يزهو بانتصاره على الهرطقة وترسيخ محاكم التفتيش على أساس متين، ومع ذلك فقد تبقت فلول المهرطقين.

وبينما انصرف روجييرى فى صيف عام ١٢٤٥ إلى الانخراط فى الصراع المحتدم فى فلورنسا، قام إينوسنت الرابع فى مجمع ليون بإصدار الحكم بعزل الإمبراطور فردريك الثانى ساعيًا إلى استبداله بحاكم آخر يقبل أن يكون خاضعًا للكنيسة الكاثوليكية، ولكن فردريك استهزأ بأمر عزله واستطاع بكل يسر التخلص من منافسيه على العرش، غير أنه وجد عسرًا فى الاحتفاظ بممتلكاته الإيطالية. وكان موته فى ١٣ ديسمبر ١٢٥٠ سببًا فى ارتياح الكنيسة من متاعبه، والذى لا ريب فيه أن حذق الإمبراطور لفنون الحرب والقتال ونشاطه الفياض واتقاد ذهنه وشجاعته كانت العقبة الكأداء التى منعت الكرسى البابوى من إحكام السيطرة على إيطاليا، وحالت دون إنشاء نظام ثيوقراطى فيها، وبعد وفاة فردريك خلفه ابنه الشاب كونراد الرابع، وهو فى الواحدة والعشرين من عمره، الذى لم يكن مرهوب الجانب، وغمرت الفرحة قلب البابا بعد أن انزاح عنه كابوس الإمبراطور فردريك الجاثم على صدره، والذى كان السبب فى تشجيع المهرطقين وكسر شوكة محاكم التفتيش فى جميع أرجاء إيطاليا، وبعد أن تنفس بابا روما الصعداء، أصدر أوامره إلى محاكم التفتيش بالعمل بكامل نشاطها وكل قوتها، فأرسل المحققين فى كل أرجاء لومباردى المهرطقة، وطلب من بييرو وفيفيانو التوجه إلى كريمونا بعد أن منحهما السلطات اللازمة، وهدد البابا بعقاب أى حاكم يمتنع عن تقديم المساعدة اللازمة لهما فى حربهما على الهرطقة، وبعد إصدار هذا المرسوم البابوى تلته سلسلة فى المراسيم الموجهة إلى تنظيم الرهبان الدومنيكان فى الأقاليم لحثهم على التعاون الكامل مع محاكم التفتيش، وبعد سلسلة من المراسم البابوية المتعجلة صدر مرسوم بابوى فى ١٥ مايو ١٢٥٢، أمر السلطة المدنية بالخضوع الكامل لمحاكم التفتيش وينص على أن استئصال الهرطقة هو واجب الدولة الرئيسى.

الراهب پييرو

اشتهر پييرو المندوب الباباوى باتباع أسلوب قهر البدن لدرجة أن زملاءه الرهبان طلبوا من صديقه ماثيو دا كوريجيو أن ينصحه بعدم المغالاة أو الإفراط فى تشدده مع نفسه حتى لا يذبل جسده ويذوى. وأشيع عنه أنه كان لا يتناول طعام الإفطار قبل غروب الشمس، وأنه كان يمضى ليلته فى الصلاة ولا ينام إلا النزر اليسير. وأغلب الظن أن هذه الحياة غير الطبيعية جعلته يتصرف بطريقة عصبية وغير مسؤولة، وليست هناك أية وثائق تلقى الضوء على تفاصيل إنجازاته كمحقق، ولكنه من المؤكد أنه انقض بكل قوته على الهراطقة وصب جام غضبه عليهم. وبعد مضى تسعة أشهر من مباشرة عمله كمحقق، بث الرعب فى قلوب المهرطقين لدرجة أن يأسهم دفعهم إلى التآمر لاغتياله، وعهدوا إلى نبيل اسمه ستيفانو كونفالو نييرو بتنفيذ خطة الاغتيال واستئجار القتلة نظير خمس وعشرين ليرة دفعها جويدوتو ساتشلا، وقبل عيد القيامة بأسبوع فى عام ١٢٥٢ اقترح ستيفانو على مانفريدو كليتورو أن يتولى عملية الاغتيال فوافق على ذلك، وأشرك معه كارينو دى بالسامو فى ارتكاب الجريمة، وفى نفس الوقت اضطلع جياكومو ديلا تشيوسا بالسفر إلى بافيا؛ كى يذبح رانييريو ساكوف، ولكنه فشل فى أداء مهمته فى حين نجح المتآمرون الآخرون فى مهمتهم. وكان الراهب پييرو آنذاك المسؤول الدينى عن كومو. وسافر پييرو إلى بافيا للاحتفال بعيد القيامة هناك، ولكنه اضطر إلى العودة إلى ميلانو لينظر فى أمر أحد المهرطقين، وفى أسبوع عيد القيامة، ذهب المتآمر ستيفانو لصحبة المتآمرين مانفريدو وكارينو إلى كومو حيث انتظروا رحيل پييرو.

وليس أدل على شجاعة پييرو وإقدامه من بدء رحلته رغم إصابته بالحمى سيرًا على الأقدام دون أن يرافقه سوى راهب دومنيكانى واحد، وتبعه المتآمران مانفريدو وكارينو حتى وصل إلى بارلاسينا ثم انقضا عليهما فى مكان موحش منعزل، وقام كارينو بالقضاء على پييرو بضربة واحدة، كما أصاب زميله إصابة قاتلة، وعندما أدرك أن پييرو لا يزال يتنفس طعنه فى صدره بخنجر طعنة نجلاء، ورآه بعض المسافرين فحملوا جثته إلى دير القديس سيمبلسياتو، ومن الغرابة بمكان أن يتأخر الحكم الصادر ضد ستيفانو لمدة ثلاثة وأربعين عامًا.

كارينو المهرطق السفاح القديس

أما المتآمر الآخر كارينو فمن المذهل أن يتحول هذا السفاح إلى قديس، طوبته الكنيسة الكاثوليكية باسم القديس أيكريتوس، وأيضًا تاب أحد المشتركين فى المؤامرة اسمه دانييل دا جيوسانو، والتحق بطائفة الرهبان الدومنيكان، ويبدو أن جياكومو ديلاتشيوسا تمكن من الهرب،

غير أنه أمكن القبض على مانفريدو واعترف بجرمه كما اعترف باشتراكه فى مقتل اثنين من المحققين الآخرين، هما الراهب بيير دى براسيايانو والراهب كاتالانو، وهما من طائفة الفرنسيسكان فى لومباردى، وأمرت محاكم التفتيش مانفريدو بالمثول أمام البابا حتى يقرر مصيره ولكنه أستطاع الفرار دون أن يعرف أحد عن مصيره شيئًا، ويبدو أيضًا أن المتآمرين جميعًا نجوا من الموت حيث إن طائفة الوالديسيانيين المهرطقة وفرت لهم الحماية فى وديان الألب.

واستغلت الكنيسة حادثة اغتيال المحقق بييرو فى تدعيم أركانها والتبشير بالمعجزات التى أنجزها هذا الشهيد، وكما أسلفنا طوبته الكنيسة قديسًا على جناح السرعة فى ٢٥ مارس ١٢٥٣، ومن المعجزات المنسوبة إليه نجاحه الساحق فى استئصال الهرطقة فى مدينة ميلانو، وجاء فى مرسوم تطويبه قديسًا أن شهادته ومعجزاته كانت السبب فى هداية الكثير من المهرطقين إلى الدين المسيحى، وقام البابا نيكولاس الرابع (١٢٨٨ ـ ١٢٩٢) باستدعاء توباسو لضلوعه فى الجريمة وأرغم على الاعتراف بإثمه، وأخذت محكمة التفتيش عليه تعهدًا بعدم انتهاك قدسية الدين مرة أخرى، وتوالى الباباوات على الكرسى البابوى من روما فشجعوا على انتشار أسطورة القديس الشهيد بييرو ومعجزاته، وتحول قبره إلى مزار يؤمه الحجيج، وعندما فتح قبره عام ١٧٣٦ وجد رفاته سليمًا ومكان الطعن ظاهرًا، وهكذا لعبت شهادة الراهب بييرو دورًا فى ترسيخ محاكم التفتيش وتثبيت أركانها.

ثم حل جويدو دا سستو، ورainيريو ساكونى دا فيسنزا محل القديس بييرو، وكان راينريو فى الأصل مهرطقًا من أتباع الكنيسة الكاثارية. ولكنه أدرك خطأه وتخلى عن هرطقته والتحق بطائفة الرهبان الدومنيكان، ومن حسن حظه، أن البابا إينوسنت الرابع فى عام ١٢٤٦ خول المسؤول الدينى فى مدينة ميلانو سلطة السماح للمهرطقين التائبين بالالتحاق بطائفة الدومنيكان دون وضعه كمستجد تحت الاختبار لمدة سنة كما جرت العادة مع الكاثوليك، وبالنظر إلى أن رانيريو ساكونى دا فسنزا كان مهرطقًا سابقًا، فقد كان على علم تام بأسرار المهرطقين، وساعدته هذه المعرفة فى أن يسوم زملاءه المهرطقين القدامى العذاب، وبسرعة تم تعيينه كمحقق اشتهر بقدرته الفائقة على محق الهرطقة، وتدل محاولة الهراطقة للتخلص منه على مدى كراهيتهم له. ولا يعلم المؤرخون أية تفاصيل عن محاولة اغتياله الفاشلة سوى أن المتآمر جياكومو ديلا تشيوسا عاد من بافيا دون أن ينجح فى قتله، وفى الحال تم نقل دينريو إلى مدينة ميلانو باعتباره خير خلف للشهيد بييرو.. واستطاع داينرمو بحزمه وقوة شكيمته أن يقمع الهرطقة فى لومباردى ويخضع شعبها لسلطات محاكم التفتيش.

والواقع أن لومباردى ظلت تعتبر ملاذًا آمنًا للمهرطقين حتى وفاة الإمبراطور فردريك الثانى، كما أن المهرطقين هناك أقاموا مستعمرات خاصة بهم على الرغم من اشتداد ساعد محاكم التفتيش، الأمر الذى اقتضى من راينيريو أن يبذل قصارى جهده لاقتلاع الهرطقة منها، وحتى ندرك قدرة الهرطقة على الصمود نذكر أن الحاكم أيزلين دى رومانو لم يخف حمايته للهرطقة فى منطقة تريفيزو التى استمرت فى اتباع سياسة حماية المهرطقين حتى بعد وفاة الإمبراطور فردريك، فعندما كان خليفته كونراد الرابع فى عام ١٢٥٣ يمر بأرض تريفيزو بهدف استعادة مملكة سيسليان، عين داعيًا دينيًّا عامًّا فى لومباردى اسمه روبرتو بالافسينو لا يقل فى خطره على الكنيسة الكاثوليكية عن أزيلين نفسه، ورغم أن كونراد توفى عام ١٢٥٤ وأن البابا إينوسنت الرابع استولى على نابولى وضمها إلى أملاك الكنيسة، فقد ظلت قوة بالافيسينو تتزايد، وسرعان ما أقام بالافيسينو علاقات مع مانفريد (الابن غير الشرعى لفردريك الثانى) الذى تمكن من انتزاع نابولى من يد البابا.

وكان أول مشروع اضطلع به راينيريو فى عام ١٢٥٣ هو استدعاء الكونت أيجيديو للمثول أمام المحكمة بتهمة الدفاع عن الهرطقة، فضلًا على أنه سوى بالأرض قلعة كورتينوفا بالقرب من بيرجامو التى استخدمها المهرطقون ملاذًا لهم، كما أنه حظر إعادة بنائها.. ورد الكونت أيجيديو على هذه الضربة بالاستيلاء على قلعة مونجانو التى زعم أسقف كريمونا أنها ملك له وحولها إلى حصن للمهرطقين الذين وفر الكونت لهم الحماية والأمان، ولهذا قامت الكنيسة الكاثوليكية بإقصائه عنها وطرده منها، ولكن هذا الكونت لم يكترث بهذا الحرمان الكنسى، وفى ٢٣ مارس عام ١٢٥٤، أمر البابا إينوسنت الرابع سلطات ميلانو بالاستيلاء على القلعة وتقديم المقيمين فيها إلى المحاكمة، والجدير بالذكر أن الكونت كان حليفًا قويًّا لبالافيسينو عدو الله والكنيسة، وأيضًا ظلت مونجانو مكانًا آمنًا للمهرطقين المضطهدين حتى عام ١٢٦٩، عندما تحرك أهل ميلانو لحصارها ثم الاستيلاء عليها وتسليمها إلى طائفة الرهبان الدومنيكان.

وأصاب راينيرو نجاحًا عظيمًا فى قمع المهرطق روبرتو باتا دا جيوساتو نبيل ميلانو الذى ظل على مدار عشرين عامًا واحدًا من أبرز المدافعين عن الهرطقة فى إقليم لومباردى، واستقبل هذا النبيل الأساقفة المهرطقين جهارًا فى قلعته فى جاتا، وسمح لهم بإقامة المنازل والمدارس لنشر هرطقاتهم فى جميع أرجاء البلاد، وكانت لهم جبانة دفن فيها أسقفان مهرطقان هما نازاريو وديزيدبريو، واشتهرت القلعة والأراضى المحيطة بها بسوء السمعة وتفشى الهرطقة فى ربوعها لدرجة أن سان بيرو مارتيز تنبأ أثناء اجتيازها بخرابها ونبش قبورها لاستخراج جثث المهرطقين منها، ورغم ما عرف عن روبرتو من مروق، فقد ظل طليقًا لا يردعه رادع ويلوذ بقلعته فى جاتا المهرطقون علنًا،

وإذا كانت محاكم التفتيش لم تتخذ ضده أية إجراءات رادعة، فقد تغير الموقف فى عام ١٢٥٤ حيث قام رانيريو وجويدو باستدعائه للمرة الثانية، وعندما امتنع عن المثول أمامهما أعلنا هرطقته وحكما بمصادرة أملاكه وخضوع نسله للعقوبات المعتادة، وأدرك روبرتو جدية المحققين معه هذه المرة فأسرع بالتصالح مع محكمة التفتيش والرضوخ إلى البابا إينوسنت الذى أصدر فى ١٩ أغسطس ١٢٥٤ أمر بتدمير جميع منازل المهرطقين وإشعال النار ونبش الجبانة لاستخراج عظام الهراطقة منها وحرقها، وأن يقوم راينيريو باستتابة الكونت المارق حسبما يتراءى له.

البابا إينوسنت الرابع ١٢٤٣ ـ ١٢٥٤ وذروة السلطة البابوية

وهكذا بلغت السلطة البابوية ذروة قوتها، وتوفى الإمبراطور كونراد الرابع فى ٢٥ مايو ١٢٥٤ على ما يبدو مسمومًا، وتمكن البابا إينوسنت الرابع من استرجاع مملكتى صقلية، ويبدو أن البابا أمسك بزمام جميع الأمور فى يده وأنه صار دون منازع رئيس السلطتين الزمنية والروحية معًا فى إيطاليا، وهكذا توفرت الفرصة الذهبية لجعل محاكم التفتيش الإيطالية تتمتع بسلطان مطلق، وفى ٨ مارس من العام المشار إليه كان البابا قد اتخذ خطوة مهمة نحو تنظيم محاكم التفتيش، فقد أمر أحد رهبان روما الفرنسيسكان أن يعين عددًا من مرؤوسيه من طائفة الفرنسيسكان كمحققين فى كل محافظات جنوب لومباردى، وفى ٢٠ مايو من العام نفسه أعاد البابا إصدار مرسومه الخاص باستئصال الهرطقة، ثم أرسل أوامره إلى جميع حكام إيطاليا أن يضمنوا تشريعاتهم المحلية جميع القوانين التى استنها الإمبراطور فردريك الثانى بشأن محاربة الهرطقة، كما أبلغ الحكام بأنه أصدر أوامره إلى الرهبان المتجولين لإرغامهم على ذلك فى حالة شق عصا الطاعة، وفى يوم ٢٩ مايو أقدم البابا على إعادة تنظيم محاكم التفتيش فى لومباردى بأن أصدر تعليماته إلى المسؤول الدينى بتعيين أربعة مفتشين تمتد سلطتهم من مدينتى بولونيا إلى ميناء جنوه، وفى نشوة الانتصار على المهرطقين لم يدخر الراهب راينيرو وسعًا أو يضيع وقتًا فى إقامة محاكم التفتيش فى كل مكان باستثناء الأماكن التى يسيطر عليها المارقون المعروفون باسم الجيبليين(*)، وعلى رأسهم أزيلين وأوبرتو اللذان اعترضا عليها، وحالوا دون إنشائها، وتشير الوثائق إلى أنه فى عام ١٢٥٤ ظهر محققان هما الراهب چيوفانى دا تورينو والراهب بولو دا ميلانو مع نفر من أقرانهما أمام المجلس الجمهورى ليعلنوا أن البابا قد أمرهم بالسماح بدخول محاكم التفتيش فى الأراضى الخاضعة لهم، ولكنه أشار إلى عدم

(*) الجيبليون هم أنصار السلطة الزمنية، والجيلفيون هم أنصار السلطة الروحية.

وجود قوانين خاصة بمحاكمتهم، ومن ثم أصبح من الضرورى استنان هذه القوانين، وبناء عليه صدر أمر ينص على ضرورة الانصياع للمراسيم التى أصدرها إينوسنت الرابع فى هذا الشأن إلى جانب تشريعات فردريك الثانى الخاصة بالهرطقة، وإضافة هذه التشريعات إلى القوانين المحلية، وهذا الأمر نفسه انطبق على كل بقعة فى إيطاليا يجهل فيها الشعب الأمر الكنسى الذى ينص على أن قمع الهرطقة هو الواجب الأول الذى ينبغى على الحكام الاضطلاع به، وحتى عندما توفى البابا إينوسنت الرابع فى ٧ ديسمبر عام ١٢٥٤، ازدادت قوة دفع محاكم التفتيش، فقد أصدر البابا ألكسندر الرابع سلسلة من المراسيم يؤكد فيها القواعد التى استنها سلفه ويشدد على رجال الدين والمحققين أن يبذلوا المزيد من النشاط من أجل القضاء المبرم على الهرطقات، ولتمكين محاكم التفتيش من التغلب على المدن العاصية أو المتقاعسة فى أداء واجبها، والمتراخية فى تسليم المطلوب القبض عليهم إليها، وخولها البابا سلطة معاقبة المروق الدينى بفرض غرامة قدرها مائتا مارك من الفضة، ودعا الراهب راينيريو فى أول أغسطس عام ١٢٥٥ شعب ميلانو إلى الاجتماع فى ميدان ويل ديومو العام، وتلا على الحاضرين طبيعة المهمة المكلف بأدائها وحذرهم من أن وقت التساهل مع الهرطقة قد ولى وانقضى، وقال فى حديثه إلى الشعب إنه غير راض عن زراية الكثيرين بمحاكم التفتيش علنًا فى الشوارع، كما أنه غير راض عن اعتراض البعض عليها والتحرش بها، ولهذا حذر الشعب من مغبة مثل هذه التصرفات غير المسؤولة، وهدد بمعاقبة أصحابها بالطرد من الكنيسة وإنزال العقاب المناسب لهم.

وبمرور الوقت اتضح أن المحققين الأربعة الذين عينهم البابا إينوسنت الرابع فى لومباردى لا يكفون لتغطية كل المنطقة، ولهذا أمر البابا الذى خلفه المسؤول الدينى بزيادة عدد المحققين هناك إلى الضعف أى إلى ثمانية محققين، ويبدو أن هذا المسؤول الدينى كان متراخيًا فى الاستجابة لأمر البابا مما جعله يذكره بحدة بضرورة الإسراع فى تنفيذ أوامره، وعلى أية حال شغل راينيريو فى يناير ١٢٥٧ منصب المحقق العام فى كل من لومباردى وجنوه وتريفيزو، وصار فى صلاحيته تعيين مندوبين عنه، فقام بسد العجز فى عدد المحققين، وفى مارس ١٢٥٦ صدر أمر عاجل إلى جميع رجال الكنيسة بضرورة مساندة المحققين وتقديم كل ما يحتاجون إليه من مساعدة، وفى يناير ١٢٥٧ هدد المتراخين بالعقاب كما وعد خيرًا المتحمسين فى أداء واجبهم، وهكذا أصبح راينيريو المهرطق الكاثارى السابق مالكًا لزمام الموقف، ورغم تنامى سلطته وتعاظمها فإن المارقين أويرتو وأزيلين ظلا يحتفظان بأراضيهما التى لم يجرؤ أى محقق على الاقتراب منها، فعلى سبيل المثال كانت مقاطعة بياسنزا فى عام ١٢٥٧ خاضعة خضوعًا كاملًا لسيطرة المهرطق أويرتو، وبلغت سطوته

وعداوته للكنيسة حدًّا جعلها تسحب الأسقف ألبرتو من مقاطعته وتنقله إلى فيرارا، وكانت الأحوال فى فيسنزا الخاضعة لحكم أزيلين أكثر سوءًا وتفاقمًا من الأحوال فى بياسنزا؛ حيث إن المهرطقين فى فيسنزا كان لهم رئيس معروف اسمه پيرو جالو، وقد بلغت سطوة أزيلين حدًّا جعله يحظر على محاكم التفتيش استخدام العنف لردع المارقين، وحين تم تعيين پورتولامنيو دى بريجنانز، وهو أحد تلاميذ القديس دومنيك، أسقفًا فى فيسنزا عام ١٢٥٦، أرغمه أزيلين على هداية المارقين إلى العقيدة الكاثوليكية بالحسنى وليس استخدام القوة، ويقال إن غضب أزيلين منه كان السبب فى استبعاده من أسقفيته، ولكن برناردو فيسلى رئيس الشمامسة ـ الذى اتسم بقدر أكبر من الجسارة والجرأة تفوق جسارة پورتولاميو ـ تمكن فى عام ١٢٥٨ من القبض على الأسقف المهرطق الكاثارى فيفانو بوجولو، وسعى رئيس الأساقفة إلى إقناع سجينه بصحة العقيدة الكاثوليكية، ولكنه لم يفلح فى ذلك، ثم تدخل أزيلين لإطلاق سراح هذا المهرطق.

كان زعماء فريق الجيبيلين فى كل مكان يتمتعون بالنفوذ والسلطة يوفرون الحماية للمهرطقين، وهكذا أصبح زعيمهم أزيلين عدو الكنيسة رقم ١، فلا غرو إذا رأيناها تحاول إخضاعه لسلطاتها، وفى عام ١٢٢١ حين كان البابا جريجورى التاسع يشغل منصب المفوض البابوى فى لومباردى نجح فى أن ينتزع من أزيلين تأكيدًا بكراهيته للهراطقة، وكان لهذا المهرطق ولدان هما أزيلين الأصغر وألبيريكو، استدعاهما الكرسى البابوى عام ١٢٣١ للمثول أمام البابا، حيث عبرا عن ارتياعهما من جرائم والدهما ووعدا بتقديمه إلى المحاكمة كمهرطق إذا لم ينصلح حاله ويتخلى عن ضلاله، والذى حدا بهما إلى ذلك أنهما خشيا أن يطبق عليهما قانون فردريك الثانى الذى ينص على حرمان أنجال المهرطق من وراثة أبيهم، بل إنهما عبرا عن استعدادهما لحمل رسائل من البابا جريجورى إلى والدهما تقرعه تقريعًا شديدًا على حمايته للمهرطقين، كما أن جريجورى أبلغه بأنه فى حالة اعترافه بخطئه وقيامه بطرد جميع المهرطقين من بلاده فسوف يمكن للكرسى البابوى أن يتصالح معه، وإذا لم يفعل ذلك فسوف يفتح أمامه باب الجحيم على مصراعيه، كما أن ممتلكاته وأراضيه سوف تصادر كى يصبح عبرة لمن يعتبر، وفى واقع الأمر أظهر أزيلين فى وجه الكنيسة شجاعة فائقة، والجدير بالذكر أن فردريك الثانى بعد أن تغلب على المقاومة فى لومباردى وضمها إليه، قام فى عام ١٢٣٨ بتزويج ابنته غير الشرعية سيلفاجيا بأزيلين ثم عين زوج ابنته راعيًا كنسيًّا فى إمبراطوريته.

على أية حال كانت رسائل البابا جريجورى إلى أزيلين المؤرخة فى ١ سبتمبر ١٢٣١ مجرد خدعة، فالبابا لم يكن على استعداد لأن ينتظر شهرين كاملين لمثول أزيلين أمامه، ومن ثم قام

على وجه السرعة بتنفيذ وعيده فى ٤ سبتمبر، وأصدر أمره إلى أساقفة ريجيو ومودينا وبريسكيا ومانتوا لمصادرة أراضى أزيلين، ولكن المحاولة باءت بالفشل، الأمر الذى حدا بالبابا إلى أن يرسل عام ١٢٣٣ الراهب جيوفانى ساشيو فى مهمة صلح وسلام مع هذا المهرطق، وفى سبيل تهدئة الأوضاع اقترح الراهب جيوفانى تبرئة المتمرد أزيلين من الذنب على الرغم من استمراره فى حماية المهرطقين، وعندما تصالح الإمبراطور فردريك الثانى مع الكنيسة كان ذلك على حساب أزيلين وخذلانًا له، وعندما تفجر الصراع بين الإمبراطور فردريك الثانى والكنيسة بسبب قيام الإمبراطور بإخضاع لومباردى إلى سلطانه، بدأت الكنيسة تهاجم أزيلين من جديد وشن الحرب عليه، ولم تكتف الكنيسة بطرد الإمبراطور فردريك من الكنيسة فى ١٧ أبريل ١٢٣٩، بل مضت فى ٢٠ نوفمبر من العام نفسه فى طرد أزيلين منها لمدة تزيد على ثلاثة أعوام، وأمهلته الكنيسة شهرًا واحدًا للاستسلام، فإذا أبى وتكبر هددته باتخاذ الإجراءات ضده باعتباره مهرطقًا، ولكن هذه الإجراءات لم تأت بأية نتيجة، ولهذا قرر البابا إينوسنت الرابع فى عام ١٢٤٤ أن تتدخل محاكم التفتيش لوضع أزيلين عند حده، وكلف الراهب رولاندو دى كريمونا الذى تميز بالجرأة والإقدام بالتحقيق معه بتهمة الهرطقة ومخالطة المهرطقين، وبالنظر إلى سطوة المتهم ونفوذه سمح البابا للمحقق بنشر عريضة الاتهام فى مكان آمن لا يطوله شر المهرطق وأذاه. وقد تمت محاكمة هذا المهرطق غيابيًا وانتهت المحكمة إلى أنه مهرطق ورث الكفر والهرطقة عن والده، وأنه ينحدر من عائلة موصوفة بالهرطقة وأنه شجع على انتشارها فى تريفيزو، وفى مارس ١٢٤٨ أدانه البابا إينوسنت كمهرطق، ولكنه وعده بأن تعامله الكنيسة برأفة إذا سلم نفسه إليها فى يوم صعود السيد المسيح (الموافق ٢٨ مايو من ذلك العام)، ولكن أزيلين الحذر رفض أن يضع نفسه تحت رحمة البابا، فأرسل إليه البابا مبعوثين وعدوه ببراءته من الهرطقة إذا أقسم على ولائه للعقيدة الكاثوليكية، وأصر البابا على مثوله بشخصه أمامه ووعده بأن يوفر له الأمان، ولكن أزيلين المرتاب فى نيات البابا نحوه رفض الامتثال لأوامره، الأمر الذى اضطر البابا إلى حرمانه من الكنيسة وطرده منها، وبعد مضى سنتين أبلغ أزيلين بأنه إذا امتنع عن الحضور فى أول أغسطس ١٢٥٠ فسوف تطبق عليه قوانين الهرطقة، وفى يونيو ١٢٥١ أمر البابا كلًا من أسقف تريفيزو ومسؤول مانتوا الدينى باستدعاء أزيلين للحضور شخصيًا فى موعد معين وإعطائه جميع الضمانات الخاصة بأمنه، فإذا شق عصا الطاعة أصبح من حق شعبه فى تريفيزو أن يرغمه على الامتثال لسلطة البابا، فإذا فشل الشعب فى ذلك استحق حرب صليبية ضده.

ومن أجل زيادة سلطاته الزمنية، لجأ البابا إلى إدانة أعدائه السياسيين ورميهم بتهمة الهرطقة،

وفى أبريل عام ١٢٥٣ تشاجر البابا إينوسنت الرابع مع براتساليون عضو مجلس الشيوخ فى روما، فأمر الرهبان الدومنيكان فى محافظة روما بشن حرب صليبية عليه وعلى ما أسماه هراطقة توسكانى، وأيضًا جرت الاستعدادات على نطاق واسع لسحق الهرطقة المتفشية فى إقليم لومباردى، وظل الكرسى البابوى على مدى ستين يصدر سلسلة من المراسيم لرجال الكنيسة والمحققين كى يتصدوا لهذه الهرطقة ويقدموا صكوك الغفران للمتصدين لها، وأيضًا نصت صكوك الغفران على تبرئة أصحاب الممتلكات التى تمت مصادرتها عن طريق الخطأ بشرط أن يسهموا فى شن حرب صليبية ضد المهرطقين، وبذلك أصبحت الكنيسة فى وضع أقرب ما يكون إلى الشريك فى جرائم السطو والسرقة، وأيضًا اعتبرت هذه المراسيم كل من يمتنع عن المساعدة فى هذه الحرب كشريك فى الهرطقة، وكبداية صدر مرسوم فى ٩ أبريل ١٢٥٤ ينص على أن يقوم أزيلين بتسليم نفسه فى يوم صعود السيد المسيح كما أسلفنا، وإلا عاملته محاكم التفتيش كمهرطق، وهكذا بدأت محاكم التفتيش تظهر كمؤسسة يمكن للبابا أن يعتمد عليها فى تدعيم نفوذه.

الهرطقة والبابا ألكسندر الرابع (١٢٥٤ - ١٢٦١)

غير أن موت البابا إينوسنت الرابع أسهم فى شن الحملة الصليبية المزمعة، وأخيرًا بدأ شن الحملة فى يونيو ١٢٥٦ فخرجت من البندقية بقيادة المفوض البابوى فيليبو رئيس أساقفة رافينا، وفى بادئ الأمر أصابت الحملة الصليبية نجاحًا فى الهجوم على پادوا معقل أزيلين، وشجعت هذه البداية الناجحة الكنيسة على المضى فى حملتها، ولكن الجنود المنضوين تحت لواء الكنيسة عاثوا فى المدينة فسادًا وسلبًا ونهبًا لمدة أسبوع كامل، الأمر الذى يدل على أن دوافعهم لم تكن روحية بحتة، وسرعان ما فقدت الحملة قوة دفعها، ثم ما لبث جيش الكنيسة أن اندحر فى عام ١٢٥٨ بالقرب من مدينة بريسكيا التى سقطت فى يد المتمرد أزيلين الذى كان يطمع أيضًا فى الاستيلاء على ميلانو؛ حيث كانت تربطه بحزب الجيبليين علاقة وثيقة، ولكن الحظ سرعان ما خذله ودارت عليه الدوائر.

تحالف أزيلين مع زعيمى حزب الجيبليين فى إقليم لومباردى، وهما أوبرتو بالافسينو وبوزو دى دوفارا؛ حيث إنهما ساعداه فى الاستيلاء على بريسكيا على أمل اقتسام الغنيمة معه، ولكنه احتكر الغنيمة لنفسه، ولهذا قررا الانتقام منه، وفى ١١ يونيو عام ١٢٥٩ وقع هذان الزعيمان مع أهل ميلانو ومع أزو ديست زعيم حزب الجيلفيين المتمرد فى لومباردى معاهدة ضد أزيلين الذى ظن أن بمقدوره الاستيلاء على ميلانو بمفرده، ولكن منافسيه بادروا بالهجوم على قواته واستطاعوا

تشتيتها والقبض عليه بعد إصابته بجرح بالغ كان السبب فى وفاته فى غضون أيام قلائل، وهكذا أسدى أوبرتو خدمة جليلة للكنيسة بإزاحة أزيلين الذى تمرد عليها لمدة ثلاثين عامًا، وأتاح الانتصار على أزيلين الفرصة أمام محاكم التفتيش للدخول فى تريفيزو، وعبرت الكنيسة بعض الشىء عن امتنانها لأعداء أزيلين الذين تخلصوا منه، فقد قامت بتبرئة أوبرتو، وبوزو وأهل كريمونا، وإلغاء أمر الحرمان الكنسى الصادر ضدهم، ولكن البابا ألكسندر الرابع كتب بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٢٥٩ إلى المفوض البابوى فى لومباردى يقول إن مثل هذه التبرئة عديمة القيمة؛ لأنها جاءت من غير المختصين، فالقائم بها لم يكن راهبًا من طائفة الدومنيكان أو الفرنسيسكان الذين لهم حق التبرئة، وأضاف البابا ألكسندر الرابع أنه يتعين عليهم أن يردوا إلى الكنيسة كل أملاكها إذا كانوا راغبين فى الحصول على التبرئة.

ويبدو أن نشوة الانتصار على أزيلين لعبت برأس البابا ألكسندر فلم يدرك مدى خطورة أوبرتو عليه، فقد استطاع أوبرتو عن طريق التآمر مع نبلاء ميلانو الأقوياء أن يخلق حزبًا قويًا يناصره فى تلك المدينة، كما استطاع فى عام ١٢٦٠ أن ينتخب حاكمًا لها لمدة خمسة أعوام، وعبثًا حاول المحقق راينيريو ساكونى منعه من اعتلاء أريكة الحكم، فجمع أهالى ميلانو ووجه بشدة إلى أوبرتو تهمة الهرطقة والدفاع عن المهرطقين، وهدد بتعريض الشعب لاستخدام القوة وقمعه، ولكن الأهالى رفضوا الاستجابة له، واعتبروا تدخل راينيريو فى شؤونهم الداخلية نوعًا من الوقاحة فهو غريب عنهم، واستشاط الأهالى غضبًا فهاجموا دير الدومنيكان، وخيروا راينيريو بين مغادرة المدينة أو معاملته بطريقة غير كريمة ففضل الرحيل على سوء المعاملة.

وعبثًا أمر البابا ألكسندر راينيريو والمحققين الآخرين بتقديم الأحزاب المذنبة إلى المحاكمة، وأيضًا عبثًا وافق هذا البابا على القوانين التى استنتها أخيرًا منظمة المدافعين عن العقيدة التى تأسست فى ميلانو احتفاءً بالسيد المسيح والعذراء مريم ويوحنا المعمدان والقديس بطرس الشهيد، والتى تعهد أعضاؤها بتقديم العون المسلح وغيره من المعونات إلى محاكم التفتيش الساعية إلى استئصال شأفة الهرطقة، وهكذا أصبح أوبرتو الآن أقوى رجل فى لومباردى، وحينما تمتع بالنفوذ حظر أوبرتو على محاكم التفتيش تأدية عملها، ولهذا كان المهرطقون آمنين فى عهده، وجاؤوا إلى المناطق الخاضعة لحكمه من كل فج عميق، من لومباردى الإيطالية ولانجويدوك وبروفنس الفرنسية، وكان أحد المقربين إليه رجل يدعى بيرنجير سبقت إدانته بتهمة الهرطقة، وكرر البابا ألكسندر مع أوبرتو المهزلة نفسها التى صنعها مع أزيلين عندما قدمه إلى المحاكمة، ففى ٩ ديسمبر ١٢٦٠ أصدر تعليماته إلى المحققين فى لومباردى لتوجيه الاتهام إلى بيرجير وتوفير رحلة آمنة له حتى يمثل

فى حضرة البابا خلال شهرين لإثبات براءته، وليقسم قسم الطاعة والولاء للكرسى البابوى والمندوبين عنه، فإذا لم يمتثل اتخذت محاكم التفتيش ضده جميع الإجراءات اللازمة.

ولم يأبه أوبرتو بهذا الاستدعاء البابوى تمامًا كما فعل أزيلين من قبل، بل أخذ يحصن مواقعه ويضم المدن المختلفة إليه مدينة تلو الأخرى رغم التعليمات التى أصدرها البابا إلى مندوبه راينيريو بشن حملة صليبية ضده، وأمام هذه العقبات الكأداء التى واجهتها محاكم التفتيش الإيطالية بدت هذه المحاكم عاجزة عن التصدى للهرطقة، وأحدقت الأخطار بالمحققين فى غدواتهم وروحاتهم لدرجة أنهم باتوا يحتاجون للحراسة، وأدت مشاعر الناس المشحونة والغاضبة فى برجامو فى عام ١٢٦٤ إلى دفاعهم عن أنفسهم ضد تعسف محاكم التفتيش، وبطبيعة الحال أدى هذا إلى إغضاب رجال الإكليروس فى إيطاليا، فقرروا أنه يتعين على كل مطرود من الكنيسة أن يقسم بولائه للكنيسة أمام المدعى أو الأسقف، ثم يقسم مرة أخرى أمام البودستا (المسؤول الدينى) على دفع غرامة قدرها مائة سول فى كل مرة ينحرف فيها عن جادة الطريق ليصبح بعد دفع الغرامة صالحًا لتولى الوظائف فى مجلس المدينة. كان عجز محاكم التفتيش واضحًا للعيان فى المناطق الخاضعة لسيطرة أوبرتو، غير أن محاكم التفتيش فى لومباردى الخارجة عن تلك الأراضى اشتد ساعدها واستطاعت القيام بواجبها، ولهذا نرى البابا كليمنت الرابع يصدر فى وثوق بالنفس فى عامى ١٢٦٥ و١٢٦٦ تعليمات تحدد تعيين المحققين وواجباتهم الأمر الذى ينم عن أن محاكم التفتيش أخذت تستجمع قواها.

شارل أنجو الحليف الجديد للكنيسة وسيد إيطاليا كلها

وفى مناوراتها السياسية وجدت الكنيسة الكاثوليكية فى شارل أنجو خير حليف لها، ونجحت الكنيسة فى إثارة طموحه وأعلنت تأييدها ومساندتها له بأن شنت حملة صليبية باسمه، بل إنها راهنت بكل شىء من أجل نجاحه، وأصدرت الكنيسة بهذه المناسبة عددًا هائلًا من صكوك الغفران لتوزيعها على كل إنسان يسهم بربع دخله أو عشر ممتلكاته لمؤازرة هذه الحملة، ولم تبخل الكنيسة على هذه الحملة بكل ما تملكه من غال وثمين، ومنحته كل من فرنسا وفلاندرز جانبًا كبيرًا من دخل كنائسها، وعندما تبين أن هذا التمويل ليس كافيًا، منحه البابا كليمنت الرابع ممتلكات الكنيسة بلا أدنى تردد، وبلغ تحمس هذا البابا لشارل أنجو مبلغًا جعله يرهن مجوهرات الكرسى البابوى من أجله، وأصبحت خزائن الكرسى البابوى خاوية لدرجة أنه لم يعد لديه ما ينفقه على رجال الإكليروس، فطلب منهم أن يشدوا الأحزمة على بطونهم.

وعبثًا حاول بالافيسينو أن يحول دون مرور أفراد الحملة الصليبية داخل لومباردى، ويمكن القول إن مصير الكرسى البابوى تقرر فى ٢٦ فبراير ١٢٦٦ فوق سهول بنيفنتو، حيث اشتبكت قوات الجيلفيين مع قوات الجيبليين، ولو أن هذه المواجهة انتهت بهزيمة شارل أنجو للحقت طامة كبرى بالكرسى البابوى، ولكن أسفرت المعركة عن انتصار الحليف البابوى شارل أنجو الأمر الذى أدخل البهجة والانشراح فى نفس بابا روما، فقد تمكن أنجو من قمع أوبرتو وإخضاع فلورنسا وسيينا وبستوجا وبيزا لنفوذه، وأعلن البابا والفرحة تغمر فؤاده أنه تم إخضاع المارق المتمرد أوبرتو إلى جانب بياسنزا وكريمونا. وبالرغم من انكسار أوبرتو فقد قام باستدعاء الأمير الشاب كونرادين إلى إيطاليا كى يحارب بجانبه، غير أن هذا الأمير وقع فى أسر قوات شارل أنجو فى أغسطس عام ١٢٦٨، ثم نفذ فيه حكم الإعدام بطريقة وحشية بعد شهرين من أسره، وهكذا اندحر حزب الجيبليين وفقد كل أمل فى مواصلة القتال، وأصبح شارل أنجو سيدًا على كل أرجاء إيطاليا وعينه البابا راعيًا إمبراطوريًّا لكنيسة فى منطقة توسكانى، وقرب نهاية عام ١٢٦٨ مات بالافيسنيو فى شيخوخة بائسة، وهو محاصر فى قلعة جوسياليجيو من قبل أهل بياسنزا وبارميسا، وأحاط الرهبان الدومنيكان والفرنسيسكان به وهو على فراش الموت واستمعوا إلى اعترافه بذنبه وقبلوا توبته.

انفراجة إنشاء محاكم التفتيش

وبانتصار القوات الحليفة للبابا لم يعد هناك أى ملجأ يلوذ به الهراطقة، ومن ثم أمكن إنشاء محاكم التفتيش فى كل مكان، وأمكن لهذه المحاكم أن تؤدى وظيفتها بدون عوائق، وبمرور الوقت أصبحت هذه المحاكم تتبع قواعد وإجراءات معينة ومحددة ليس حولها أى خلاف، وفى عام ١٢٥٤ قام البابا إينوسنت الرابع بتقسيم شبه الجزيرة الإيطالية على طائفتى الرهبان الدومنيكان والفرنسيسكان، فأعطى جنوه ولومباردى إلى الدومنيكان، ووسط إيطاليا وجنوبها إلى الفرنسيسكان، وتم تعيين اثنين من المحققين لكل من مقاطعتى رومان وتوسكانى، واكتفى البابا بتعيين محقق واحد لكل من مقاطعتى القديس فرانس والقديس سبوليتو، ولكن تم تزويد كل من هذين المحققين بمعاونين، فضلًا على أن البابا طلب من المسؤول الدينى المحلى تعيين عدد إضافى من المساعدين تلبية لطلبات المحققين حتى تتمكن محاكم التفتيش من العمل بكفاءة واقتدار، وعمل فى منطقة لومباردى ثمانية محققين. وعندما قام الرهبان الدومنيكان بتجزئة منطقة لومباردى عام ١٣٠٣ ارتفع عدد المحققين هناك من ثمانية إلى عشرة محققين، عمل سبعة منهم فى لومباردى العليا، والثلاثة الآخرون فى لومباردى السفلى، وقد عهد البابا إلى طائفة الفرنسيسكان بإدارة محاكم

التفتيش فى كل من تيريفيزو، ورفا جنولا، ولكن الأهالى سرعان ما جاؤوا بالشكوى من ابتزازهم وسوء معاملتهم، الأمر الذى دعا البابا بونيفاس الثامن إلى تكليف الرهبان الدومنيكان بإدارة هذه المحاكم دون أن يخفض هذا التغيير من وطأتها على الأهالى.

ولم تضيع الكنيسة الرومانية أى وقت فى القضاء على المروق الدينى فى الأراضى التى كانت فى يوم من الأيام خاضعة لسيطرة حزب الجيبلين، وفى فبراير ١٢٥٩ صدر الأمر إلى الراهب الفرنسيسكانى فى بولونيا بتعيين راهبين كمحققين فى محكمة تفتيش روما جنولا، ولمجرد عودة الهدوء والسلام إلى فيسنزا بعد وفاة المارق أزيلين، أرسل الراهب چيوفانى سكيو إلى تلك المدينة ليرفع عن كاهل سكانها عقوبة الطرد الكنسى المفروض عليهم نتيجة تبعيتهم للمتمرد أزيلين وخضوعهم لسيطرته، وبالفعل تمت مراسم تطهير شعب فيسنزا من الذنوب، وبمجرد أن سمع الأسقف المنفى بورتولامبو بموت أزيلين عاد إلى روما على جناح السرعة، وفى الحال بدأ فى إنشاء كنيسة عظيمة تابعة لطائفة الدومنيكان ودير كبير فى سانتا كورونا، وقد أنشئت الكنيسة فى الموقع نفسه الذى كان المهرطقون فيما مضى يحتلونه ويمارسون فيه شعائرهم المهرطقة، وقام مهرطق سابق كبير يدعى جيريميا مع ابنه بنبذ هرطقتهما واعتناق المذهب الكاثوليكى، والجدير بالذكر أن جيريميا فى زمن هرطقته كان يشغل منصب رئيس الأساقفة، أما المهرطق فيفيانو بوفلو فقد هرب إلى بافيا، غير أن الكنيسة أمسكته وقامت بحرقه، وأيضًا امتد الحرق إلى شماسيه، أو لديركو دى مارولا وتولومبو مع ثمانية آخرين أصروا على السير فى طريق الغى والضلال، ويبدو أن هذا كان كافيًا لردع المهرطقين ومحق الهرطقة.

حرق حمولة ٢٨ عربة من المهرطقين

ولكن محاكم التفتيش وجدت أحيانًا فى بعض الأماكن صعوبة كبيرة فى محق المهرطقين، ففى بياسنزا مثلًا اضطرت الكنيسة إلى حرق عدد كبير من المهرطقين، اكتظت بحمولتهم ثمانٍ وعشرون عربة، وظل سكان سيرميون يتحدون محاكم التفتيش لمدة ستة عشر عامًا، ويرفضون السماح لها باضطهاد المهرطقين، ورغم أن أهل سيرميون كانوا يدينون بالعقيدة الكاثوليكية فإنهم وفروا الحماية للمهرطقين، الأمر الذى جعلهم يلوذون بهم جماعات وزرافات كلما شددت محاكم التفتيش النكير عليهم فى الأماكن الأخرى، وعبثًا حاول المحقق الراهب تيميديو الاستدلال على المهرطقين فى سيرميون عن طريق دس جاسوسة بينهم اسمها كوستانزا دى بيرجامو، تظاهرت بالهرطقة كى يسهل عليها الاندساس بين المهرطقين، وعز على الكنيسة الكاثوليكية أن تبلغ هذا

الحد من الضعف والتخاذل فى معاملة المهرطقين، ولهذا مارس أسقف ڤيرونا ضغطًا على ماستينو وألبرتو ديلا سكالا فى ڤيرونا، وبنيامونت دى بوناكولسى فى مانتوا لكى يفرضا الطاعة والولاء على سيرميون المارقة، واضطرت هذه المدينة فى عام ١٢٧٦ إلى الخضوع وسلمت مائة وأربعة وسبعين مهرطقًا طالبة عودتها وقبولها فى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية، ولكن الراهب فيليپو بوناكورسو محقق تريفيزو كتب إلى البابا يوحنا الحادى والعشرين (١٢٧٦ ـ ١٢٧٧) يطلب منه التعليمات الخاصة بطريقة معاملة المهرطقين التائبين، وكان هذا البابا مرهف الحس ودقيق المشاعر فأظهر الرحمة نحو المهرطقين، وأمر البابا الراهب فيليپو بإلغاء العقوبات المفروضة على المدينة إذا أعلن ممثل عنها ومتحدث بلسانها نبذ سكانها للهرطقة، وأقسم بأنه سوف يلقى القبض فى المستقبل على المهرطقين ويسلمهم إلى محاكم التفتيش، وتعين على كل ساكن فى هذه المدينة الحضور بشخصه أمام المحقق والاعتراف الكامل بكل ما يعرفه عن مهرطقيها، فضلًا على نقد الهرطقة وقبول عقوبة التوبة التى يفرضها المحقق عليه، وكانت محاكم التفتيش رحيمة بهم فاستبعدت من أحكامها عقوبتى السجن ومصادرة الأملاك، وأمر المحقق بسجل وافٍ ودقيق لكل حالة، وفى حالة عودة المهرطق التائب إلى سابق هرطقته، يتعرض لأشد العقوبات المنصوص عليها فى القانون، وقد استمر سبعون مهرطقًا سادرين فى غيهم وضلالهم، فأدانهم الراهب فيليپو وأصدر عليهم حكمًا بالحرق، وفى عام ١٢٧٨ تم بناء دير فرنسيسكانى فى سيرميون من حصيلة الغرامة البالغ قدرها أربعة آلاف ليرة المفروضة على مدينة ڤيرونا، كشرط لرفع الحظر الكنسى المفروض عليها بسبب وقوفها بجانب المارق كوادرين، وفى عام ١٢٨٩ أعطيت قلعة إيلاسيو التى يمتلكها المتمرد أزيلين إلى بعض النبلاء كمكافأة لهم على الدور البارز الذى لعبوه فى إخضاع مدينة سيرميون إلى سلطة محاكم التفتيش.

وعندما لم تجد الهرطقة من يحميها تلاشت بالتدريج من البلاد وترسخت أقدام محاكم التفتيش فى ربوعها، وفى الأراضى التى كانت يومًا ما خاضعة لنفوذ حزب الجيبليين المتمرد، لم يأمن أحد ـ حتى الراسخون فى الإيمان بالعقيدة الكاثوليكية ـ من أذاها إذا هو أثار غضبها، أو كان يملك ثروة طائلة تجعلها تحسده عليها، ونتيجة رغبة الكنيسة العارمة فى التخلص من أعدائها السياسيين المتمثلين فى أزيلين وحزبه، كان يكفى لمصادرة أملاك أى شخص بتهمة الهرطقة أن يكون فى يوم من الأيام خاضعًا لسيطرة هذا المتمرد، وحتى بعد أن مات المتمرد أزيلين لم تنس محاكم التفتيش أفعاله، فقامت بدافع الانتقام بحرمان أحفاده من الميراث، والذى حدا بمحاكم التفتيش إلى أن ترتكب مثل هذا الشطط هو عزمها الذى لا يلين على الانتقام من كل من تجرأ عليها فى يوم من الأيام،

وأخيرًا استجارت سلطات فسينزا من هذه المعاملة الجائرة وشكت إلى البابا بنديكت الحادى عشر أن يوقف محاكم التفتيش عند حدها ولا يدع البقية الباقية فى حزب أزيلين ونسلهم يعاملون على هذا النحو الوحشى، وبالفعل استجاب البابا إلى التماسهم، وشجعه على هذه الاستجابة نجاح الكنيسة فى كسر شوكة الهرطقة.

ولكن سيطرة محاكم التفتيش الكاسحة لم تمنع من وجود جيوب متفرقة للمقاومة، ففى عام ١٢٧٧، اضطلع الراهب كواردو باجانو بشن حملة على الهرطقة فى فالتيلن التى اتسع نطاقها بدليل أن هذا الراهب ذهب إلى هناك بصحبة اثنين من زملائه واثنين من الكتبة أو المسجلين، ولم يسلم الراهب كواردو باجانو من اعتداء شانئيه عليه بسبب شدة قسوته، وحين نقل جثمانه إلى مدينة كومو كانت جروحه الثخينة تنزف دمًا، الأمر الذى جعل طائفة الدومنيكان التى يتبعها تُنصبه قديسًا، وسعى البابا نيكولاس الثالث (١٢٧٧ ـ ١٢٨٠) إلى الانتقام لهذا الشهيد من قاتليه مستعينًا برودلف هامسبرج، وغمرته الفرحة العظيمة عندما تمكن شعب برجامو من أسر كواردو والمتواطئين معه، وفى الحال طلب البابا تسليمهم للمثول أمام ثلاثة محققين هم أنسلمود دا أنساندريا، ودانيل دى جيوسانو، وجويدون دا كوكونات الذين أمرهم البابا بإنزال أشد العقاب بمرتكبى هذه الجريمة النكراء حتى يصبحوا عبرة لمن يعتبر.

وفجأة انفجر الشعب فى بارما ضد محاكم التفتيش، على الرغم من أن الراهب فلوريو طارد المهرطقين بكل همة ولاحقهم بكل نشاط وأحرق عددًا لا يحصى منهم، وعندما كان هذا الراهب فى بارما تصادف أن جاءته امرأة متهمة بالانتكاس أو الردة وعقوبتها الحرق، فأثار هذا حفيظة أهل بارما ودفعهم إلى نهب دير الدومنيكان وتدمير سجلات محاكم التفتيش، والاعتداء على الرهبان لدرجة أن واحدًا منهم لفظ أنفاسه الأخيرة فى غضون بضعة أيام، فاضطر زملاؤه الدومنيكان إلى الرحيل من هذه المدينة العاصية فى موكب مهيب، ولم يظهر قضاتها أدنى اهتمام بمعاقبة المسؤولين عن هذا الاعتداء، وعندما استدعاهم المفوض البابوى الكاردينال أوستيا لمساءلتهم، تعللوا بأنهم لا يتمتعون بأية سلطة، فقام الكاردينال بفرض الحظر الكنسى على المدينة بأسرها، ولم يرفع هذا الحظر إلا فى عام ١٢٨٢ دون أن يلحق بالمذنبين من أهل بارما أى عقاب، ولهذا قام البابا هونوريوس الرابع (١٢٨٥ ـ ١٢٨٧) فى عام ١٢٨٥ بإعادة فتح ملفات القضية وطلب من أهل بارما أن يبعثوا إليه مندوبين عنهم فى خلال شهر ليتسلموا الأحكام الصادرة، غير أن التاريخ لا يذكر لنا نوع هذه الأحكام، وفى عام ١٢٨٧ رفع الأهالى الأذلاء التماسًا إلى الرهبان الدومنيكان كى يعودوا إلى بارما؛ حيث استقبلوا بكل تقدير وحفاوة، وأيضًا تعهد الأهالى بإعطائهم ألف

ليرة تقسط على خمسة أعوام وتخصص لبناء كنيسة، وإذا كانت مدينة بارما ركعت على ركبتيها فإن بعض المدن الأخرى استمرت فى تحديها وتشبثت بعنادها ضد الكنيسة، لدرجة أن المجلس المحلى لمدينة ميلانو هدد بالويل والثبور وعظائم الأمور كل من تسول له نفسه حماية المهرطقين أو مساندتهم.

الهرطقة فى روما وما حولها

حتى روما نفسها لم تخل من الهرطقة، وعندما تمكن الكرسى البابوى عام ١٢٥٤ من الانتصار على المهرطقين، حث البابا إينوسنت الرابع المحققين فى كل من أورفيتو وأناجنى على انتهاز هذه الفرصة السانحة للانقضاض على المهرطقين هناك، وفى عام ١٢٥٨ حذر البابا ألكسندر الرابع من نمو الهرطقة حتى فى روما نفسها، ولهذا مارس الضغوط على المحققين والأساقفة كى يكثفوا جهودهم الهادفة لقمع الهرطقة، ولكن بعض هذه الجهود لم تكلل بالنجاح، فبعد انقضاء عشرين عامًا تحصن فارس مهرطق اسمه باندولفو فى موقع يقال له كاسترو سبريانى بالقرب من أناجنى، وجعل من هذا الموقع ملاذًا يلجأ إليه الهراطقة، وعبثًا حاول الراهب سينيبالدو دى لاجو الذى يشغل وظيفة محقق فى محافظة روما أن يقدمه إلى المحاكمة، وفى عام ١٢٧٨ أرسل البابا نيكولاس الثالث كاتبه ليعرض على هؤلاء المهرطقين العفو عنهم نظير طاعة البابا والكنيسة، ولكنهم رفضوا بكل إباء وشمم الأمر الذى اضطر البابا إلى إصدار أوامره إلى أورسو أورسينى قائد الكنيسة العسكرى فى توسكانى، كى يجمع قواته ويقدم إلى الراهب سينيبالدو مساعدة عسكرية كافية لإرغامهم على التوبة.

وحدث أمر مماثل عام ١٢٦٠ ضد نبيل فى فيتربيا اسمه كابيلو دى تشيا، فقد تشكل جيش من أهل فيتربيا لمساعدة المحقق، وكان دافعهم إلى ذلك سياسيًا بعض الشىء، حيث تفشت الهرطقة فى مدينتهم، وفى عام ١٢٦٥ قام المارق مانفريد بتحريض شعب فيتربيا على التمرد ضد محاكم التفتيش، ولكن هذه المحاكم استطاعت قمع تمردهم بعد أن ذبحوا اثنين من الرهبان ذبح الشاة، وفى عام ١٢٧٩ عبر البابا نيكولاس عن حسرته؛ لأنه عجز عندما كان يشغل وظيفة المحقق العام ورغم كل ما بذله من جهد جهيد فى التصدى للهرطقة، عن دحر المهرطقين الذين ظلوا يختبئون هناك، الأمر الذى جعل هذا البابا يصدر أوامره إلى الراهب سينيبالدو كى يذهب إلى تلك المدينة؛ كى يحقق مع أهلها بكل حرص ودقة.

لقد بذلت محاكم التفتيش الإيطالية قصارى جهدها للقضاء على الهرطقة، ورغم مجهودها

الواضح فى هذا الشأن فقد ظلت الهرطقة تنتشر فى السر، كما ظلت تنظيماتها تعمل فى الخفاء، ويدل التحقيق الذى أجرى بشأن بونجيلوبو من فيرارا على النجاح الذى أصابته محاكم التفتيش فى محق الهرطقة فى تلك المدينة، ولكن هناك أيضًا من الشواهد ما يدل على استمرار الهرطقة فى ربوع منطقة فيرارا، وكذلك هناك إشارات إلى وجود مهرطقين كثيرين فى فيسنزا وبرجامو وريمينى وڤيرونا، ونحن نرى فى ڤيرونا حرق إحدى وصيفات البلاط واسمها سبيرا فى عام ١٢٧٠، وفى ذلك الوقت تقريبًا كان هناك أسقفان مهرطقان يؤمنان بالمذهب الكاثارى هما ألبرتو وبونافنتورا بليسماجرا، واستطاع المهرطقون أن يؤسسوا تنظيمًا سريًّا يمتد إلى كل المدن الإيطالية يستقبل الوافدين من الزوار الهراطقة، وكان الهراطقة الطلقاء يزودون زملاءهم فى السجن بما يحتاجون إليه من ضروريات. ونستدل من الإشارات التى سجلها المحقق الشهير برنارد جوى على أن المهرطقين الكاثاريين فى منطقة لانجويدوك [جنوب فرنسا] ظلوا حتى أواخر القرن الرابع عشر يتطلعون إلى إيطاليا كملاذ آمن لهم، ولم يجد الهراطقة المهاجرون من لانجويدوك فى فرنسا أية متاعب فى العثور على أقران لهم فى الهرطقة فى منطقة لومباردى الإيطالية أو منطقة توسكانى أو مملكة صقلية، وكان هؤلاء الهراطقة يجدون فى منطقة لومباردى بالذات قساوسة مهرطقين يعلمونهم شعائر الهرطقة وطقوسها.

أرمانو المهرطق

ما بين القداسة إلى حرق رفاته

وكانت الهرطقة أحيانًا تتخفى وراء قناع من العقيدة الدينية الراسخة، الأمر الذى جعل من العسير اكتشافها، كما يتجلى لنا ذلك من قضية أرمانو بونجلوبو الذى ينحدر من أبوين يدينان بالهرطقة الكاثارية، فضلًا على أن زوجته كانت مارقة، وفى عام ١٢٥٤ اكتشف أمره وزج به فى السجن، واعترف هذا الرجل بهرطقته ونبذها فأطلق سراحه، ولكن أسقفًا كاثاريًّا أحله من قسمه ضد هرطقته، وقبل عودته إلى الهرطقة الكاثارية التى ظل وفيًّا لها حتى وفاته فى عام ١٢٦٩، يقدم المساعدات لزملائه الذين كان حظهم العاثر أن يقعوا فى يد محاكم التفتيش، ورغم هذا التعاطف الشديد مع المهرطقين فإنه احتفظ بمظهر خادع وحمل المتعاملين معه على الظن خطأ أنه كاثوليكى لا ريب فيه؛ حيث إنه كان مواظبًا على حضور القداس والاعتراف أمام كاهن الاعتراف واشتهر بالتقوى والورع والصلاح، وانخدعت الكنيسة الكاثوليكية بمظهره لدرجة أنها كرمته بدفنه فى كاتدرائية، واشتهر رفاته بصنع المعجزات، وذاعت قداسته فى العالمين لدرجة أن قبره تحول

إلى مزار دينى مما در على المحراب المقام فوق رفاته دخلًا كبيرًا، ولأن الشعب اعتبره قديسًا فقد طالبت الكنيسة بتنصيبه واحدًا من القديسين الرسميين للكنيسة، ولكن محاكم التفتيش تصدت لهذا المطلب الشعبى الكاسح؛ لأن المهرطقين فى الاعترافات التى أدلوا بها ذكروا اسمه باعتباره واحدًا من أكثرهم نشاطًا، واستمر الصراع محتدمًا لمدة اثنتين وثلاثين سنة بين محاكم التفتيش الرافضة لتقديسه والرغبة الشعبية الجارفة فى تطويقه، وما أن ووري رفاته الثرى فى الكاتدرائية حتى أمر الراهب المحقق أولدوبرافدينى رؤساء القساوسة باستخراج جثته من القبر وحرقها، ولكنهم رفضوا، فقام بطردهم من الكنيسة وفرض الحظر الكنسى على الكاتدرائية، فشكوا إلى البابا جريجورى العاشر وانصرفوا إلى جمع الأدلة التى تثبت أن الرجل يستحق التقديس، وأدلى مريدوه بشهاداتهم فأكدوا أنه كان يشفى المرضى ويفتح عيون العميان ويجعل العاجزين قادرين على المشى، ثم مات البابا والمحقق ألدوبرانديني دون أن يصلا إلى حل لهذا النزاع، وعندما عين الراهب فلوريو محققًا جديدًا أرسل إلى روما خصيصًا كى يحث البابا أونوريوس الرابع (١٢٨٠ ـ ١٢٨٧) على أن يصل إلى قرار بشأن هذا الموضوع المعلق، ولكن الأقدار شاءت أن يموت هذا البابا دون أن يتمكن من حل المشكلة، وبعد اعتلاء بونيفاس الثامن (١٢٩٤ ـ ١٣٠٣) الكرسى البابوى عام ١٢٩٤، قام آنذاك المحقق الراهب جويدو بزيارة دا فيسنزا بزيارة روما للحصول على حل لهذه المشكلة، غير أن الفريقين المتصارعين كانا متكافئين، وتدخل أزو العاشر حاكم فيرارا فى الأمر، عندما رأى أن الصراع قمين بأن يعكر صفو السلام فى هذه المدينة، وفى عام ١٣٠٠ شكل بونيفاس لجنة لإجراء تحقيق مفاده إن أرمانو مات مهرطقًا ومرتدًا وأنه يجب استخراج عظامه لحرقها وتدمير المكان المقام فوق ضريحه والتخلص من كل التماثيل المصنوعة له من الكاتدرائية ومن جميع كنائس فيرارا فى غضون عشرة أيام، فضلًا على مصادرة كل ممتلكاته لصالح محاكم التفتيش وإلغاء أية عمليات بيع لهذه الأراضى التى قد تكون حدثت خلال الاثنين والثلاثين عامًا وهى فترة النزاع، وبهذا صار انتصار المحقق جويدا عظيمًا، وعندما خلت وظيفة أسقف فيرارا بموت شاغلها فى عام ١٣٠٣ تمت مكافأته بتعيينه فى المنصب الشاغر، وأيضًا حدثت واقعة مماثلة فى بريشيا، حيث عَبَد الشعب مهرطق متخف اسمه جويدو ولكن محاكم التفتيش التى أماطت اللثام عنه أمرت بإخراج عظامه من القبر وحرقها.

كان ذلك الوقت أوج قوة محاكم التفتيش وبأسها، وتدل إحدى الوثائق التى سطرها جويدو دا توسيس محقق روما جنولا عام ١٣٠٢ على مدى الدقة التى وصل إليها تنظيم هذه المحاكم، فقد نشر أسماء تسعة وثلاثين موظفًا وقع اختياره عليهم كى يساعدوه فى عمله الذى تطلب إنجازه توفير مبالغ طائلة من المال فى خزينة محاكم التفتيش ناجمة عن تحصيل الغرامات والمصادرات،

والجدير بالذكر أن الراهب دوناتو دا سانت أجاثا شغل وظيفة المحقق فى محكمة تفتيش روما جنولا، وقام مستشار ريميني القانونى بتحديد القواعد التى ينبغى على محاكم التفتيش اتباعها، وتعتبر هذه القواعد أوضح منهاج عمل أوردته الوثائق والسجلات.

ورغم القسوة التى أظهرتها محاكم التفتيش نحو المهرطقين بوجه عام، فإن البابا أونوريوس الرابع عامل بعضًا منهم برأفة غير عادية فى فبراير ١٢٨٦؛ حيث إنه أراد أن يثيب شعب توسكانى لإخلاصه للكنيسة الرومانية إلى جانب وفائه له شخصيًّا قبل أن يشغل منصب البابوية، فقد قام البابا بإعفاء أهل توسكانى كأفراد وجماعة وتبرئتهم من الهرطقة، بل إنه غض الطرف عن العقوبات التى سبق للإمبراطور فردريك الثانى فرضها عليهم، ورغم أن قانون محاكم التفتيش نص على معاقبة ورثة المهرطقين، فإن البابا أعفاهم من هذا العقاب، وطلب البابا من المهرطقين الموجودين فى توسكانى أن يسلموا أنفسهم للمحققين فى غضون فترة زمنية محددة للرجوع عن هرطقتهم ويقبلوا عقوبات التوبة المفروضة عليهم دون إذلالهم أو تعجيزهم أو تجريدهم من ممتلكاتهم، ورغم هذه الرأفة البادية فإن البابا رفض أن يتسامح مع المتنكسين أو المرتدين عن صحيح الدين، وأصدر مرسومًا يقضى بإلغاء دساتير فردريك الثانى وطلب من الحاكم رودولف هامسبرج تأكيد هذا الإلغاء ففعل، ويبدو أن توسكانى تمتعت بامتيازات لم تتمتع بها بقية المقاطعات الإيطالية، ومن ثم فقد استثنيت توسكانى من المعاملة القاسية التى لقيها المهرطقون فى الأماكن الأخرى، ويمكن الاستدلال على ذلك من موقف البابا نيكولاس الرابع من المهرطقين هناك، فقد حث المحققين فى كل من جنوه ولومباردى وروما جنولا ونابولى وصقلية على بذل قصارى جهدهم لقمع الهرطقة، غير أنه استثنى مقاطعة توسكانى، ولكن هذا الاستثناء على أية حال لم يستمر، فقد انتهى الأمر بإلغائه بدليل أن جيراردو من فلورنسا المتوفى قبل عام ١٢٥٠ قدم إلى المحاكمة فى ١٣١٣، ورغم أن أولاده وأحفاده كانوا كاثوليكيين صالحين فقد حرموا من وراثته.

وكذلك كان بابا روما يتدخل من وقت إلى آخر للتخفيف من قسوة القانون ومن غلواء المحققين وإفراطهم فى التحمس، وكان هذا يحدث فى الحالات التى يتمتع فيها المهرطقون بالجاه والثراء والسلطان، ويذكر لنا المؤرخون ثلاث حالات من هذا القبيل، حدثت فى عهد البابا المستبد بونيفاس الثامن، الذى أعلن فى عام ١٢٩٧ أن راينيريو جاتى أحد نبلاء فيتربو وأولاده قدموا إلى المحاكمة بناء على شهادات زور، ومن ثم حكم بإلغاء الأحكام الصادرة عليهم كما حكم بتبرئتهم جميعًا من وصمة الهرطقة، وفى عام ١٢٩٨ أمر البابا محاكم التفتيش بإعادة ممتلكات مهرطق كان الراهب المحقق أندريا قد حكم بمصادرتها، فضلًا على أنه أمر الراهب آدم كومبو بالامتناع عن

مضايقة مواطن من أودفيبو يدعى چيوفانى فيرالوكو سبق للمحقق أنجيلو دا أريبتى وليوناردوا دا تيفولى تبرئته من الهرطقة. ويبدو أن المحقق آدم أثار الذعر والفزع حتى فى قلوب الأبرياء، ففى ٨ مايو ١٢٩٣ نراه يرغم إنسانًا مهذبًا اسمه ماركاسوف فى بيز أراجون، تصادف وجوده فى روما، أن يعطيه ضمانة مالية ضخمة قدرها مائة مارك للسماح له مقابلها بفسحة من الوقت تصل إلى ثلاثة أشهر، يمثل بعدها أمام محكمة تفتيش كاركاسوف ويطيع أوامرها، وبناء عليه حضر أمام المحقق برتراند دى كليرمونت يوم ١٩ يونيه من العام المشار إليه، وبعد التحقيق معه بدقة وتمحيص أكثر من مرة لم يتمكن المحقق من إثبات تهمة الهرطقة عليه، وليس هناك دليل على أن المتهم البرىء استعاد الكفالة من الراهب آدم.

وبزيادة الدقة والإحكام فى تنظيم محاكم التفتيش فى شمال ووسط إيطاليا، اضطر المهرطقون إلى الفرار إلى سردينيا، ولكن هذه الجزيرة أضيفت عام ١٢٥٨ إلى محاكم التفتيش فى توسكانى التى أرسلت مبعوثيها إلى سردينيا لملاحقة المهرطقين الفارين.

الهرطقة فى نابولى

وتعرضت مدينة نابولى إلى عدوى الهرطقة شأنها فى ذلك شأن البلاد الواقعة فى جنوب أوروبا، وفى وقت باكر توغل مبشرون مهرطقون قادمون من بلغاريا فى مناطق جنوب جبال الألب، والجدير بالذكر أن ملوك نورمانديا كانوا على علاقة سيئة بالكرسى البابوى فى روما، فلا غرو إذا رأيناهم يضعون العراقيل أمام عمل محاكم التفتيش فى البلاد الخاضعة لسيطرتهم، فضلًا على أن هذه السياسة المناوئة لمحاكم التفتيش وجدت تأييدًا كبيرًا لدى طبقة النبلاء والإقطاعيين، وتدل إشارات جوشيم من فلورا إلى الهرطقة الكاثارية على وجود المذاهب المهرطقة فى منطقة كالابريا، ولكن يبدو أن هذا الوجود الكاثارى فى المناطق الإيطالية الواقعة جنوب فلورنسا كان متفرقًا وغير منتظم. وفى عام ١٢٣٥ اجتاحَ الدهماء ديرًا للدومنيكان فى نابولى واعتدوا على العديد من رهبانه وأصابوهم بجراح بالغة، وفسر البابا جريجورى التاسع اندلاع أعمال العنف والشغب بأنه من صنع أصدقاء المهرطقين.

وكما سبق أن ذكرنا أصدر الإمبراطور فردريك الثانى مراسيم تنص على ملاحقة المهرطقين واضطهادهم بكل عنف وضراوة، ولكنه لم يضع سياسته القمعية موضع التنفيذ الفعلى إلا لمامًا وبصورة متقطعة ومتفرقة، ويمكن القول إنه امتنع فى كثير من الأحوال عن التنكيل بالمهرطقين بسبب عداوته للكرسى البابوى وارتياحه بل ترحيبه بالقوى المناوئة للبابا والرافضة لسلطانه الزمنى والروحى معًا.

وبعد طرد المهرطقين من منطقة لانجويدوك، توجهوا إلى إقليم لومباردى الإيطالى ولكنهم ما لبثوا أن بارحوه عقب استشعارهم الخطر هناك فاحتموا بوديان كالابريا وأبروزى.

ولم تدم سيطرة البابا إينوسنت الرابع على مملكة نابولى طويلًا، الأمر الذى جعل قدرة الكنيسة على اضطهاد الهرطقة غير منظمة، وعندما تمكن مانفريد من استعادة هذه المملكة من قبضة البابا، اضطر تحت الضغوط المتزايدة عليه إلى التخلص من بعض المهرطقين، غير أن نشاطه فى مناهضة المارقين والمهرطقين توقف عند هذا الحد، كما أنه توقف عن اتخاذ أية إجراءات قمعية وعنيفة ضدهم.

وجاء الملك شارل أنجو على رأس حملة صليبية لنصرة الكنيسة، وبعد أن أحكم سيطرته على الهراطقة بتنفيذ حكم الإعدام فى كونرادين فى ٢٩ أكتوبر ١٢٦٨، اندفع بكل حماسه إلى إنشاء محاكم التفتيش فى كل أنحاء مملكته، وتدل مراسلات هذا الملك العديدة المؤرخة فى عام ١٢٦٩ على ما بذلته هذه المحاكم من نشاط كبير، وأظهر الملك حرصًا فائقًا على تزويد هذه المحاكم بكل ما تحتاج إليه من نفقات وموظفين فضلًا على تزويد كل محقق بخطاب يأمر كل قوات الدولة بطاعته. وهكذا دانت السلطة والقوة لمحاكم تفتيش نابولى. وعين الملك محققًا واحدًا لمدينتى بارى وكابيتاناتا ومحققًا لأوترانتو ومحققًا آخر ليترادى لافورد وأبروزى، وفى عام ١٢٧١ عين محققًا لكالابريا وآخر لصقلية، واختار معظم المحققين من طائفة الرهبان الدومنيكان، كان من بينهم على أقل تقدير راهب فرنسيسكانى واحد هو بنيفنتو. ونظرًا لأن محاكم التفتيش فى هذه الأماكن كانت تفتقر إلى السجون، فقد وضع الملك كل السجون الملكية تحت أمرها وتصرفها. كما صدرت تعليمات إلى السَّجانين بتعذيب المسجونين وفقًا لطلبات المحققين. وظل هذا الوضع قائمًا على هذا النحو حتى أواخر عام ١٣٠٥.

ولم يقتصر حماس شارل أنجو على تنظيم محاكم التفتيش وزيادة كفاءتها، بل إنه أوحى بشن حملات ضد الهراطقة تحت رعايته، وواصل دعمه ومساندته لمحاكم التفتيش. ورغم وجود محقق فى أبروزى فإننا نراه فى ١٣ ديسمبر عام ١٢٦٩ يرسل إليها الفارس بيراردو دا راجاتا، ويعطيه التعليمات بفحص حالات الهرطقة بكل جد ونشاط ويأمر الموظفين المحليين بأن يكونوا رهن إشارته. وأيضًا ليس أدل على تحمسه للكنيسة من أنه فى عام ١٢٧٤ وهب طائفة الدومنيكان بناء كنيسة رائعة فى مدينة نابولى هى كنيسة بطرس الشهيد، كما حث أشراف هذه المدينة ونبلاءها أن يحذوا حذوه فيغدقوا العطايا عليها. غير أن عقودًا انقضت دون قيام مبنى الكنيسة بسبب نضوب الموارد، الأمر الذى حفز الملك روبرت لمنحها خمسين أوقية ذهب تدفعها نيابة عنه محاكم التفتيش

من حصيلة الثلث المخصص للملك من مصادرات أموال وأملاك المهرطقين. ويدل هذا على مدى سيطرة المكتب المقدس فى نابولى على حصيلة المصادرات.

ونحن لا نعرف سوى النزر اليسير عن محاكم التفتيش فى مملكة نابولى. ولكننا نعرف أن الهرطقة استمرت هناك وأن منطقة نابولى الجبلية ساعدت المهرطقين على الاختباء فيها، وفى أغسطس عام ١٢٦٩ تضمن أحد خطابات الملك شارل أنجو أمرًا بالقبض على ثمانية وستين مهرطقًا قام الراهب بنيفنتو بكشف النقاب عنهم، الأمر الذى يشير إلى شدة نشاط محاكم التفتيش فى نابولى فى أداء عملها. ويتضمن خطاب ملكى آخر مؤرخ بتاريخ ١٤ مارس ١٢٧٠ إشارة إلى حرق ثلاثة مهرطقين آخرين فى بنيفنتو بناء على رأى الراهب ماثيو دى كاستيلامار. ومن ناحيتهم أسرع المحققون فى مقاطعة لانجويدوك فى عام ١٢٦٩ بإرسال مندوبين إلى نابولى للحاق بالمهرطقين الفارين إلى هناك من قسوة محاكم تفتيش لانجويدوك. ومن الواضح أن نجاح سياسة الراهب بنيفنتو فى مطاردة المهرطقين يرجع إلى مساندة الملك شارل وأوامره بضرورة الخضوع لمحاكم التفتيش. ولكن مهما بلغت كفاءة محاكم التفتيش فى نابولى فإنها تقل كثيرًا عن كفاءة مثيلاتها فى كل من لانجويدوك الفرنسية ولومباردى الإيطالية. فضلًا على أن المحققين فى نابولى لم يتمتعوا بالسلطة الكافية حيث إنهم كانوا يرجعون إلى الملك شارل فى كل كبيرة وصغيرة. ومع ذلك فنحن نشاهد عام ١٣٠٥ الراهب توماس دى أفيرسا يبذل نشاطًا ملحوظًا فى تقديم طائفة الفرنسيسكان الروحانيين إلى المحاكمة، كما أن الملك روبرت أمر عام ١٣١١، بإيعاز من الراهب ماثيو، بأن يسكن اليهود المتحولون إلى المسيحية فى أماكن متفرقة حتى لا يختلطوا بالمسيحيين وحتى لا يُغريهم أحد بالارتداد إلى الدين اليهودى.

ونستدل على وهن محاكم التفتيش فى مملكة نابولى من هجرة المهرطقين الوالديسيانيين المنظمة والآمنة من بعض وديان جبال الألب إلى بعض مناطق هذه المملكة. فنحو عام ١٣١٥ قام أحد نبلاء ميلانو يدعى رانينو ديل بوجيو بالترحيب بأول فوج من المهرطقين من سافوى واعدًا إياهم بالأراضى والامتيازات. وذلك بعد أن تلقى المزمعون على الهجرة تقارير تدعو للاطمئنان من مندوبيهم الذين أرسلوهم إلى نابولى للتعرف على ملاذها الآمن. وبوصول المهرطقين الوالديسيانيين إلى ملاذهم الآمن فى مملكة نابولى استقرت مجموعاتهم فى مجموعة القرى التى أنشؤوها. وعندما تعرض المهرطقون الوالديسيانيين لمزيد من الاضطهاد والتنكيل على يدى فرانسوا بوريل، زادت هجرتهم الواسعة النطاق إلى مملكة نابولى، حيث أصبحت أبوليا عاصمتهم ولم يكن من الممكن لهؤلاء المهاجرين أن يزدهروا فى بلاد المهجر الإيطالى لولا أن محكمة تفتيش نابولى تقاعست فى أداء واجبها. ويتجلى لنا هذا التقاعس عام ١٣٢٦ عندما كان البابا جون الثانى والعشرون (١٣١٦ ـ

١٣٣٤) يلاحق بعض المهرطقين الفارين إلى كالابريا. فقد رأى هذا البابا أنه من الأنجع والأفضل ألا يلتجىء إلى المحققين فى طلب المساعدة بل إلى الملك روبرت ودوق كالابريا اللذين استنجد بهما للقبض على هؤلاء المهرطقين وتسليمهم إلى محاكم الكنيسة الأسقفية.

الهرطقة فى صقلية

وعندما آلت جزيرة صقلية فى عام ١٢٨٢ إلى الملك بيدرو الثالث من أراجون، اشتد العداء بينه وبين الكرسى البابوى. والواقع أن البابا مارتن الرابع (١٢٨١ - ١٢٨٥) عندما أمر عام ١٢٨٥ بشن حملة صليبية ضد بيدرو، رد أسباب هذه الحملة إلى تفشى الهرطقة فى جزيرة صقلية، وأن هذه الجزيرة منعت المحققين من دخولها. وفى عام ١٣٠٢ اضطر البابا بونيفاس الثامن إلى قبول هذا الوضع الشاذ كأمر واقع وإلى الاعتراف بفردريك من أراجون ملكًا على تريناكريا مقابل الاعتراف بمحاكم التفتيش والسماح لها بمزاولة نشاطها. ولهذا نجد أن البابا بنديكت الحادى عشر (١٣٠٣ - ١٣٠٤) يأمر عام ١٣٠٤ الملك فردريك بأن يحسن استقبال المحقق الراهب توماس دى أفرسا وجميع المحققين الآخرين الذين يبعث بهم إليه ويقدم لهم كل المساعدات الممكنة. ورغم ذلك فقد كان استقدام محاكم التفتيش إلى هناك شكلًا دون أى مضمون حقيقى باستثناء ملاحقة الهراطقة المعروفين باسم فرسان سليمان. فضلًا عن أن جزيرة صقلية ظلت لفترة طويلة ملجأ آمنًا للهراطقة المعروفين باسم تنظيم الإخوة. وليس من شك أن أرنالدو ميلانوفا أسهم فى خلق هذا الوضع حيث إنه أعطى الملك فردريك صورة بشعة عن محاكم التفتيش. وعندما قام رئيس أساقفة باليرمو بالقبض على أحد أفراد تنظيم الإخوة فى عام ١٣٢٨، التمس المقبوض عليه من الملك فردريك إطلاق سراحه، ولكن البابا يوحنا الثانى والعشرين (١٣١٦ - ١٣٣٤) كتب إلى رئيس أساقفة باليرمو يطلب منه المبادرة بإبادة تنظيم الإخوة ومستنكرًا ومنبهًا إلى عدم وجود أية محاكم تفتيش هناك.

الهرطقة والبندقية

وكانت جمهورية البندقية تطبق القانون الخاص بها. ولم تصبح البندقية قوة يعتد بها ويعمل لها حساب فى قلب شبه الجزيرة الإيطالية إلا بعد استيلائها على تريفيزو عام ١٣٣٩. فضلًا عن أنها استطاعت عام ١٤٤٨ انتزاع بيرجامو من حكام ميلانو. ومن ثم فإن السياسة التى انتهجتها البندقية إزاء محاكم التفتيش هى التى رسمت فى نهاية المطاف السياسة التى اتبعتها تريفيزو، وجزء كبير

من مقاطعة لومباردى، وقد استهدفت هذه السياسة دحض مزاعم الكرسى الباباوى وإجهاض تطلعاته، كما أنها تشككت فى نوايا البابا وتعلله للتدخل فى شؤون سيجفوريا الداخلية والخارجية. وبوجه عام كانت البندقية تستمسك بالمذهب الكاثوليكى الأصيل، كما أنها نأت بنفسها عن الصراع المحتدم بين حزب الجيلفيين وحزب الجيبليين اللذين سبق لنا الإشارة إليهما. وكذلك امتنعت البندقية عن التعبير عن رفضها للمتمرد أزيلين دا رومانو. ورغم أن البندقية كانت القاعدة التى انطلقت منها عمليات الحرب الصليبية ضد أزيلين، وأن مواطنًا من البندقية هو الذى قاد الحملة التى استولت على پادوا، فإن هذه الجمهورية لم تسرع فى الانخراط فى الحركة الرامية إلى استئصال الهرطقة والتى قام بتفعيلها بكل همة ونشاط البابا جريجورى التاسع والباباوات الذين جاؤوا من بعده.

والجدير بالذكر أن البندقية امتنعت عن إدخال قانون فردريك الثانى الخاص بمعاقبة الهرطقة بصراحة فى قانونها. ونحن نرى فى عام ١٢٢٩ أن القسم الرسمى المعتاد الذى أقسم عليه الحاكم دوج جياكومو تيبولى لا يشير مطلقًا إلى الهرطقة وقمعها، ولكنه يشير فقط إلى القانون الجنائى السائد آنذاك. ونفس الشيء ينطبق على القانون الجنائى الذى نشره الدوج السابق الذكر فى عام ١٢٣٢.

ولم تستجب البندقية إلى الضراوة التى نفثها البابا جريجورى التاسع فى محاكم التفتيش. ولكنها فى نهاية الأمر لم تستطع التهرب من اضطلاعها بمسؤوليتها فى معاقبة الهرطقة. ومع ذلك فقد أصرت السلطات المدنية فى جمهورية البندقية على حقها فى الاضطلاع بشؤون العدل فى الأمور الروحية والزمنية على حد سواء. وفى عام ١٢٤٩ تضمن القسم الذى أقسمه دوج مارينو موروسينى وعدًا بتعيين كاثوليك أفاضل، يتصفون بالاستقامة والكياسة للبحث عن الهراطقة، وتقرر حرق الهراطقة الذين يسلمهم إلى الذراع العلمانية (أى السلطة المدنية) رئيس أساقفة جرادو أو أساقفة جمهورية البندقية بناء على رأى مجلس جمهورية البندقية أو أغلبية أعضائه. ولهذا تم إنشاء محكمة تفتيش علمانية للبحث عن الهراطقة، واعترفت البندقية بصلاحية المحاكم الأسقفية القديمة وحدها، ولكنها أخضعت الأحكام الصادرة عن الأساقفة لمراجعة مجلس البندقية قبل الشروع فى توقيع عقوبة الموت على المهرطقين.

ولم يكن بابا روما راضيًا عن هذا الوضع. وأدت وفاة فردريك الثانى إلى محاولة توسيع نطاق محاكم التفتيش؛ بحيث تشمل البندقية وغيرها من البلدان الخالية من محاكم التفتيش. وفى ١١ يونيه عام ١٢٥١ أصدر البابا إينوسنت الرابع أمرًا إلى الراهبين فراتى فيسنزا من ميلانو، وچيوفانى من فيرسيلى بأن يذهبا إلى البندقية لتعقب المهرطقين هناك، وخولهما نفس صلاحيات المحققين فى محاكم التفتيش فى منطقة لومباردى. ولكن يبدو أن هذين الراهبين أخفقا فى ذلك. وهناك وثيقة

يرجع تاريخها إلى عام ١٢٥٦ تبين إعدام المهرطقين، كما تبين التساهل فى معاملتهم. ولكن هذا الإلغاء لعقوبة المهرطقين سرعان ما توقف، ونحن نرى چياكومو كونتارينى فى عام ١٢٧٥ يقسم قسمًا شبيهًا بقسم عام ١٢٤٩ الذى ينص على تنفيذ حكم الإعدام فى المهرطقين.

وعندما اشتدت وطأة محاكم التفتيش فى لومباردى وتريفزو على المهرطقين، فروا من الاضطهاد والتنكيل ووجدوا ملاذًا آمنًا فى جمهورية البندقية التى أظهرت قدرًا ملحوظًا من التساهل معهم. وعبثًا أرسل البابا أونوريوس الرابع نحو عام ١٢٨٦ الراهب فيليبو مانتوا المحقق بمحكمة تفتيش تريفيزو إلى جمهورية البندقية؛ كى يحفزها إلى اتباع القوانين الصارمة والمتشددة المناهضة للهرطقة نفسها التى استنها الإمبراطور فردريك والتى درج الباباوات على اتباعها. وأيضًا عبثًا حاول الباباوات أن يجعلوا البندقية تحذو حذو المدن الأخرى فى طاعتهم، فقد أصرت البندقية على شق عصا الطاعة، الأمر الذى جعل البابا نيكولاس الرابع فى عام ١٢٨٨ يضيق ذرعًا بعناد هذه الجمهورية المارقة. ولهذا أمر بضرورة اتباع القوانين الإمبراطورية والباباوية الخاصة بمعاملة المهرطقين. فضلًا على أنه أصدر تعليماته الباباوية إلى دوج البندقية (أى حاكمها) بتقديمه المساعدة إلى المحققين فى محكمة تفتيش تريفيزو.

وحتى تتمكن البندقية من الاستمرار فى رفضها تطبق القوانين الخاصة بالهرطقة لم يكن هناك مناص من أن تعلن استقلالها. وبطبيعة الحال ساعدها هذا الاستقلال على عدم اتباع قوانين الهرطقة التى استنها الإمبراطور فردريك والباباوات. ورغم ذلك فقد كلفت جمهورية البندقية فى ٤ أغسطس ١٢٨٩ الدوج چيوفانى داندولو بتقديم المساعدة إلى المحققين فى محاكم التفتيش عندما يطلبون منه ذلك. وأيضًا أصدرت جمهورية البندقية مرسومها بأيلولة كل الغرامات والمصادرات إلى خزينة الدولة بحيث تتولى الإنفاق منها على المكتب المقدس. علمًا بأن راتب المحقق السخى كان يصل آنذاك إلى اثنتى عشرة دوقة شهريًّا، إلى جانب تحمل الدولة نفقات القبض على المتهمين والصرف على السجون. وأدى هذا إلى تركيز السلطة فى يد دولة البندقية وحرمان المحققين من الاستئثار بها ومنعهم من ابتزاز المتهمين بالهرطقة، وكان هذا الوضع جديدًا على محاكم التفتيش، حيث إنها لم تعتد الخضوع لسلطان الدولة عليها. وقد شكا المحققان بوناجينوتا (من مانتوا) وچوليانو (من پادوا) من عدم تنفيذ القوانين الخاصة بالهرطقة، كما اشتكيا من أن الإشراف من قبل الدولة لا يسمح لمحاكم التفتيش باستخدام عدد كافٍ من المألوفين (الحراس) للكشف عن الهرطقة. وأيضًا اشتكيا من ذيوع الهرطقة وانتشارها فى جمهورية البندقية، الأمر الذى جعل البابا نيكولاس يلوم حاكمها لومًا شديدًا وطلب منه إزالة الشكوى على وجه السرعة، ولكن دون

طائل، حيث إن أشراف البندقية وأعيانها لم يروا من المناسب إلغاء وظيفة المحقق العلمانى التى نص عليها تشريع عام ١٢٤٩ . وقد بلغ عدد المحققين العلمانيين ثلاثة. وأدى خلق وظيفة المحقق العلمانى إلى اصطدامه بالمحققين المعينين من قبل الكنيسة والبابا مما حفز الراهب أنتونيو محقق محكمة تفتيش تريفيزو عام ١٣٠١ إلى وضع حد لهذا التصادم وهذه الازدواجية الوظيفية، فأبلغ هؤلاء المحققين الثلاثة توماس فيادو، ومارينو زورزى، ولو زنزو سيجيكو بضرورة اعترافهم به رئيسًا عليهم، وعندما أبوا الخضوع له توجه الراهب أنتونيو إلى البندقية وأمر حاكمها الدوج جرادينجو بأن يقسم على طاعة القوانين البابوية الخاصة بالهرطقة حتى لا يتعرض للطرد من الكنيسة. ولكن الدوج جرادينجو رفض فاضطر الراهب المحقق إلى سحب تهديده بعد أن فشل فى فرض رأيه على المحققين العلمانيين الثلاثة الذين استمروا فى عنادهم، كما استمروا فى أداء وظائفهم بل إنهم وسعوا دائرة عملهم.

وجرت العادة على اختيارهم من أعضاء مجلس الشيوخ، كما جرت العادة على أن يشاركوا محققى التفتيش اختصاصهم. وعندما توسعت البندقية فى الاستيلاء على بعض المدن فى قلب إيطاليا، اضطلع حكامها بأداء هذا العمل. وكان المحققون والأساقفة يطلبون اشتراك المحققين العلمانيين فى كل القضايا المرفوعة ضد المهرطقين.

وفى إيطاليا، كما هو الحال فى فرنسا، أخذت محاكم التفتيش فى الاضمحلال فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر، وهما القرنان اللذان شاهدا مولد عصر النهضة فى أوروبا، ولعل الهرطقة الوحيدة التى ظلت تطل برأسها فى إيطاليا هى هرطقة تنظيم «الأخوة»، وعلى أية حال انخفض عدد المهرطقين الإيطاليين بشكل ملحوظ واتسموا بالفقر، الأمر الذى جعل محاكم التفتيش تفقد فائدتها وقدرتها على استثارة الخيال الشعبى، فضلًا على أن العائد المادى الذى حققته أصبح ضئيلًا للغاية.

والذى لا شك فيه على أية حال أن محاكم التفتيش الإيطالية نجحت فى استئصال شأفة الهرطقة الكاثارية بعد أن كان المهرطقون الكاثاريون فى النصف الأول من القرن الثالث عشر يزاحمون الكرسى البابوى فى روما فى السيطرة على إيطاليا. واستطاعت هذه الهرطقة أن تحيا فى إيطاليا لفترة أطول من الفترة التى عاشتها فى فرنسا. فبعد طرد الكاثاريين من سهول لومباردى ووسط إيطاليا وجدوا ملاذًا آمنًا فى أماكن نائية يصعب الوصول إليها. فنحن نسمع فى عام ١٣٤٠ عن وجودهم فى جزيرة كورسيكا، حيث أرسل القائد الفرنسيسكانى جيرالد عددًا من رهبانه الذين نجحوا فى القضاء عليهم.

ولكن هذا القضاء لم يكن مبرمًا، حيث إن الهرطقة عادت لتطل برأسها مرة أخرى، ولهذا نجد فى عام ١٣٦٩ الرهبان الفرنسيسكان تحت إمرة الراهب مدندينو دا يولوينا وبدعم من البابا جريجورى الحادى عشر يتصدون بكل جوارحهم وحماستهم لمناهضتها. وفى عام ١٣٧٢ و١٣٧٣ كتب البابا جريجورى إلى أسقف مارانا وأسقف أجاكيو وإلى الراهب جابرييل دى مونتالكينو، يحفزهم على بذل المزيد من الجهد للتصدى لهذه الهرطقة، كما أنه خولهم حق توقيع عقوبة الإعدام على المتنكسين أو المرتدين. ولأن هؤلاء المهرطقين كانوا يختبئون فى الغابات والجبال فإن الوصول إليهم والإجهاز عليهم لم يكن سهلًا. وكذلك أرسل البابا فى عام ١٣٩٧ راهبًا يدعى فرانسيسكو إلى جزيرة كورسيكا لملاحقة المهرطقين الفارين هناك، مندوبًا باباويًا ومحققًا فى محاكم التفتيش فى الوقت نفسه.

ورغم يقظة محاكم التفتيش الإيطالية، فقد استمرت الهرطقة الكاثارية فى بيدمونت، وفى عام ١٣٨٨ كان من حسن حظ الراهب أنتونيو سيكو سافيجليانو أن يتمكن من القبض على واحد من أكثر الطائفة الكاثارية نشاطًا ـ وهو رجل يدعى جياكومو بيتش ـ على مقربة من مدينة تورين. وقام جيرو لامو أماتى بطبع نص التقرير الذى تضمن تحقيقات المحقق وأسقف تورين معه. ويلقى هذا التقرير ضوءًا غامرًا على تفاصيل أحوال هذه الطائفة المهرطقة. وقد تعرض جياكومو بيتش للتعذيب المتكرر مما دفعه إلى الاعتراف. ونستدل فى هذا الاعتراف على كثرة عدد هذه الطائفة، وانضمام كثير من أبناء الطبقة الراقية إليها مثل عائلات باتريزى وبركونى وبيتينى ونادو وأسلاف بالبى وكافور. وكان هؤلاء الهراطقة الإيطاليون يعرفون باسم «الوالديسيانيين» رغم انضمام الكاثاريين القاطنين فى لومباردى إليهم. وكانت هذه الطائفة على اتصال بمركز قيادتها فى البوسنه. والجدير بالذكر أن جياكوما بيتش تحول إلى هذه الهرطقة عن طريق مبشر من سلافونيا. وكذلك ساهم فى هرطقته مهرطقان آخران هاجوسيرنيو دى بالبى، وبيرو باتريزى، وقد أعطاه هذا الأخير عشرة فلورينات وأرسله إلى البوسنه للتبحر من مذهبه المهرطق. ولكن ظروفه السيئة حالت دون ذلك واضطرته إلى العودة إلى بلاده. ومن الواضح أن الطائفة المهرطقة فى بلدة تشبيرى الإيطالية كانت على علاقة وثيقة ونشيطة بزعمائهم فى البوسنه. وفى عام ١٣٧٠ سقط جياكومو بيتش فى يدى المحقق الراهب توماس دا كاساتشو الذى أرغمه على الاعتراف، وأطلق سراحه بعد أن نبذ هرطقته كمكافأة على خيانته لزملائه.

وكذلك تكللت جهود أنتونيو بالنجاح عندما اكتشفت طائفة أخرى من المهرطقين الكاثاريين يسكنون الوديان الواقعة غرب وشمال تورين. وقد تزعمهم فى الهرطقة مارتينو ديل بريت. وفى

نوفمبر عام ١٣٨٧ استطاع الراهب أنتونيو أن يقبض فى جيجنيرل على شخص يشتبه فى هرطقته يدعى أنتونيو جالو سنا تظاهر بأنه من الرهبان الفرنسيسكان. وكانت محاكم التفتيش هناك تعتمد كثيرًا على مساندة السلطة العلمانية لها، ولكن حاكمها الكونت سافوى لم يكن متحمسًا لتأييدها. ومع ذلك استطاع الراهب أنتونيو أن يحمل جالو سنا على الاعتراف عن طريق التعذيب والتراجع عن أفكاره، فوعد المهرطق بإفشاء كل الأسرار إذا أطلق سراحه. وفى اليوم التالى أدلى الرجل باعترافاته المفصلة رغم استمرار حجزه، وفى ٢ ديسمبر من العام نفسه مثل الرجل أمام الكونت الحاكم بعد تحذيره من أن التأكيد على اعترافاته سوف يؤدى إلى إعدامه شنقًا، ولهذا أنكر هرطقته وظل محبوسًا فى السجن. وبعد مضى شهر قرر فى حضرة الكونت الحاكم والمحقق بأن اعترافه انتزع منه عنوة تحت وطأة التعذيب، ويبدو أن صراعًا نشب بين الدولة والكنيسة حول تقرير مصيره. وانتهى هذا الصراع بانتصار الكنيسة على الدولة لأننا نرى أسقف تورين ومحققًا فى محاكم التفتيش يقومان باستجوابه فى قلعة دروس بالقرب من تورين. وتبين من تكرار استجوابه أن فى جعبته كمية هائلة من المعلومات عن المهرطقين؛ نظرًا لأنه ظل فى الجماعة المهرطقة نحو خمسة وعشرين عامًا، وأنه عمل مبشرًا جوالًا لمدة خمسة عشر عامًا، كما أنه كان على علم بالجماعات العديدة المارقة التى تعيش بالقرب من تورين، غير أن أغلبية هذه الجماعات كانت تسكن فى وديان الألب بين بيجينرول وسوسا. وتشكلت هذه الجماعات المهرطقة من بسطاء الناس وفقراء الفلاحين والخدم وسائقى البغال وأصحاب الحانات وأصحاب الحرف، كما أن زعماءهم كانوا ينتمون إلى طبقتهم نفسها أو على أحسن تقدير إلى طبقة الكهنة والكتبة.

كان زعيم الهراطقة مارتينو ديل بريت يقتنى قطة ذات حجم كبير وصفها بأنها أفضل صديق له فى الحياة. وعقب أداء طقوسهم الدينية فى محرابهم كانوا يطفئون الأنوار ويستغرقون فى ممارسات جنسية فظيعة (راجع كتابى عن «الهرطقة») ويبدا التناقض واضحًا فى أحوال جالو سنا بصدد بيانه للمذاهب الكاثارية المهرطقة، فهو على سبيل المثال يعترف بأنه قيل له إن انضمامه لجماعة المهرطقين سوف يضمن الخلاص مع أبيه الذى فى السماوات، ولكنه فى الوقت نفسه أنكر خلود الروح، قائلًا إنها تموت بموت الجسد، فضلًا على أنه أنكر وجود المطهر الذى يؤمن به الكاثوليك. والرأى عند هؤلاء المهرطقين أن الله الأب خلق السماء. ومع ذلك فإنهم عبدوا التنين الذى خلق العالم والذى حارب الله والملائكة وكتبت له السيادة على الأرض. وأضافوا أن المسيح ليس الله، ولكنه ابن يوسف النجار وأنه لا يستحق الإجلال والتبجيل. ونبذ جالو سنا هرطقته ـ شأنه فى ذلك شأن چياكومو ـ على يدى الراهب توماسو دا كاساتشو، وحيث إن كليهما كان متنكسًا فهما لا يستحقان الراحة. وفى ٥ سبتمبر ١٣٨٨ تم تسليمهما إلى الذراع العلمانية فى تورين الذى قام بحرقهما.

ورغم ما أظهرته الهرطقة الكاثارية من حيوية فإنها كانت تندثر بسرعة، فآخر إشارة لها غرب الأدرياتيك كانت فى عام ١٤٠٣.

الهرطقة الوالديسيانية

والجدير بالذكر أن الهرطقة الوالديسيانية فى إيطاليا استمرت فى الازدهار والانتعاش فى منطقة بيدمونت الجميلة، ولا شك أن امتناع محاكم التفتيش عن إظهار القسوة فى نابولى شجع المهرطقين الوالديسيانيين على اتخاذ المستعمرات فى الجنوب الإيطالى مقرًّا رئيسيًّا لهم. ونحن نعلم فى عام ١٣٨٧ أن جماعة الوالديسيانيين فى بارج فى بيدمونت كانت تحت إمرة شخص من أبوليا. وبعد مضى قرن أصبح الجنوب الإيطالى قبلة المهرطقين فى عقر دارهم فى منطقة جبال الألب.

ونحن فى عام ١٢٩٢، نسمع عن اضطهاد المهرطقين فى فال بيروسا، ومرة أخرى نسمع فى عام ١٣١٢ عن حرق هراطقة فى الوديان بسبب إصرارهم على التمسك بهرطقتهم. كما أن البابا يوحنا الثانى عشر يصف كنيس المهرطقين الوالديسيانيين فى أسقفية تورين بأنها فى حالة انتعاش ملحوظ. ومن كثرة عدد المهرطقين أصبحوا لا يختبئون أو يخفون وجودهم بل يعقدون اجتماعاتهم علنًا، وكانت هذه الاجتماعات أحيانًا تضم ما لا يقل عن خمسمائة مهرطق. وعندما حاول محقق تورين الراهب چيوفانى ألبرتو أن يقمعهم تجرؤوا عليه وشهروا السلاح ضده. وفى الميدان العام فى أنجروجنا ذبحوا چويليلمو قسيس الأبرشية؛ لأنهم شكوا فى قيامه بجمع المعلومات عنهم، كما أنهم حاصروا ألبرتو نفسه فى القلعة التى احتمى بها، ولكنه استطاع أن يهرب بجلده من هذا الحصار، تاركًا البلاد وراءه مرتعًا خصبًا للمهرطقين. وظل پيير مارتينو المعروف أيضًا باسم چوليانو أو مارتينو باسترای يتزعم هذه الفئة المهرطقة لمدة عشرين عامًا. وأثناء تجوال هذا الزعيم فى مهمات دينية شاء حظه العاثر أن يقع فى يدى چين دى باديس محقق إقليم پروفنس الذى أمره بابا روما بتسليم سجينه إلى الراهب ألبرتو؛ لأنه يستطيع انتزاع المعلومات منه عن رفاقه فى الهرطقة. وهى معلومات رأى البابا أنها تبرر استخدام التعذيب معهم. ولا شك أن الإمساك بهذا الزعيم المهرطق مكن الراهب ألبرتو من أن يضع يده على عدد كبير من المهرطقين فى المناطق النائية.

واستمر الاضطهاد فأصبحنا فى عام ١٣٥٤ نسمع عن الأمر الذى أصدره چياكونسير بيدمونت إلى أمراء وكونتات لويسرنا بسجن عدد من المهرطقين الوالديسيانيين الذين اكتشفوا حديثًا فى لوسيرنا والوديان القريبة منها. وصدر هذا الأمر بإيعاز من پيترو دى روميا المحقق فى محكمة تفتيش بيدمونت الذى دفع حياته ثمنًا لحماسه لمعارضة الهرطقة. فقد تعرض بعد ذلك بوقت قصير للذبح فى سوسا.

وفى عامى ١٣٦٣ و١٣٦٤ بذل البابا إيربان الخامس (١٣٦٢ ـ ١٣٧٠) محاولة أخرى لإخضاع الهراطقة لطاعته. وكلف الراهب چين ريتشارد من مارسيليا بالهجوم عليهم من جهة الغرب، على حين هاجمهم المحقق وأسقف تورين من جهة الشرق. وطلب من أماديو من سافوى أن يتعاون مع مسؤول پروڤنس الدينى، وانتهى هذا الهجوم المشترك إلى القبض على عدد من الأسرى وعقد عدد من المحاكمات للهراطقة. ولا شك أن هذا الهجوم المشترك دفع المهرطقين الوالديسيانيين إلى اليأس والإحباط، مما حفزهم على التمرد والاشتراك فى الثورة الجاكيرية التى اندلعت من سافوى عام ١٣٦٥. وهى الثورة التى أخمدها بدون رحمة ملك ناڤار وحاكم بارابانت.

وتميز البابا جريچورى الحادى عشر بحماسه الشديد فى محاربة الهرطقة، ففى عام ١٣٧٥ بذل جهودًا مضنية لقمع الهرطقة الوالديسيانية فى كل من پروڤنس ودو فينيه. وتوجه الراهب أنتونيو بافو مؤخرًا إلى منطقة بريكاراكس الموبوءة بالهرطقات، حيث ألقى عظاته ضد المهرطقين واستدعاهم إلى المحاكمة، فبادر نفر منهم بالاعتداء على حياته حيث قاموا بذبحه أثناء خروجه من الكنيسة. وكذلك لقى نفس المصير محقق آخر فى محاكم التفتيش هو پيترو دى رافيا أثناء وجوده فى دير تابع لطائفة الدومنيكان فى سوسا.. واستشاط البابا جريچورى غضبًا من هذه الاغتيالات، فحث شارل الخامس ملك فرنسا وأماديو السادس حاكم سافوى لتطهير بلادهم من الهرطقة التى تلطخها. وقد أصاب كل من تانسيو وأنتونيو أسقف ماسا وفرانسو بوريل المحقق فى محكمة تفتيش پروڤنس نجاحًا باهرًا فى التصدى للهرطقة، ليس فى وديان فرنسا وحدها بل خارج حدود هذه الوديان. وتعرض المهرطقون الوالديسيانيون فى فال دى سوسا لأكثر أنواع الاضطهاد ضراوة وقسوة. ففى ليلة من ليالى عيد الميلاد المجيد، شن بوريل هجومًا مسلحًا على تراجيلاتو وأعمل فى أهلها المهرطقين تقتيلًا حتى التُعساء الذين هربوا من القتل ماتوا من الجوع والبرد القارس.. وكان بينهم خمسون امرأة بأطفالهن الرضع على صدورهن.

لم ترهب لكن الاغتيالات التى تعرض لها الرهبان فى محاكم التفتيش رفاقهم الذين مضوا فى اتباع سياسة محاربة الهرطقة، مثل پيرو دى كاستلمونت، ودافينوا دى تيردونا ـ توماسو دا كتسوتشو، وميشيل جراسى الذين نذروا أنفسهم لقمع الهرطقة الوالديسيانية فى بيدمونت دون طائل، وتحت وطأة هجمات بوريل الشرسة على الهراطقة، اضطروا إلى الفرار من وديانهم والنزوع إلى بيدمونت التى غصت بهم. ويبدو أن أماديو السابع الذى خلف والده فى عام ١٣٨٣ لم يقدم إلى محاكم التفتيش أية مساعدة ذات قيمة فى حربها الضروس وغير المجدية لإخضاع المهرطقين الوالديسيانيين لسلطانها. ونستدل من شذرات الوثائق التى خلفها أنتونيو سيكو الساعى إلى

التصدى للهرطقة فى ربيع عام ١٣٨٧ على فشل سياسة بوريل فى الإفراط فى استخدام القسوة مع المهرطقين.

صحيح أن بوريل نجح فى القبض على إيزابيل فيريريا زوجة چيوفانى جابريل وهو واحد من الذين قتلوا أنتونيو بافو وتلذذ بتعذيبه، ورغم ذلك فشل فى إثبات التهمة ضدها. فضلًا على أنه قام بتعذيب عدد آخر من المشكوك فى هرطقتهم فارضًا عليهم عقوبة التوبة بلبس الصلبان؛ لأنه لم يكن لديه أية سجون، وانهالت عليه مئات الاتهامات والاستنكارات، الأمر الذى يدل على مدى اتساع نطاق الهرطقة آنذاك. ولكنه عجز عن معاقبة المهرطقين بأية صورة فعالة.

وكانت أولى حالات الهرطقة التى نظرها حالة لورنزو باندوريا الذى تخلى عن هرطقته ونبذها فى حضرة أنتونيو بافو الذى كان قد اعترف باستمراره فيها، وهى حالة تمثل انعكاسًا لا لبس فيه، ولهذا تم تسليمه فى ٣١ مارس إلى الذراع العلمانية، الذى أمر بمصادرة جميع أملاكه لصالح محاكم التفتيش، وبعد انقضاء نحو شهر صدرت تعليمات إلى الراهب أنتونيو بافوكى بأن يصدر أمره للمفوض أوجتتو برونو حاكم أوزاسكو حتى لا توقع على هذا المفوض غرامة قدرها مئات الماركات. وفى الوقت نفسه صدر الأمر إلى المسؤول عن خزينة أوزاسكو ـ تحت تهديد الطرد من الكنيسة ـ بالمثول أمام المحكمة ليقدم إليه حصرًا بجميع ممتلكات المتهم المدان، وبالنظر إلى أن لورنزو تم تسليمه إلى الذراع العلمانية، فقد كان من الطبيعى تنفيذ حكم الإعدام فيه، غير أن الموظفين المدنيين رفضوا تنفيذه. وأيضًا تجاهل هؤلاء الموظفون كثيرًا من التعليمات التى أصدرها الراهب أنتونيو. فعندما أمر أنتونيو حكام أوزاسكو بالقبض على ثلاثة هراطقة حتى لا يوقع هؤلاء الحكام غرامة قدرها مائة مارك لم يكترث أحد بأوامره. ثم اتسع نطاق التمرد على الكنيسة الكاثوليكية. ورغم أن المحققين استقبلوا هذا التمرد بالسخط فإن محاكم التفتيش امتنعت عن تعذيب المتمردين واكتفت بإطلاق سراحهم بكفالة. وقد اشمأز أنتونيو اشمئزازًا لا مزيد عليه من الواقعة التالية: ففى ٢٧ يونيه أورد فى عريضة الاتهام اسمى مهرطقين يدعيان چياكو دو سانزو، ومارجريت من سانجاتو اللذين تغيبا عن حضور المحاكمة. ولكن تم العثور عليهما والإمساك بهما فى ٦ أغسطس فى مدينة تورين، حيث كبلا بالأغلال لمدة خمسة عشر يومًا بعد أن حاولا الهرب من السجن، وكان من حسن حظ الراهب أنتونيو أنه تمكن من القبض عليهما، ونقلهما إلى قلعة أفيجليانا حيث بقيا لمدة عشرة أيام. ولكن قبض أنتونيو عليهما كان بدون طائل حيث إنه عجز عن حث محكمة التفتيش على تعذيبهما وبالتالى عن حملهما على الاعتراف. وقدم رجال القضاء فى أفيجليانا التماسًا إلى الكونت أماديو الذى أمر بالإفراج عنهما. وقد سجل الراهب أنتونيو فى أوراقه

عدم استعداد الموظفين لإطاعة أوامره. وحاول هذا الراهب أن يستثمر وجوده فى أفيجليانا بنشر الاستدعاء المعتاد الموجه إلى جمع الشعب للمثول أمامه للاعتراف بهرطقتهم إذا كانوا مذنبين، أو الاعتراف على المشتبه فى هرطقتهم من الأصحاب والجيران.

وانتظر الراهب أنتونيو لمدة تسعة أيام كاملة دون أن يظهر أمامه أحد ممن استدعاهم. فرحل عن أفيجليانا والحزن يعتصر قلبه بسبب تجاهل المهرطقين له، وما أكثرهم فى أفيجليانا والأماكن المجاورة مثل كواز وفاليجيون. ووقعت الطامة الكبرى فى شهر ديسمبر عندما أصدر هذا الراهب استدعاء لكل الموظفين العاملين فى وادى نيروسا، وهو أحد الوديان التى انتشرت فيها الهرطقة الوالديسيانية، ذاكرًا فى أمر الاستدعاء أن هذه الوديان تعج بالمهرطقين الذين يجب عليهم المثول أمامه فى بيجنيرول لتطهير أنفسهم ومجتمعاتهم من الأوشاب. غير أنهم لم يكترثوا بكلامه وبدلًا من الاستجابة له طلبوا من جيوفانى دى براندا مستشار بيدمونت وبعض رجال البلاط التدخل لصالحهم لدى الكونت أماديو نظير خمسمائة فلورين، وذلك نظير منع المحقق من زيارة وادى بيروسا وإسقاط التهم الموجهة لهم.

كان هذا فوق قدرة الراهب أنتونيو على التحمل. فنفض عن حذائه غبار بيجنرول التى غادرها محزونًا كاسف البال؛ حيث توجه بالقرب من تورين لتعقب المهرطقين الكاثاريين هناك. وبدأ الراهب بإدانة الموظفين فى وادى بيروسا وحكم عليهم بالطرد من الكنيسة وفرض عليهم عقوبات المروق، فجاءت النتيجة وبالًا عليه لأنه أثار بعقوباته غير المجدية وغير الفعالة سخط الكونت أماديو عليه، ولا يبدو أنه صادف نجاحًا فى الحصول لصالح محاكم التفتيش على مصادرة ممتلكات شعب براجيلاتو الذى أدانه فرانسوا بوريل محقق تفتيش بروميسال. وقد منح البابا كليمنت السابع (١٣٧٨ ـ ١٣٩٤) هذا المحقق امتيازًا خاصًا عندما سمح لصلاحياته بأن تشمل بعض وديان بيدمونت.

ورغم أن الراهب أنتونيو لم يجد غضاضة فى التخلى عن محاسبة المهرطقين وإسنادها إلى منافسيه من طائفة الفرنسيسكان، فإنه كان مصممًا على الاحتفاظ بممتلكاتهم إذا كان ذلك فى مقدوره. ونستدل مما تقدم على مدى العقبات التى اعترضت طريق محاكم التفتيش من ناحية وكذلك مدى عدم فاعلية تنكيل بوريل الشرس فى تخفيض حجم الهرطقة الوالديسيانية. وعلى أية حال قاست مدينة تراجيلاتو الأمرين عام ١٤٠٠ عندما شنت سوسا فى عيد الميلاد تقريبًا هجومًا مسلحًا وعاتيًا عليها، مما اضطر سكانها الذين تمكنوا من الهرب من الموت للاحتماء بها، ولكن عددًا كبيرًا من الناجين من الموت هلكوا بسبب قسوة الجو وفظاعته، وصدمت هذه القسوة البالغة

مشاعر البابا بونيفاس التاسع (١٣٨٩ ـ ١٤٠٤) الذى أمر المحقق المسؤول عنها بأن يخفف من غلوائه ومن الإفراط فى تحمسه فى المستقبل.

وفى فترة الانشقاق العظيم [عندما أصبح هناك أكثر من بابا للكاثوليك فى نفس الوقت] (راجع كتابى «الهرطقة فى الغرب») خفت حدة الاضطهاد. ومع ذلك فقد أصدر البابا فى عام ١٤١٦ مراسيم جديدة لمحاربة الهرطقة الوالديسيانية. رغم ضآلة المعلومات التاريخية الخاصة بهذه الفترة، فمن الواضح أن نشاط محاكم التفتيش كان متقطعًا. ويدل الالتماس الذى رفعه حكام لوسيرنا إلى دوج ساڤوى أن سكان الوادى انخرطوا فى تمرد واسع النطاق على محاكم التفتيش؛ بسبب إمعانها فى اضطهادهم والتنكيل بهم، ويرجع تاريخ هذا الالتماس إلى ما بعد عام ١٤١٧. ونحن نعرف أن الراهب الذى عمل مساعدًا للمحقق واسمه برتراندو بيرو فى الفترة من ١٤٤٠ إلى ١٤٥٠ أحرق فى غارة واحدة ـ شنها على مدينة كونى اثنين وعشرين مهرطقًا متكسًا وقام بمصادرة أملاكهم، وقد وردت هذه المعلومات فى مذكرة رفعها شعب قرية بيرنيز المجاورة فى عام ١٤٥٧ إلى البابا كاليستوس الثالث (١٤٥٥ ـ ١٤٥٨)، حيث جاء أن الراهب برتراندو زار مدينتهم بمصاحبة الراهب لو دوفيكو واسونبسينو، وبدأ الرجلان فى تقديم المهرطقين إلى المحاكمة، ولكنهما ما لبثا أن توقفا عن المضى فى إجراءاتها، الأمر الذى أثار استنكار الشعب واستبشاعه. وأمام تخاذلهما اضطر البابا فليكس الخامس (١٤٣٩ ـ ١٤٤٩) إلى إرسال رئيس دير سان پييرو من سافيجليان لاستكمال ما بدأه الراهبان المتخاذلان، ولكنه قام بتبرئة عدد لا بأس به من المتهمين، ثم عُين محقق آخر تولى فتح الملفات القديمة وتشديد النكير على المهرطقين الذين تم الإفراج عنهم. وطلب الشعب مؤخرًا من البابا أن يتوقف عن اتخاذ أية إجراءات جديدة لحين تعيين اثنين من المتبحرين فى اللاهوت المسيحى لمساعدة محكمة التفتيش فى اتخاذ القرار المناسب. وتدلنا هذه الواقعة على أن محاكم التفتيش لم تعد تبث الرعب والهلع فى نفوس الشعب. ويؤكد لنا هذا أن البابا كاليستوس استجاب لمطلب الشعب وأمر أسقف تورين والمحقق بأخذ رأى اثنين من المتفقهين فى شؤون الدين عند النظر فى حالات الهرطقة، فضلًا على أن هذه الحادثة تبين حرص الكنيسة الكاثوليكية على ملاحقة الهرطقة الوالديسيانية. وبينما تتلكأ هذه القضية فى خطوها البطىء، خاطب البابا نيكولاس الخامس عام ١٤٥٣ أساقفة تورين ونيس، كما طلب من المحقق چياكومو دى بيرونز سطرًا مكتوبًا يفيد بوجود أغلبية من المهرطقين تسكن فى وادى لوسيرنا وأن الكثيرين منهم انتكسوا (أى ارتدوا) مرارًا وتكرارًا. وبالنظر إلى عجز چياكومو عن هدايتهم إلى الدين الصحيح فإنه لجأ إلى فرض حظر دينى شامل على سكان الوادى الذين عبروا عن ندمهم على

ما اقترفوه من هرطقة وتوسلوا للسماح لهم بالعودة إلى حظيرة الكنيسة الكاثوليكية، الأمر الذى حدا بالبابا نيكولاس إلى رفع الحظر المفروض عليهم والعفو عن التائبين المتنكسين منهم وغير المتنكسين، وإعادة جميع الحقوق المدنية التى سقطت عنهم، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أن استخدام أسلوب العنف والقسوة مع المهرطقين لم يعد مجديًا.

غير أن الدوقة يولند، ولية العهد فى سافوى، شنت فى عام ١٤٥٧ حرب إبادة أنكى وأشرس ضد المهرطقين، وتزامنت هذه الحرب الضروس مع الإجراءات التى اتخذتها محكمة تفتيش دوفينيه. وفى ٢٣ يناير ١٤٧٦ صدر مرسوم بوضع جميع المهرطقين فى المناطق الموبوءة بالهرطقة تحت تصرف محاكم التفتيش، وأشارت عريضة الاتهام إلى وجوب مثول المسؤول الدينى عن لوسيرنا فى ١٠ فبراير فى العام نفسه لتفسير مسلكه الذى يتلخص فى رفضه بإيعاز من المحقق أندريا دى أكوابنونت أن يعلن عدم السماح لأحد من المهرطقين المهتدين على يدى چياكومو دى بيرونزو بأن يعقد أية صفقات أو معاملات بيع تزيد قيمتها على فلورين واحد، وأن كل صفقات البيع التى قاموا بها أصبحت لاغية حيث إنهم كانوا يحاولون الهجرة من البلاد، كما يحاولون بيع ممتلكاتهم قبل هجرتهم رغم أنها مصادرة بحكم القانون. ولكن لويس الحادى عشر ملك فرنسا تدخل لحماية هؤلاء المهرطقين بعد أن مارس ضغوطًا مكثفة على الدوقة يولند المتحمسة لاستئصال شأفة الهرطقة، واستشاط بابا روما غضبًا عندما علم بحماية الملك لويس الحادى عشر للمهرطقين، فأرسل مندوبًا باباويًّا على وجه السرعة لتنفيذ بنود المرسوم الباباوى، كما أنه ألح على الملك لويس بأن يتراجع عن سياسته، وأن يعمل فى السر على استرداد خطابات الحماية التى أرسلها إلى المهرطقين. فضلًا على أن البابا أمر أسقف تورين بأن يقابل الملك لويس شخصيًّا للتفاهم معه وأن يبذل قصارى جهده للقضاء على المهرطقين، الذين بلغوا من الصفاقة مبلغًا جعلهم يبشرون بهرطقتهم علنًا، ومن سوء حظ الهراطقة الوالديسيانيين أن الملك لويس مات عام ١٤٣٨ حيث إن موته تركهم بلا غطاء أو حماية، الأمر الذى شجع الكنيسة الكاثوليكية على استئناف أسلوب القمع والتنكيل معهم.

حملة ١٤٨٨ الصليبية على الوالديسيانيين

ولكن المهرطقين الوالديسيانيين لم يستسلموا للاضطهاد بل عادوا إلى تحديه والتصدى له من جديد. ويتبين لنا هذا من الأمر الذى أصدره الدوق كارلو الأول عام ١٤٨٤ للاستقصاء عن أعمال العنف والشغب التى ارتكبها شعب أجروجنا وميلارو وبوبيو احتجاجًا على سعى حكامهم إلى

القضاء عليهم وعلى هرطقتهم، وتمكن المحققون من التحرك بدون رحمة أو هوادة ضد المهرطقين المتناثرين فى مدن بيدمونت. ولكن المهرطقين الذين عاشوا فى الجبال تمتعوا بالأمان حتى داهمتهم قوات مقاتلة ساحقة. ويخبرنا البابا إينوسنت الثامن فى أبريل عام ١٤٨٧ أن المحقق العام الراهب بلاسيو دى مونريال، ذهب إلى بؤرة الهرطقة وحاول دون جدوى إقناع المهرطقين بنبذ ضلالهم، ولكنهم استقبلوا ملامته بالزراية والتحدى، واستمروا فى التبشير بهرطقتهم واكتساب أنصار جدد، بل إنهم داهموا منزله وذبحوا حارسه ونهبوا ممتلكاته، وأمام هذا الوضع المهين للكنيسة ومحاكم التفتيش، تعين على البابا أن يبذل جهدًا أكبر للتصدى للهرطقة، فعين رئيس شماسته كريمونا ألبرتو دى كابيتانى مفوضًا له ومندوبًا عنه فى كل من بيدمونت ودوفينيه، وأعطاه تعليمات بإرغام الشعب على حسن استقبال الراهب بلاسيو والسماح له بأداء واجباته ومهامه الوظيفية وأن يسحق المهرطقين سحقًا مبرمًا. وحتى يتمكن الراهب ألبرتو من النجاح فى عمله خوله البابا إصدار صكوك غفران للمهرطقين التائبين وأن يجرد من وظيفته - سواء كانت مدنية أو كهنوتية - كل من تسول له نفسه أن يشق عصا الطاعة عليه. وفى الفترة من فبراير ١٤٨٨ حتى مايو من العام نفسه وجه إلى المهرطقين عرائض اتهام، ولكنهم مضوا فى تحديهم، فقام بتسليمهم عن بكرة أبيهم إلى الذراع العلمانية لإنزال العقاب بهم. وفى الوقت نفسه أقدمت فرنسا وبيدمونت على شن حملة صليبية قوامها ثمانية عشر ألف مقاتل، زحفوا على المهرطقين من كل اتجاه للحيلولة بينهم وبين الهرب. وانتهى الأمر بمجزرة تعرض لها المهرطقون فى وادى لويز، ولكن وادى أنجزوجنا كان أوفر حظًا؛ حيث إن الجيش الذى هاجم المراطقة منى بالهزيمة النكراء. وكان الانتصار الذى حققه المهرطقون الوالديسيانيون بمثابة مهلة مكنتهم من التقاط أنفاسهم. وفى عام ١٤٩٠ دعاهم كارلو الأول إلى حضور مؤتمر منعقد فى بيجنيرول، أعطاهم السلام وأكد الامتيازات الممنوحة لهم.

وفى عام ١٤٩٨ قام لوكاس براج، وتوماس جيرمانوس المبعوثان من بلاد بوهيميا بزيارة الهراطقة الذين بعثوا عن طريقهما برسالة إلى ملك بوهيميا لاديسلاس وطبقة النبلاء عبروا فيها عن افتخارهم لامتناعهم عن الصلاة فى كنائس الكاثوليك، وهاجموا بشدة مباذل رجال هذه الكنائس. واتضح من المقدمة التى أظهرها هؤلاء المهرطقون أن الاضطهاد لم يكسر شوكتهم وأن روحهم المعنوية ما زالت مرتفعة، ويتجلى لنا هذا من مسلك المهرطقين الوالديسيانيين الساكنين فى وادى بو، وهو واد كانت كل قراه تعج بالمهرطقين، ووضعت مارجريت دى فوا حاكمة سالوكيس قواتها المقاتلة تحت إمرة المحقق أنجلو ريكياردينو. وشنت هذه القوات غاراتها على قرى براخيليلم وبيتو نيتو وأوتسينو، فاضطر معظم سكانها إلى الالتجاء إلى لوسيرنا، ولكن القوات المغيرة تمكنت

من إلقاء القبض على عدد منهم. وفى ٢٤ مارس ١٥١٠ صدرت أحكام بحرق خمسة منهم. غير أن هبوب عاصفة ثلجية عطل تنفيذ هذه الأحكام، الأمر الذى مكنهم من الهروب أثناء الليل والانضمام إلى رفاقهم، وكان المحقق أشد ما يكون حرصًا على تنفيذ الحرق بأية طريقة، فأتى بثلاثة مساجين آخرين كان قد وعدهم بالعفو عنهم بسبب ما أدلوا به من اعترافات مستفيضة، وقام بحرقهم نيابة عن المذنبين الفارين. وأيضًا قام هذا المحقق بمصادرة محتويات القرى التى نزح عنها المهرطقون وإعطائها إلى الكاثوليك الطيبين. ولكن المهرطقين الفارين لم يتركوا الكاثوليك فى راحة أو أمان، فقد شنوا من آن لآخر هجمات على الكاثوليك، وذبحوهم وأخذوا منهم المغانم والأسلاب لدرجة أن هؤلاء الكاثوليك فضلوا الرحيل منها. وأخيرًا سلمت الحاكمة مارجريت دى فوا بالأمر الواقع، فسمحت فى عام ١٥١٢ للمهرطقين المهاجرين بأن يعودوا إلى ديارهم ويعيشوا فى أمن وسلام مقابل مبلغ كبير من المال. ولكن هذه السماحة لم يكن لها وجود فى سافوى؛ حيث نصت القوانين الصادرة عام ١٥١٣ على ضرورة قمع الهرطقة وضرورة تقديم الموظفين العموميين كل عون ممكن إلى محاكم التفتيش التى تتقاضى نفقاتها من حصيلة المصادرات، وظل اضطهاد الوالديسيانيين مستمرًا إلى وقت دخولهم فى عام ١٥٣٠ فى مفاوضات مع طائفة البروتستانت فى سويسرا أدت إلى اندماجهم فى طائفة الكالفينيين المتشددين.

هذه الهجمات المستمرة على الوالديسيانيين، أدت إلى هجرتهم على نطاق واسع إلى كل من كالابريا وأبوليا اللذين بقيا ملاذًا آمنًا للمهرطقين نحو قرنين من الزمان. وأيضًا نزح عدد كبير من سكان فرسينير ليستقروا فى وادى فولتورادا، وكذلك كادت محاكم التفتيش أن تندثر فى نابولى خلال القرن الخامس عشر. ومما ساعد على التعامل مع الهرطقة بسماحة أن المهرطقين اتبعوا أسلوب المداراة. فأكثروا من حضور القداديس وسمحوا للقساوسة بتعميد أبنائهم. والأهم من هذا كله أن المهرطقين قاموا بدفع العشور الواجبة عليهم بانتظام عظيم. وعقد المهرطقون اتفاقات رسمية مع النبلاء من أجل توفير الحماية لهم مقابل الانتظام فى دفع الضرائب المفروضة عليهم. وعندما ضعفت قبضة هؤلاء النبلاء، وآلت مقاليد السلطة إلى عائلة أراجون، سعى الهراطقة عام ١٤٩٧ إلى الحصول من الإمبراطور فردريك على تأكيد من جانبه على استمرار الاتفاقات التى سبق أن أبرموها مع النبلاء وبذلك ضمنوا استمرار التسامح معهم. وكان كهنتهم يزورونهم مرة كل سنتين لتقوية معتقداتهم المهرطقة ومؤازرتها قبل أن يقفلوا راجعين إلى البندقية. وكان هؤلاء القساوسة الرحالة يلتقون فى كل مكان بأصدقائهم وزملائهم فى الهرطقة الذين يتعرفون عليهم عن طريق كلمة السر. ورغم يقظة الكنيسة الكاثوليكية، فقد انتشرت فى كل أنحاء إيطاليا شبكة من المهرطقين تعمل تحت الأرض وتتظاهر بالإيمان بالمذهب الكاثوليكى. وفى عام ١٤٩٧، وفى

روما نفسها وجد أخوان مهرطقان قادمان من بوهيميا، هما لوكاس وتوماس، زميلًا لهما فى الهرطقة فأنحيا عليه باللائمة الشديدة لأنه يخفى هرطقته عن الأنظار. ويقدر عدد المهرطقين فى كالابريا عام ١٥٣٠ بعشرة آلاف شخص وفى البندقية بستة آلاف شخص. ويستدل الدارسون فى انتشار الهرطقة على مقدار الضعف الذى أصاب محاكم التفتيش والوهن الذى اعترى موظفيها.

وامتد ضعف محاكم التفتيش فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر إلى كثير من مقاطعات إيطاليا. ولكن هذا الضعف كان بدرجات متفاوتة. ففى إقليمى سافوى ولومباردى ظلت محاكم التفتيش تحتفظ بقدر كبير من نشاطها وقدرتها على الإرهاب والتخويف. وعلى أية حال فمن المؤكد أن المهرطقين قاوموا الاضطهاد بكل ما أوتوا من قوة. فضلًا على احتجاجهم الشديد على قوة هذا الاضطهاد. وعلى سبيل المثال طلب القسيس لوتشينو فيسكونتى من البابا كليمنت السادس إجراء تحقيق بشأن تجاوزات المحققين ضد المهرطقين فاستجاب البابا لطلبه. وأدت ضراوة الاضطهاد إلى تمرد المهرطقين الذين أجهزوا على بعض المحققين الظلمة، ورغم ذلك فإن قوانين مدينة ميلانو فى الفترة من ١٣٤٣ إلى ١٤٩٥ لا تشير بالمرة إلى محاكم التفتيش أو معاقبة الهرطقة. ولكن إحدى وثائق هذه المدينة تشير إلى مرسوم صادر عام ١٣٨٨ بأمر السلطة المدنية بأن تضع كل إمكانياتها تحت تصرف محاكم التفتيش، فضلًا على أنه ينص على تنفيذ أوامر البابا كليمنت بضرورة استخدام التعذيب والحبس لفترات طويلة مع المهرطقين. كما أن هذا المرسوم ينهى عن ابتزاز المحققين لأموال المهرطقين وعن استغلال سلطتهم. وحتى نتبين عجز المكتب المقدس عن عقاب المهرطقين، نذكر أن راهبًا فرنسيسكانيًّا اسمه أوبرتينو دى كالرليون ـ عين فيما بعد أسقفًا على ليبارى ـ تعرض للاتهام بالهرطقة نحو عام ١٣٦٠ من قبل محكمة تفتيش بياسترا، فأعلن الرجل أن السبب الحقيقى فى اتهامه بالهرطقة يرجع إلى انتمائه إلى حزب الجيبليين السياسى الذى سبق أن أشرنا إليه. واستطاع الرجل إثارة حفيظة سكان المدينة ضد محاكم التفتيش، وانتهز هذه الفرصة السانحة للهرب.

ورغم اضمحلال سلطة المحققين، فقد استمرت الكنيسة فى تعيينهم بانتظام لتأدية واجبات وظائفهم بقدر المستطاع. وتبين لنا هذا من قيام البابا مارتن الخامس (١٤١٧ ـ ١٤٣١) فى عام ١٤١٧ بتعيين راهب فرنسيسكانى يدعى چيوفانى دى كابيسترانوا فى وظيفة محقق خاص مهمته ملاحقة المهرطقين فى مانتوا. ورغم انكسار شوكة هذه المحاكم لم تر الكنيسة بدًّا من تعيين محققين أكفاء ومخلصين مثل كابيسترانو وصديقه جياكومو وبلا ماركا. وبعد أن حلت محاكم التفتيش محل المحاكم الدينية العادية حتى تتمكن من محاربة الهرطقة بأقصى درجة من الكفاءة أصبح هذان النوعان من المحاكم بدون جدوى أو فائدة. وأمام اضمحلال سلطة محاكم التفتيش، حاولت

الكنيسة الكاثوليكية أن تنقذ كل ما يمكن إنقاذه. ففى عام ١٤٥٧، انتشرت هرطقة جديدة فى كل من بريسيكيا وبيرجامو، وذاع بين رجال الكنيسة والعلمانيين على حد سواء أمر البابا كاليستوس الثالث مندوبه الدينى فى تلك المنطقة برناردو ديل بوسكو بالقبض على المهرطقين ومحاكمتهم مخولًا إياه سلطات أوسع من السلطات المخولة للمحققين، بأن أعطاه الحق فى إصدار الأحكام بصفة نهائية، وتنفيذها بدون نقض أو إبرام تاركًا له حرية استشارة أو عدم استشارة المحققين ورجال الكنيسة.

وعند تقديم زانينو دا سولسيا إلى المحاكمة بعد مضى عامين، تم استجوابه فى حضرة الراعى العام للكنيسة برناردو ديل جوسكو، فى حين أن الذى قام بإصدار الحكم عليه هو الراهب چاكوبو دا بريسكيا. وأرسل الحكم إلى البابا پيوس الثانى (١٤٥٨ - ١٤٦٤) للتصديق عليه، فقام بإدخال بعض التعديلات عليه. ومما يدل على فقدان محاكم التفتيش لسطوتها أن الناس فى عام ١٤٥٩ أخذوا يتشككون علنًا وصراحة فى قيمة وصلاحية المراسيم التى أصدرها كل من البابا إينوسنت الرابع وألكسندر الرابع، والتى تعطى المحققين الحق فى شن حملات صليبية ضد المهرطقين ومقاضاة كل من يعطل أعمالهم باعتباره مهرطقًا، وبسبب استهانة الناس بهذه المراسيم، اضطر البابا كالستوس الثالث إلى تجديد هذا التخويل.

وتدل الحادثة التالية على مقدار استهانة إقليم لومباردى بمحاكم التفتيش. ففى ميلانو نحو عام ١٤٤٠، اتهم المحققون بالهرطقة عالمًا فى الرياضيات يدعى أماديو دى لاندى. وكان من سوء حظ هذا العالم أن عددًا من الرهبان - منهم القديس برناردينو فى سيينا - رموه بالهرطقة فى الوقت نفسه الذى قدم فيه إلى المحاكمة. والغريب أن محكمة التفتيش برأت هذا المهرطق من التهمة الموجهة إليه. ولكن حكم التبرئة الذى أصدرته محاكم التفتيش فقد فاعليته بسبب حكم الإدانة الذى أصدره ضده الراهب برناردينو، وناشد المتهم أماديو البابا أيوجينوس الرابع (١٤٣١ - ١٤٤٧) أن يتدخل فى الأمر، فقام هذا البابا بإحالة الموضوع إلى چيوسيب دى بريبو الذى استدعى شانئى المتهم ولكنهم تغيبوا عن الحضور، فحكم دى بريبو على برناردينو بسحب اتهاماته ضد عالم الرياضيات علنًا حتى لا تعاقبه الكنيسة بالطرد، ولكن برناردينو لم يحفل بهذا التهديد. والجدير بالذكر أن هذا الرجل نصب قديسًا، وقد كان أنصار برناردينو يتمتعون بالنفوذ مما جعل هجوم أماديو وغيره عليه فاشلًا. وفى عام ١٤٤٧ تمكن أنصاره من إقناع البابا نيكولاس الخامس بإصدار مرسوم ألغى فيه كل الإجراءات القضائية التى اتخذها جيوسيب ضد برناردينو وأمر بتدمير كل الوثائق التى تسجل هذه الإجراءات، وأخرس لسان المتهم أماديو، وأعلن أن برناردينو رجل تقوى وإصلاح ناهيًا الكتبة والرهبان عن محاولة الإساءة إليه.

ظل المكتب المقدس يعين محققين فى الوظائف الشاغرة، وأيضًا ظل إقليم لومباردى يواصل سياسة تعيين المحققين فى كل مدينة تحتوى على محكمة تفتيش بناء على ترشيح المسؤول الدينى المحلى فى دير الدومنيكان وذلك بالاتفاق مع زملائه. وفى عام ١٥٠٠ حدث تعديل يعطى بمقتضاه الراعى العام لكنيسة لومباردى حق قبول أو رفض الترشيح.

وفى مدينة البندقية لم تنجح محاكم التفتيش كما رأينا من تدخل الدولة وإشرافها. ونستدل على تدخل الدولة فى شؤون هذه المحاكم مما حدث فى عام ١٣٥٦، عندما قام الراهب ميشيل دابيزا محقق تريفيزو بممارسة اختصاصه بسجن بعض اليهود الذين اعتنقوا المسيحية ثم ارتدوا عنها. ولكن السلطة المدنية أو العلمانية، تدخلت ومنعت مضى هذا المحقق فى إجراءاته ضد المساجين وألقت القبض على حراسه، وقامت بتعذيبهم بتهمة نهب أملاك المتهمين، وأثار هذا التدخل غضب البابا إينوسنت السادس. ولكن جمهورية البندقية لم تأبه لغضبه. وتنم المراسلات التى بعث بها الراهب ميشيل على أنها لم تكن المرة الأولى التى تدخلت السلطة المدنية فيها فى شؤونه. ففى ١٧ أبريل ١٤١٢ أصدر المجمع العظيم إليه أمرًا بوضع حد للقداديس التى كان قسيس يونانى يقيمها ويجتذب بها جماهير غفيرة، ثم يقوم بنفيه من البلاد. ولكنه تم إلغاء أمر النفى بعد انقضاء شهر، الأمر الذى يشير إلى ضعف المحققين وهوان شأنهم آنذاك. وفى عام ١٤٢٢ عين مجلس يسمى مجلس العشرة لجنة للتحقيق مع بعض الرهبان الفرنسيسكان المتهمين بتقديم الأضحيات للشياطين. وأرسلت هذه اللجنة بعد شهر إلى البابا مارتن الخامس تطلب منه تخويلها سلطة البت فى هذا الموضوع؛ لأن هؤلاء الرهبان الفرنسيسكان الجوالة يتمتعون بحصانة تحميهم من المساءلة. وفى العام التالى (١٤٢٣) سحب مجلس الشيوخ الإعانة المالية التى كانت الدولة تقدمها لتغطية نفقات محاكم التفتيش. ويرجع الدافع لسحبها إلى الإحساس بعدم جدواها. ومن دلائل اضمحلال نفوذ محاكم التفتيش أن الراهب لوقا كيونى أراد فى عام ١٤٣٤ مقاضاة روجيرى دا - برتونا بتهمة الهرطقة، فوجد نفسه مضطرًا إلى الالتجاء إلى البابا أيوجنيوس الرابع طالبًا منه أن يأمر أسقف البندقية بتقديم المساعدة له. ويتضح لنا عدم جدوى محاكم التفتيش من القضاء على الهرطقة من إرسال الراهب چيوفانى دى كابيستراتو إلى البندقية عام ١٤٣٧ للتحقيق مع بعض الرهبان الچيزويت المتهمين بالهرطقة، فإذا به يبرئ ساحتهم بدلًا من إدانتهم.

وفى عام ١٤٥٠ قرر مجلس العشرة تحديد عدد الحراس الذين يستخدمهم المحقق بأربعة. وفى العام التالى (١٤٥١) قرر هذا المجلس زيادة عددهم إلى اثنى عشر حارسًا، ولكنه فى ذلك الوقت أصدر تعليمات إلى الشرطة كى تراقب تصرفات الحراس وتتأكد من أنهم لا يتجاوزون واجباتهم

الوظيفية، الأمر الذى يدل على خضوع محاكم التفتيش لإشراف الدولة. ومع ذلك فقد استمرت الكنيسة الكاثوليكية فى سياسة تعيين المحققين.

وفى مانتوا نسمع عام ١٤٩٤ عن محقق لم يجد فى منطقته مهرطقين يضطهدهم، فأخذ يهاجم محلات الرهونات والربا التى كان اليهود يمتلكونها.

ويعتبر الراهب برناردينو دا فيلتر ـ وهو راهب فرنسيسكانى شهير فى زمانه ـ واحدًا من أبرز الرهبان الذين نذروا حياتهم لمحاربة بيوت الربا والرهونات فى المدن الإيطالية.

وفى إقليم توسكانى تصاعدت حدة التمرد والتذمر ضد محاكم التفتيش فى مدينة سيينا عام ١٣٤٠ بهدف الحد من تجاوزاتها. وشكا الراهب المحقق سيمون فيليبو من هذا العصيان إلى البابا بنديكت الثانى عشر الذى أمر بإلغاء هذه التجاوزات.

ويحتفظ لنا التاريخ بسلسلة الأحداث الواقعة فى فلورنسا التى تلقى الضوء على طبيعة العلاقة بين الشعب والمكتب المقدس. والجدير بالذكر أن الكنيسة الكاثوليكية نجحت فى محق الهرطقة هناك. ويؤكد الراهب چيوردانو داريفالتو استئصال شأفة الهرطقة فى فلورنسا مما اضطر فلول المهرطقين إلى الاختباء. وهذا ما يؤكده فيلانى الذى يخبرنا فى منتصف القرن الرابع عشر أن فلورنسا أصبحت خالية من المهرطقين، وتشرذم المهرطقون الوالديسيانيون وأعضاء منظمة الأخوة. وكان وجودهم المبعثر والنادر، عذرًا تعلل به المحققون لاستمرارهم فى وظائفهم. وفى عام ١٣٣٧، قام المفوض البابوى برتراند رئيس أساقفة إمبرون بإلغاء الأمر والتقريع الشديد على المسؤول الدينى فى المكتب المقدس؛ بسبب مغالاته فى تعيين عدد كبير من المساعدين الذين يلتحقون بخدمة المحققين، وأمره بأن يكتفى فى المستقبل بتعيين أربعة مستشارين وكاتبين وسجانين واثنى عشر حارسًا. ومن الواضح أن هذا العدد كبير ويتطلب نفقات باهظة. ولأن الهراطقة فى تلك المنطقة كانوا فقراء، ولأنهم كانوا لا يملكون شيئًا ذا بال يمكن مصادرته والصرف منه على محاكم التفتيش، فقد لجأت هذه المحاكم إلى اتهام الأبرياء بالهرطقة حتى يمكن مصادرة أموالهم والاستفادة منها.

أموال البابا أو الحرمان

لقد أنهكت الحرب ضد المهرطقين فى منطقة لومباردى الخزانة العامة، فضلًا على أنها تسببت فى إفلاس المجتمع اللومباردى بأسره. وبات الخراب يحيق بسكان فلورنسا. وأغلقت بيوت المال أبوابها، وعجزت شركة أكياجوتى عن رد ما عليها من ديون. وفى عام ١٣٤٣ كان لكاردينال سانتا

سابينا دين على هذه الشركة، ولكنها عجزت عن الوفاء به. وكان المال فى واقع الأمر مال البابا. وفى التاسع من أكتوبر من ذلك العام، كتب البابا يطالب بمستحقاته لدى الشركة التى استحال عليها رد المبلغ. عندئذ أصدر محاسبو البابا حكمًا بضرورة الوفاء به. وخول البابا للمحقق سلطة تنفيذ الحكم الصادر والاستعانة بالذراع العلمانية أو السلطة المدنية، بل خوله الحق فى فرض الحظر الكنسى على المدينة بأسرها وليس مجرد الشركة المدنية. وطال النزاع فى هذا الشأن حتى ٢٣ نوفمبر ١٣٤٥، عندما استدعى الراهب پييرو المسؤولين للزج بالمديونين فى السجن إلى أن يوفوا بالدين الذى عليهم وإلا تعرضوا للطرد من الكنيسة.

ورغم أن المديونين كانوا فئة قليلة العدد، فإن الراهب المحقق پييرو أخذ جميع أهل فلورنسا بجريرة هذه الفئة القليلة، الأمر الذى أثار سخط السواد الأعظم من المواطنين. وطال النزاع واحتدم. وعندما انتهك المحقق قانون الجمهورية بأن ألقى القبض على سالنيسترو بادوسلى عضو الشركة المفلسة شاع التذمر. وفرض پييرو الحظر الكنسى على المدينة ولكن رجال الإكليروس والأهالى تحدوا هذا الحظر التعسفى. وإمعانًا فى هذا التحدى استقبلت الكنائس المصلين وأقامت قداديسها ومارست طقوسها، فنكلت محكمة التفتيش بأسقف المدينة وقساوستها. ولكن هذا الحظر أضر بمصالح فلورنسا الاقتصادية حيث إنه قطع الوشائج التجارية التى تربطها بالعالم الخارجى. وأخيرًا ركعت المدينة الثائرة على ركبتيها، فأرسلت فى ١٤ يونيه ١٣٤٦ مندوبين عنها للبابا كليمنت، وتعهد هؤلاء المندوبون بأن تتولى فلورنسا دفع الدين للكاردينال سانتا سبابينا لدى شركة أكياجوتى بحد أقصى لا يزيد على سبعة آلاف فلورين، تدفع فى غضون ثمانية شهور، فتحنن البابا عليهم وأمر فى ٢٨ فبراير ١٢٤٧ برفع الحظر المفروض على المدينة.

وحتى تكتمل مهزلة التنابذ وتبادل الاتهامات بين الرهبان والمسؤولين عن محاكم التفتيش، فقد أقام الراهب پييرو بوصفه مفوضًا للبابا فى لوكا الادعاء ضد المحققين واتهمهم بالاستيلاء على أموال البابا، ولكن نيكولا رئيس دير سانت ماريا، قام برفع دعوى ضد الراهب پييرو الذى وجهت إليه تهمة ابتزاز أموال طائلة من الأهالى عن طريق اتهامهم بالهرطقة زورًا وبهتانًا. وفى مارس ١٣٤٦ طلبت السلطات الحاكمة استبداله بمحقق آخر هو الراهب ميشيل دى لابو، وحتى يتجنب الراهب پييرو المحاكمة آثر الهرب.

فلورنسا تركع

وفى عام ١٣٤٧ قام البابا بتخويل نيكولا رئيس دير سانتا ماريا سلطة توجيه الاتهام إليه

واتخاذ الإجراءات الكفيلة بطرده من الكنيسة. وقام بنشر أمر الطرد فى كل كنائس فلورنسا. ورغم الاتهامات الموجهة ضد پييرو، تمت ترقيته فى ١٢ فبراير ١٣٤٧ إلى أسقفية سانت أنجيلى فى لومباردى، ثم رقى فى ٩ يونيه عام ١٣٤٨ إلى مرتبة كنسية أعلى فى تريفينتو. وكل ما استطاع أهل فلورنسا أن يفعلوه هو تكرار التقدم بالتماسات المطالبة باختيار المحققين فى المستقبل من أهل المدينة وليس من الأغراب الذين لا هم لهم سوى ابتزازهم. وتمت الاستجابة لطلبهم مرة واحدة على أقل تقدير.

وفى عام ١٣٧٢ بذلت جهود حثيثة تهدف إلى إقالة الراهب تولومبو داسينيا محقق توسكانى من وظيفته بسبب مقت عامة الناس له. ولكن البابا جريجورى التاسع دافع عنه، وأمر فيليبو أسقف سباينا بتوفير الحماية له. ولكن يبدو أن البابا وجد نفسه مضطرًا إلى الاستسلام لرغبة الشعب. وظل الراهب پييرو يعمل محققًا حتى عام ١٣٨٤، تصدى خلالها للمقاومة الشعبية التى اعترضت طريق محاكم التفتيش فى العديد من المدن الإيطالية الحرة.

وحذت مدينة بيستويا حذو مدينة فلورنسا فى سعيها إلى حماية مواطنيها من بطش محاكم التفتيش عن طريق استنان قوانين محلية، فعاقبتها الكنيسة عام ١٣٧٥ بفرض الحظر الكنسى على توسكانى. وفى الوقت نفسه شكا الراهب پييرو من أن مدينة فلورنسا تعترض سبيل محاكم التفتيش، فطلب البابا جريجورى من حاكمها إلغاء هذه القوانين. ولكن فلورنسا لم تكترث مطلقًا بطلب البابا. وعبر شعب فلورنسا عن غضبه بتحطيم السجن التابع لمحاكم التفتيش وطرد المحقق من هذه المدينة. وفى أثناء أعمال الشغب ألقى المتمردون القبض على راهب يدعى نيكولا وعذبوه ثم حرقوه حيًّا. ودفعت أعمال الشغب البابا جريجورى إلى إصدار مرسوم فى ٣١ مارس ١٣٧٦ عبر فيه عن سخطه الشديد على مدينة فلورنسا. وبمقتضى هذا المرسوم تم فرض الحرمان الكنسى على المدينة بأسرها وجرد مواطنوها من حقوقهم المدنية، الأمر الذى عرض ممتلكاتهم للمصادرة وأشخاصهم للعبودية. وهكذا استطاع الكرسى البابوى القضاء على مقاومة جمهورية فلورنسا لمحاكم التفتيش وإرغام هذه الجمهورية على الركوع على ركبتيها، مما اضطرها فى ٢٨ يوليه ١٣٧٨ إلى إلغاء قوانينها المقيدة لحرية وصلاحية المحققين. ولكن الانشقاق الدينى العظيم الذى شهدته الكنيسة المسيحية قلل من نفوذ البابا وسطوته فأعادت فلورنسا قوانينها الملغاة والقاضية بتحديد سلطات محاكم التفتيش إلى الظهور بصورة منقحة عام ١٤١٥.

ويُلقى المصير الفاجع لرجل الدين توماسينو دا فوليجنو المتوفى عام ١٣٧٧ ضوءًا على مساوئ محاكم التفتيش آنذاك، كما أنه يذكرنا بمصير سافونا رولا المأساوى. كان توماسينو رجلًا

تقيًا ورعًا وزاهدًا فى متاع الدنيا يعامل نفسه بمنتهى الشدة. ودعا هذا الرجل التقى المدن الإيطالية المتنابذة إلى نبذ الصراعات المحتدمة بينها. وكان يشن حربًا شعواء على الفساد المستشرى بين الإكليروس والعلمانيين على حد سواء. وأغلب الظن أن سوء معاملة محاكم التفتيش له يرجع إلى هجومه الشديد فى بيروجنا على الحياة الدنسة والشريرة التى يحياها چيرالد رئيس دير مارموتيير الراعى البابوى للكنيسة الكاثوليكية. وكان هذا الرجل الصالح يتمتع بالشفافية والقدرة المذهلة على التنبؤ، كما كان ينتقل من مكان لآخر مبشرًا ونذيرًا. وعندما تشكك أهل سيينا فى قدرته على التنبؤ، تنبأ لهم بأن الصقيع سوف يسقط على هذه المدينة فى اليوم التالى، ولما تحققت نبوءته اتهموه بممارسة السحر. وأمسكت به محاكم التفتيش وكادت أن تقضى على حياته تحت وطأة التعذيب ولكن الجروح التى أصابته من جراء التعذيب اندملت فى الحال، فآمن الجميع بصلاحه وتقواه. وعاد الرجل إلى تبشير شعب فلورنسا وتحذيره من قرب حلول غضب الله عليه. وعندما هيج خواطر الناس، قامت محاكم التفتيش بإلقاء القبض عليه والزج به فى زنزانة، ظل قابعًا فيها دون طعام أو شراب، وأخيرًا أطلقت المحكمة سراحه باعتباره مخبولًا. وبعد موته اعتبره الشعب من أولياء الله الصالحين.

وخلال القرن الخامس عشر ضعفت هيبة محاكم التفتيش فى وسط إيطاليا مثلما ضعفت فى غيرها من الأماكن. وكما أسلفنا أسهم الانشقاق العظيم بنصيب وافر فى القضاء على هيبة النظام البابوى فى إيطاليا على وجه الخصوص. وكاد موظفو الكنيسة يفقدون طاعة الناس واحترامهم. ولكن هذا الضعف الذى اعترى محاكم التفتيش لم يمنعها من إثبات وجودها فى پيزا عام ١٤٠٩، فانتقمت من رجل يدعى أندريانى وحرمته بسبب اعتياده الزراية بها.

ونذر البابا مارتن الخامس جهوده لاجتذاب منظمة الأخوة المارقة عن المذهب الكاثوليكى. وذكر البابا فى المرسوم الذى أصدره فى ١٤ نوفمبر ١٤١٨ أن المحققين لا يتمكنون من أداء عملهم ضد الهراطقة؛ لأن هؤلاء الهراطقة يحتمون بالسلطة الزمنية، ويتطاولون على المحققين الذين يحسون بالعجز أمامهم. وحاول هذا البابا أن يعيد الهيبة إلى محاكم التفتيش، فعين محققين جددًا ليحلوا محل المحققين القدامى. ولكن هذا أفضى إلى الزيادة فى ضعف هذه المحاكم، ورغم ما اعتراها من ضعف فقد طلبت الكنيسة تعيين المحققين فيها بانتظام ملحوظ، غير أن هذه المحاكم كفت عن ملاحقة الهرطقين وتقديمهم إلى المحاكمة. وليس أدل على اضمحلال سلطة المحققين وفاعلية محاكم التفتيش من أننا نرى بولونيا ترسل عام ١٤١٦ المحقق جابرتيل القادم من برشلونة إلى روما لتدريس اللاهوت فى دير مينرفا. وطلب منه البابا پيوس الثانى (١٤٥٨ ـ ١٤٦٤)

تعيين راعى كنيسة كى يحل محله ويؤدى عمله فى غيابه، وبعد مرور عشرة أعوام على ذلك، كان المحققون أنفسهم قد نسوا الإجراءات المتبعة عادة فى رفع الدعوى ضد المهرطقين. ففى بولونيا تولى الراهب سيمون دا نوفارا القبض على مويزاردو دا ساسولو للاشتباه فى هرطقته، ولكنه كان قد نسى الإجراءات القانونية المفروض اتباعها فى هذه الحالة، الأمر الذى دفعه إلى الكتابة إلى البابا بولس الثانى (١٤٦٤ ـ ١٤٧١) يطلب منه تزويده بالتعليمات الواجب اتباعها فى مثل هذه الحالات، وأصبح الوضع أضل سبيلًا فى روما مقر الكرسى البابوى، فعندما ظهر أحد المهرطقين هناك لم تجد الكنيسة محكمة تفتيش قريبة لاستجوابه والتحقيق معه. ولا يوجد فى الإجراءات التى اتخذتها الكنيسة الكاثوليكية ضد المصلح والثائر الدينى مارتن لوثر (١٤٨٣ ـ ١٥٤٦) دليل على قيام محاكم التفتيش باستجوابه. حتى المرسوم البابوى الصادر ضد لوثر فى ١٥ يونيه ١٥٢٠ يخلو من أية إشارة إلى فحص محاكم التفتيش للمذهب البروتستانتى الجديد الذى كان لوثر يدعو إليه. وعندما تمت إدانة هذا المذهب علنًا فى ١٢ يونيه ١٥٢١، فإن هذه الإدانة لم تتم عن طريق محاكم التفتيش بل عن طريق مجموعة من رجال الإكليروس تضم أسقف أسكولى. بل إن الذى أمر بحرق كتب مارتن لوثر لم يكن محققًا فى محاكم التفتيش، بل أستاذًا فى كلية اللاهوت المقدس، هو الراهب كيبريانو. ومعنى هذا أن محاكم التفتيش توارت عن الأنظار.

وأيضًا فى جزيرتى صقلية اضمحلت محاكم التفتيش. ورغم اضمحلالها فإن خطابات الملك روبرت فى عامى ١٣٣٤ و١٣٣٥ والملكة جوانا الأولى فى عامى ١٣٤٢ و١٣٤٣ تدل على استمرار الكنيسة فى سياسة تعيين المحققين. ولكن الملوك والحكام اشترطوا على كل محقق ألا تزيد مرات القبض على خمسين حالة، واشترطوا أيضًا تسجيل عمليات القبض فى سجل أو مضبطة تسلم إلى البلاط الملكى، ولكن هؤلاء المحققين لم يكن لديهم سجون. فضلًا على أنهم لجؤوا إلى موظفى البلاط؛ كى يتولوا حبسهم وتوقيع التعذيب عليهم. ويبدو أن نشاط محاكم التفتيش آنذاك اقتصر على محاكمة اليهود. ويبدو أيضًا أن هذه المحاكم توقفت بعد ذلك عن محاكمة اليهود. ففى عام ١٣٤٤ أمر البابا كليمنت السادس مفوضه فى نابولى أيميريكو كاردينال س. مارتينو بمعاقبة جميع اليهود المتنصرين الذين ارتدوا عن المسيحية، مما يوحى بعدم وجود محاكم تفتيش للمحققين فى مثل هذه الحالات.

ومع عودة اضطهاد المهرطقين إلى الظهور، استهدف هذا الاضطهاد اليهود بوجه خاص، فاستغاثوا بالملك فردريك الذى أصدر فى نفس العام (١٣٧٥) خطابًا ينحى فيه باللائمة الشديدة على المحققين آمرًا إياهم بإيداع سجنائهم فى السجون الملكية وليس فى غيرها من السجون، والاستعانة بقضاة مدنيين فى اتخاذ قراراتهم، وأنه يمكن الاستئناف ضد الحكم أمام محكمة عليا.

وبطبيعة الحال كانت هذه القيود تحد من صلاحيات محاكم التفتيش. وفى مدينة نابولى تدل خطابات الملك شارل الثالث الصادرة عام ١٣٨٢ إلى الراهب دومينيكو دى استراجولا والراهب ليوناردو دى نابولى على استمرار الكنيسة فى سياسة تعيين المحققين رغم ضعفهم. وقام البابا بتعيين الراهب سيمون دا أماتورى فى إحدى وظائف التحقيق الشاغرة. ولكن حياة الرجل كانت عاصفة. ففى عام ١٣٩٢ حل محله الراهب چوليانو دى ميليتو، ولكنه تمكن من استعادة وظيفته بعد أن أرغمه الملك مارتن عام ١٣٩٣ على إعادة الأموال التى ابتزها من بعض اليهود بحجة أنهم كانوا على علاقة غير شرعية بنساء مسيحيات. وطلب منه الملك عدم التدخل فى الأمور التى لا تخصه. وانخرط هذا الرجل المعوج فى مؤامرات أدت إلى طرده من وظيفته. ولكنه فى عام ١٣٩٧ استطاع استعادة مكانته وأصبح مفوضًا باباويًا. وفى عام ١٤٠٠ عفا عنه مارتن وسمح له بالإقامة فى سيراكيوز، ولكنه حرمه من ممارسة مهمة التحقيق. وفى عام ١٣٩٥ نسمع عن شغل جوجليلموا دى جيرجنين وظيفة محقق. وفى عام ١٣٩٧، نطالع أن الملك يعتمد حكمًا أصدره المحقق ماثيو دى كاتانيا، الأمر الذى يدل على خضوع محاكم التفتيش آنذاك إلى السلطة المدنية. وفى عام ١٤٠٢، صدر أمر ملكى أعطى اليهود الحق فى الاستئناف ضد الأحكام التى تصدرها محاكم التفتيش. ورغم الاستمرار فى سياسة تعيين المحققين، فإن أحكامهم لم تعد نهائية؛ حيث كان لا بد من قيام القاضى الملكى باعتمادها حتى تصير نافذة المفعول. ومن ثم نرى الملك ألفونسو فى عام ١٤٥١ يعتمد توقيع غرامة قدرها عشرة آلاف فلورين على اليهود كعقاب لهم على ممارسة الربا وارتكاب انتهاكات أخرى.

وكما شاهدنا عجزت محاكم التفتيش عن التصدى للهرطقة الوالديسيانية، وبحلول عام ١٤٢٧ كانت هذه المحاكم قد انهارت تمامًا بدليل أن الملكة چوانا قررت معاقبة اليهود فى مملكتها واتخاذ الإجراءات القانونية ضدهم. وبسبب انعدام فاعلية محاكم التفتيش لجأت هذه الملكة إلى الراهب چيوفانى دا كابيسترانو، واستعانت به فى إرغام اليهود على نبذ ممارسة الربا وكذلك لبس الشارة الدالة على يهوديتهم، فضلًا على إرغامهم على تسليم أية خطابات أو امتيازات تثبت أن الملوك السابقين منحوها لهم، ومنحت الملكة هذا المحقق الحق فى توقيع أى عقاب يراه مناسبًا مهما بلغت درجة قسوته. فى عام ١٤٢٨ اعتمد البابا مارتن الخامس تعيين الراهب نيكولو كاميسيو كمحقق فى بلدان بنيفنتو وبارى وكاپاناتا. ولكن هذه السلطة لم تكن أكثر من حلاوة روح. فقد خفت حيوية محاكم التفتيش عندما تولت عاملة أراجون مقاليد الحكم فى نابولى فى عام ١٤٤٢. ويخبرنا المؤرخ جيانون أن أمراء أراجون درجوا فى العادة على منع المحققين من دخول أراضيهم، وكانوا فى حالة السماح لهم بالدخول يطلبون منهم تقريرًا مفصلًا عن نشاطهم ويرفضون أية عقوبة

يوقعونها إلا بعد الرجوع إلى القضاة العلمانيين ثم الحصول على موافقة الملك على هذه العقوبة، مثلما شاهدنا فى جزيرة صقلية. وعندما قام البابا نيكولاس الخامس فى عام ١٤٤٩ بتعيين الراهب ماثيو دا ريجيو كمحقق فى محاكم التفتيش لإبادة اليهود المرتدين عن اعتناق المسيحية والذين انتشروا فى كل ربوع المملكة، يتضح لنا من خطاب التعيين أن هذه المحاكم ظلت لا تتمتع بأى نفوذ أو أثر لفترة من الزمن.

الراهب لوجاردى

وتزوير وثيقة الإمبراطور فردريك

وفى عام ١٤٥١ دبت الحيوية من جديد فى عروق محاكم التفتيش فى جزيرة صقلية بسبب خدعة ماكرة دبرها الراهب أنريكو لوجاردى المحقق فى محكمة تفتيش پاليرمو. فقد لجأ هذا الراهب إلى تزوير وثيقة منسوبة إلى الإمبراطور فردريك الثانى ويرجع تاريخها إلى عام ١٢٢٤. وبمقتضى هذه الوثيقة المزورة أمر هذا الإمبراطور شعبه بتقديم يد العون والمساعدة للمحققين الذين يتصدون للهرطقة. وقد نسب إليه القول إنه لا يصح أن تؤول جميع ممتلكات المهرطقين وأموالهم إلى خزانة الملك بدون إثابة المحققين على المجهود الشاق الذى يبذلونه والأخطار الكثيرة التى يتعرضون لها. ولهذا قرر فردريك الثانى تقسيم المصادرات بالتساوى على الخزانة الملكية ومحاكم التفتيش والكرسى البابوى. فضلًا على أن الوثيقة المزورة طلبت من جميع اليهود والكفرة تزويد المحققين ومساعديهم مرة كلّ عام بالضروريات التى يحتاجون إليها. واستطاع الراهب المخادع أنريكو بكل سهولة أن يقنع الملك ألفونسو باعتماد الوثيقة المزورة، ثم تولى الملك فرديناند وزوجته الملكة إيزابيلا تأكيدها فى عام ١٤٧٧. ورغم أن هذه الوثيقة عادت بالنفع والامتيازات على محاكم التفتيش، فإن أحكامها ظلت خاضعة لموافقة السلطة المدنية عليها. وعندما اجتاحت المجاعة إيطاليا فى عام ١٤٧٤، طلب البابا سكستيوس الرابع (١٤٧١ ـ ١٤٨٤) من مندوبه السامى القيام بإرسال شحنة قمح كبيرة من صقلية إلى روما. وكتب البابا إلى المحقق الراهب سالفو دى كاستيا يأمره ببذل قصارى جهده لتنفيذ طلبه.

وعندما تمكن الملك الإسپانى الكاثوليكى فرديناند من الاستيلاء على مملكة ناپولى، لاحظ القائد الأعظم الإسپانى جونسالفو القرطبى أن سكان ناپولى يشعرون بالخوف والاضطراب ويخشون من إدخال نظام محاكم التفتيش الإسپانية فى بلادهم. ولهذا قطع على نفسه عهدًا بعدم إرسال أية محققين إلى هناك، واستمرت ناپولى فى اتباع نفس القواعد القديمة التى كانت تسير

عليها، وأصبح محظورًا القبض على أى شخص بدون أمر خاص من الملك بذلك، كما أنه كان محظورًا على أى محقق أن يمارس مهام وظيفته بدون الحصول على إذن من ممثلى الملك. ورغم هذه الضمانات التى أعطاها ملك إسبانيا إلى نابولى، نرى أن المحقق العام الإسبانى دييجوديزا يرسل فى عام ١٥٠٤ إلى نابولى محققًا وموظفًا لاستلام الممتلكات المصادرة ويحملان خطابات من الملك تخولها الحرية فى ممارسة سلطتهما. ولكن يبدو أن جونسلانو الذى أدرك برم شعب نابولى وململته ضد الوجود الإسبانى لم يسمح بدخولهما إلى الأراضى الإيطالية. ولكن السلطات الإسبانية كررت المحاولة مرة أخرى عام١٥١٠ متعللة بأن اليهود المتنصرين المطرودين من إسبانيا لجؤوا إلى نابولى كملاذ آمن.

أرسلت السلطات إلى نابولى المحقق أندريه بالاسيو. ولكن أهالى نابولى ثاروا وأشهروا عليه السلاح، وتظاهروا ضده، الأمر الذى اضطر الملك الإسبانى فرديناند إلى التراجع. وكذلك أفضى تدخل الفرنسيين من أجل تدعيم محاكم التفتيش إلى تمرد سكان نابولى فوعدوا الأهالى بعدم محاولة فرض محاكم التفتيش الرهيبة والمرعبة. بل إن البابا يوليوس الثانى (١٥٠٣ ـ ١٥١٣) تفهم هذا الموقف ووافق عليه. وهكذا حصلت الهرطقة الوالديسيانية وغيرها من الهرطقات على مهلة لالتقاط الأنفاس، غير أن التقدم الكبير الذى أحرزته حركة الإصلاح الدينى فى إيطاليا أثار غضب الكنيسة الكاثوليكية وحفيظتها وأدى إلى اشتعال فتيل الاضطهاد من جديد لوضع حد لحركة التنوير التى بدأت فى إيطاليا، ثم شملت كل أرجاء القارة الأوروبية.

* * *

الفصل الأول

محاكم التفتيش الإيطالية

فى القرنين السادس عشر والسابع عشر

محاكم التفتيش الإيطالية

يشكو الباحثون من قلة المراجع والأبحاث عن محاكم التفتيش الإيطالية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر، فى حين أنهم يعترفون بوفرة وغزارة المراجع الخاصة بمحاكم التفتيش الإسبانية. ويذهب هؤلاء الباحثون إلى أنهم يستمدون صورة التنظيم الخاص بالمكتب المقدس من الفصول العامة التى كتبها المؤرخ باستور فى كتابه «تاريخ الباباوات»، ومن الدراسات القديمة والمتناثرة التى قام بها باستيلا، وفومى، وأمابيل عن المحاكم الإقليمية، ومن النبذة القصيرة التى أوردها نيكولا ديل دى فى مسحه الخاص بجماعات المصلين فى الكنائس الإيطالية. كما يستمدونها من الملاحظات التى أوردها أنجيلو ميركاتى عن محاكمتى كل من چورديانو برونو، ونيكولو فرانكو، فضلًا على كتابات لوجيو فيربو الجديدة عن محاكمة چورديانو برونو، وما تحتويه الدراسات والوثائق التى نشرها باحثون محدثون مثل ألدو ستيلا، وأنتونيو روتندو، وكارلو جنزبرج، وفاليريو مارشيتن، وبول جرندلر، وباسكال لوبيز وآخرون. ويتضح هذا النقص فى المراجع عن محاكم التفتيش الإيطالية عندما نأخذ فى الاعتبار أن الكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا سعت جاهدة إلى إحياء محاكم التفتيش حتى تستطيع التصدى للهرطقة، وأن عددًا كبيرًا من الكرادلة المعينين فى المكتب المقدس فى القرن السادس عشر وأوائل السابع عشر يعملون تحت جناح المحققين فى محاكم التفتيش ويتدربون على أيديهم. والجدير بالذكر أن بناء كنيسة القديس بطرس الشهيرة فى روما توقف بأمر من البابا پيوس الخامس عام ١٥٦٦، حيث إنه وجه العمالة إلى تشييد قصر منيف لاستخدام المكتب المقدس. وقد تعزز موقف المحققين، عندما رفع البابا سكستوس الخامس عام ١٥٨٨ من قدرهم ومكانتهم.

وباستثناء بعض الوثائق، حجب المكتب المقدس سجلاته عن الدارسين لفترات طويلة. ورغم ذلك فإن المؤرخين لديهم الكثير من الوثائق الخاصة بمحاكم التفتيش، وبينها السجلات التى تدون آلاف المحاكمات الموجودة فى أرشيف مكتبات بولونيا ومودينا ونابولى والبندقية، وأيضًا الأحكام الصادرة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر التى تحتفظ بها كلية ترينيتى فى جامعة دبلن، فضلًا على المراسلات المتبادلة بين شعب الكنيسة الإيطالية والمحققين والمحفوظة فى مخازن فى حالة تكاد تكون سليمة، وخاصة فى بولونيا حيث يرجع تاريخها إلى عام ١٥٧١ فصاعدًا. إلى

جانب المذكرات وملخصات الإجراءات القضائية ونسخ من المراسيم لاستعمال كبار الموظفين فى المكتب المقدس. وجميع هذه الأوراق محفوظة فى المكتبات العامة فى إيطاليا وخارجها، وقد اكتشفت مؤخرًا ملفات خاصة بمحاكم التفتيش فى مدن سيينا وبيزا ونابولى. ومن الغريب ألا يلتفت الباحثون إلى ما فعله البابا بولس الثالث (١٥٣٤ ـ ١٥٤٩) عام ١٥٤٢ من أجل إعادة هيكلة محاكم التفتيش. والجدير بالذكر أن هذه المحاكم لم تكن جامدة صمود الصوان، بل طرأ عليها تطور فيما يخص تنظيمها وإجراءاتها وتفسير القوانين. ومن ثم ينبغى الفصل فيما يبدو بين مرحلتين فى تاريخ محاكم التفتيش: مرحلة القرون الوسطى، والمرحلة الحديثة.

ويرى بعض المؤرخين المدافعين عن محاكم التفتيش الإيطالية أن هذه المحاكم رغم أنها لم تتحر العدالة على المستوى الأخلاقى، فإنها تحرتها على الصعيد القانونى، بمعنى أنها كانت شديدة الحرص على الالتزام بالشكل القانونى وتوخى الوفاء بالإجراءات القانونية، مثل الحرص على وجود محاكم للدفاع فى جميع القضايا المنظورة أمامها. فضلًا على أن محكمة التفتيش كانت تسلم إلى المتهم نسخة فى عريضة الاتهام بعد استبعاد أسماء الشهود فيها، وإعطاء هذا المتهم الوقت الكافى للرد على الاتهامات الموجهة إليه. أى أن محاكم التفتيش كانت أكثر توخيًا للعدالة من المحاكم المدنية التى توجه الاتهام إلى المتهم، ثم تطلب منه الرد الفورى عليها. ومنذ أواخر القرن السادس عشر حرصت محاكم التفتيش الإيطالية على التقليل من شأن شهادة أى شخص يشك فى أن يمارس السحر.

والرأى عندى أن مثل هذا الدفاع لا يبرئ محاكم التفتيش من الفظاعات التى ارتكبتها.

وكما أشرنا من قبل، كان هناك بالإضافة إلى محاكم التفتيش التى تعنى باستئصال الهرطقة نوعان آخران من المحاكم، أولهما محاكم الأسقفيات، التى كانت تربطها بمحاكم التفتيش علاقات متوترة، والمحاكم المدنية أو العلمانية التى رأت أنه ليس من حق محاكم التفتيش النظر فى قضايا السحر والشعوذة والتجديف وتعدد الزوجات.

كانت القوانين الخاصة بمحاكم التفتيش موضع خلاف وجدل بين رجال القانون الكنسى آنذاك. ورغم اشتراك هذه القوانين فى كثير من أوجه الشبه، فإنها كادت فى بعض الأحيان تختلف بعض الشىء من مكان إلى آخر، الأمر الذى سبب قدرًا من الارتباك للقضاة والمحققين، فعلى سبيل المثال، اعترض رجل القانون چاكوبو سيما نكاس (المتوفى عام ١٥٨٣) على القوانين المطبقة فى محاكم تفتيش روما.

ويرى بعض المؤرخين لمحاكم التفتيش أن تغيرًا وتطورًا طرأ على القوانين التى تعمل بمقتضاها. ولا بد من الإقرار بأن هذه المحاكم كانت فى العادة تخضع لإرادة شخص واحد هو بابا روما، مثل البابا بولس الرابع (١٥٥٥ ـ ١٥٥٩) الذى عرف بحماسه المفرط فى التصدى للسحر والشعوذة، لدرجة أنه لم يشأ أن يلتزم بالإجراءات القانونية الطويلة، واكتفى بإجراءات سريعة للبت فى القضايا.

ملفات محاكم التفتيش الإيطالية المبعثرة

من المعروف أن المكتب المقدس فى روما لا يسمح للباحثين، مهما بلغت درجة جديتهم، بالاطلاع على ملفاته ووثائقه. ويدرج المكتب المقدس محاكم التفتيش تحت اسم «جماعة المذهب الإيمانى» التى أغلب الظن أنها تحتفظ بعدد ضئيل من الوثائق، مثل المراسيم البابوية وفهارس الكتب والمؤلفات المحظورة التى تم نقلها إلى قصر محاكم التفتيش التى توقفت عن العمل فى عام ١٩١٧. ولعبت الاعتداءات دورًا بارزًا فى تدمير الملفات والوثائق. وقد وقع أول هذه الاعتداءات فى ١٨ أغسطس ١٥٥٩، عندما احتفل الغوغاء فى روما بموت البابا بولس الرابع (١٥٥٥ ـ ١٥٥٩) بنهب مقر محاكم التفتيش الأثيرة إلى قلبه وإطلاق سراح السجناء وحرق سجلاته.. ثم وقع الاعتداء الثانى بعد ذلك بأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، حين اكتسحت جيوش نابليون البلاد الأوروبية، وسعى إلى إنشاء دار محفوظات مركزية فى باريس لإمبراطورية تتجاوز الحدود القومية، والعمل على نقل الكتب والمخطوطات القيمة من مكتبات وأرشيفات البلاد الأوروبية المهزومة بما فى ذلك مكتبة الفاتيكان فى روما. وخصص نابليون ثلاثة آلاف شاحنة لهذا الغرض وزعت على عدة قوافل، انطلقت القافلة الأولى من روما فى زمهرير شتاء فبراير ١٨١٠ قاطعة طريقها الطويل والشاق عبر جبال الألب، يرافقها أمناء مكتبات الكنيسة الذين رأوا بقلوب حزينة عربتين مليئتين بنفائس الكتب والمخطوطات تختفيان فى السيل العارم الذى اكتسح بورجو سان دومينو بالقرب من بارما، وكذلك عندما شاهدوا ثمانية صناديق مليئة بهذه النفائس تنزلق من الشاحنات فى قناة مائية على الطريق من كورين إلى سوسا.

وفى عام ١٨١٣ أجرى رئيس دور المحفوظات پيير كلود دونو التابع لناپليون حصرًا بالكتب والمؤلفات الواردة إلى باريس من كل بقاع أوروبا. ولكن هذه القائمة اتسمت بالقصور حيث إنها خلت من كثير من الوثائق المهمة، مثل سجلات مجمع ترنت، ومحاضر المحاكمات والمراسيم الصادرة. وبعد سقوط نابليون أخذ ماريفو مارينى أمين دار محفوظات الكرسى البابوى الذى صاحب المؤلفات والوثائق فى رحلتها من روما إلى باريس يستعد للعودة إلى بلاده. وطلب من

وزارة الداخلية الفرنسية أن تساعده على إعادة الكتب والمؤلفات إلى مكانها الأصلى فى روما. ولكن وزير الداخلية رد بقوله إن وزارته لا تملك تحت يديها أية اعتمادات للصرف. وبعد لأى قبلت وزارة الداخلية الفرنسية أن تتحمل جانبًا من نفقات إعادة الكتب من باريس إلى روما. غير أن استعادة نابليون للسلطة لمدة مائة يوم جعلت مارينى يصرف النظر عن مشروعه الخاص باستعادة الكتب، ولهذا طلب من رؤسائه السماح له بالعودة إلى روما. وفى ٢٣ مارس ١٨١٦ طلب أركول كونسلافى من الكونت چيوليو جنياس الموجود فى باريس استكمال عمل مارينى الذى توقف. ولضغط نفقات شحن هذه الكتب، أصدر كونسلافى إليه تعليمات بالامتناع عن شحن الأوراق التى ليست لها أهمية. ورغبة منه فى مساعدة الكونت على التمييز بين الأوراق المهمة والأوراق غير المهمة، أرسل إليه القائمة التى أعدها رئيس دير روما دومينيكو سالا. وفى ٩ يونيه من العام نفسه (١٨١٦) كتبت أمانة الكرسى البابوى إلى مختلف الهيئات الدينية تطلب منها تحديد المواد التى يمكن الاستغناء عنها وتركها فى باريس تمهيدًا للتخلص منها.

وفى يوم ١٢ يوليه كتب أمناء محفوظات محاكم التفتيش إلى كونسلافى يقولون إن فهرس مراسيم المكتب المقدس الخاصة بالعقيدة (الكاثوليكية) لا تزال مفقودة، وإنه ينبغى إعادتها إلى روما بأى ثمن. وأضاف هؤلاء الأمناء أن الأوراق الخاصة بمحاكمات التفتيش، والتى تشكل ثلثى المواد المشحونة بالإمكان التخلص منها حسبما يراه البابا مناسبًا. ومن المؤسف أن الكونت جيناس باع وثائق محاكم التفتيش لمحلات البقالة لاستخدامها فى لف البضاعة المباعة. وسبب له جهله حرجًا شديدًا فقد سقطت عدة مجلدات فى أيدى أعدائه وشانئيه. ومن الواضح أن هذا الكونت أساء فهم التعليمات التى أصدرها إليه كونسلافى. وفى ربيع عام ١٨١٧ بعد أن تقلد جيناس مهام وظيفته وصلت قافلتان محملتان بالملفات إلى روما. وما أن فحصها أمناء المكتبات فى روما حتى تعالت صيحاتهم بالشجب والاستنكار، فقد باع جيناس المواد المهمة للبقالين فى حين أرسل إلى روما الأوراق التافهة، الأمر الذى جعلهم فى ١٨ مايو ١٨١٧ ينحون عليه باللائمة.

وأسقط فى يد الكرسى البابوى فى روما فلم يجد شيئًا يفعله سوى عزل الكونت واستبداله بشخص آخر. وتم إرسال مارينى إلى باريس كى يتولى تنظيم شحن المواد المتبقية. ونجح بالفعل فى استعادة كمية ضخمة من المواد، ولكنه ارتكب حماقة عندما باع هو الآخر إلى فابريقة صنع الورق ألفين وستمائة مجلد تحتوى على المحاكمات التى أجرتها محاكم التفتيش. وحتى لا تقع هذه المجلدات فى يد عدو أو شانئ، كما حدث مع جيناس، قام بالإشراف على تمزيقها قبل نقلها. وفى روما عبر كونسلافى عن موافقته وتحمسه لما فعله مارينى، ومما زاد من غبطة كونسلافى ورضائه أن مارينى

صرح بأن رحلته لن تكلف خزانة الكنيسة أية نفقات حيث إن أوراق المكتب المقدس المباعة أتت بعائد يفوق بكثير المصروفات التى أنفقها! ومن النفائس التى لا تقدر بثمن والتى ضاعت فى باريس شهادات الدفاع فى المحاكمات التى عقدتها محاكم التفتيش لچيورداتو برونو.

وبمعجزة غامضة أمكن إنقاذ كم لا بأس به من هذه المواد الهالكة، فقد وقع سبعة وثلاثون مجلدًا تحتوى على إجراءات المحاكمات فى أيدى مجموعة من أصحاب البنوك الفرنسيين الذين عرضوا على الكنيسة شراءها حتى يتجنبوا الفضيحة وإلا سلموا هذه الوثائق إلى جريدة فرنسية ليبرالية تدافع عن حرية الرأى والتعبير هى ميركور دى فرانس. فاضطرت الكنيسة الرومانية إلى شرائها فى عام ١٨١٩، وقامت على الفور باستبعاد هذه الوثائق عن الأنظار حتى لا يتمكن الدارسون من الاطلاع عليها.

وقد آلت أوراق كثيرة إلى حيازة الڤايكونت ماندفيل الذى أصبح فيما بعد دوق مانشستر لتؤول فى نهاية الأمر إلى كلية ترينيتى بجامعة دبلن فى عام ١٨٥٤. وهى تحتوى على تسعة عشر مجلدًا من الأحكام التى أصدرتها محاكم التفتيش الإيطالية فى روما والأقاليم فى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٦٥٩.

وتتناول أربعة مجلدات فقط من المجلدات المشار إليها القرن السادس عشر فى الفترة الواقعة بين عامى ١٥٦٤، ١٥٦٨، وأيضًا الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢. وتحتوى هذه المجلدات الأربعة على خمسمائة حكم أصدرتها محاكم التفتيش. وهذه الأحكام على درجة عظيمة من الأهمية، فهى تحتوى على ملخصات مفصلة بعريضة الاتهامات الموجهة إلى المتهمين، وأحيانًا لردود الفعل إزاءها. ومن ثم فإن هذه الملخصات قد تصلح بديلًا عن وثائق المحاكمات المفقودة وتحتوى على خمسة وثلاثين مجلدًا من المجلدات التى تحتفظ بها مكتبة ترينيتى على تقارير التقاضى أمام محاكم التفتيش فى الأقاليم التى رفعتها هذه المحاكم إلى المكتب المقدس لاتخاذ القرار بشأنها. وهى تغطى الفترة من ١٦٢٥ حتى ١٧٨٩.

وفى عام ١٨٧٨ قامت مكتبة بروكسل الملكية بشراء أربعة مجلدات من القضايا التى احتفظت بها محاكم تفتيش فلورنسا من رسام اسمه. ج دى ميرتس. وتم نقل هذه القضايا مؤخرًا إلى دار محفوظات الدولة فى بروكسل، وكلا المجلدين ـ الأول والثانى ـ يحتويان فقط على الخطابات التى أرسلها الكرادلة فى روما إلى محقق محكمة تفتيش فلورنسا. وهذه الخطابات ترجع إلى الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٦١٠ تقريبًا. وهى مقسمة حسب الموضوعات وليس حسب التواريخ.

وتنم هذه الوثائق التى لم تندثر عن انصراف الكنيسة فى أواخر القرن السادس عشر إلى ملاحقة التجديف والسحر، وانتكاس اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية، وترويج الكتب المحظورة. وتدل وثائق فلورنسا، شأنها فى ذلك شأن وثائق كلية ترينيتى، على تزايد اعتماد المحاكم المحلية على التعليمات الصادرة إليها من روما. فعلى سبيل المثال أصبح استجواب المتهم تحت وطأة التعذيب فى نهاية القرن السادس عشر رهنًا بموافقة المحكمة المركزية على ذلك. وقد جاء ذلك فى أعقاب القيود والمحاذير التى فرضتها الكنيسة على ممارسة المحققين لأعمال التعذيب.

ويشتمل المجلدان الأخيران اللذان ينتميان إلى محكمة تفتيش فلورنسا على محاكمات ومراسيم خاصة بالقرنين السابع عشر والثامن عشر، وكذلك منشورات أصدرها الكرسي البابوى فى روما من أجل توعية الموظفين البعيدين عنها وتبصيرهم. وكانت المحاكم المحلية فى العادة تتخذ من أديرة الرهبان الدومنيكان مقرًا لها. غير أن رئاسة هذه الأديرة لم تكن بالضرورة من نصيب المحققين. نحن نطالع فى الوثائق الواردة فى هذين المجلدين إصرارًا على عدم تدخل المحقق فى نظام الأديرة وسير عملها، وعلى أنه لا يصح أن يستغل المحقق وظيفته للتهرب من مسؤولياته نحو زملائه الرهبان أو أداء واجباته نحوهم. كما ألحت هذه الوثائق على موضوع آخر هو ضرورة التسجيل الأمين والمفصل لكل ما يتصل بالوارد والمنصرف.

وفى أواخر القرن التاسع عشر، تمكن ليوپولد ديلسل رئيس قسم المخطوطات بالمكتبة القومية فى پاريس من الحصول على بعض الوثائق. وبعضها يدور حول فرنسا والفرنسيين ممن يعيشون خارج فرنسا. وتغطى الوثائق الآنفة الذكر بوجه التقريب الخمس عشرة سنة الأخيرة من القرن السادس عشر.

والجدير بالذكر أن بعض الهيئات الأكاديمية الأوروبية امتنعت عن شراء جانب من الوثائق بسبب ارتفاع أسعارها. فمن المعروف أن مجلس أمناء المتحف البريطانى رفض شراء الوثائق بسبب ارتفاع ثمنها، وذلك قبل أن يقوم دوق مانشستر بشرائها على نحو ما أسلفنا. ويجدر بالذكر أيضًا أن الوثائق المتناثرة الخاصة بمحاكم التفتيش مبعثرة بين إيرلندا وبلجيكا وفرنسا والعديد من الدول الأوروبية الأخرى بالإضافة إلى إيطاليا. وبسبب الإصلاحات التى تمخضت عن توقف محاكم التفتيش عن العمل فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر والسنوات الباكرة من القرن التاسع عشر، انتقلت الوثائق الخاصة بنشاط محاكم التفتيش فى كل من بولونيا ومودينا والبندقية وغيرها من الأماكن إلى حيازة المؤسسات العامة ودور المحفوظات الكنسية، وبينما حظيت المواد المحفوظة فى إيطاليا بالاهتمام فإن الملفات المتناثرة خارج إيطاليا لم تحظ إلا بقدر ضئيل من الاهتمام.

وتتضمن هذه الوثائق ملفات ضخمة أعدت أثناء استجواب الأساقفة الفرنسيين المشتبه فى إيمانهم بالمذهب البروتستانتى. ويذهب بعض الدارسين إلى أن أهمية هذه الملفات ترجع إلى احتوائها على الحملات التى شنها فى إيطاليا أنصار الملك هنرى نافار فى أول عقد التسعينيات من القرن السادس عشر. والجدير بالذكر أن بابا روما لم يكن بعد قد اعترف به ملكًا على فرنسا. نشأ هنرى نافار وترعرع مؤمنًا بالمذهب البروتستانتى، ولكنه أقدم على التحول إلى المذهب الكاثوليكى حتى يضمن اعتلاء العرش بعد وفاة هنرى الثالث عام ١٥٨٩ . ولكن الكرسى البابوى شك فى دوافعه إلى اعتناق الكاثوليكية. ولجأ أنصار هنرى نافار إلى الدفاع عن شرعية حكمه بطريقة غريبة. ففى ٢٢ مايو ١٥٩٠ تقدم خادم فى بيت سانتا سفيرنيا أمام الكرسى البابوى فى روما كى يدمغ رجل دين إيطالى بارز هو المونسينور فيراتينو متهمًا إياه بالاحتفاظ بصورة هنرى نافار مرسومة فى شبابه ونضارته وإطلاع الزوار عليها، وكتب فى أسفل الصورة المرسومة عبارة مفادها أن هنرى ملك فرنسا الشرعى. وأيضًا أبلغ هذا الشاهد محكمة التفتيش بأن نفرًا من علية القوم كانوا يعرضون نسخًا من هذه الصورة من شرفات منازلهم، أو أثناء وقوفهم على حافات عرباتهم الأنيقة التابعة للسفير الفرنسى وهى تسير فى عرض لافت للنظر فى ميدان نوفانا المزدحم والأماكن الأخرى المكتظة بالجمهور. واستند المكتب المقدس لهذه المعلومات كى يبدأ تحقيقه مع أصحاب المكتبات والرسامين فى المدينة. وشهد نحات بأن شخصًا مجهولًا أحضر إليه نسختين من هذه الصورة، وطلب منه أن يحفر عليها باللغة اللاتينية «هنرى الرابع هو ملك فرنسا ونافار بسماح من الله». ودل المزيد من البحث والاستقصاء مع صاحب مكتبة على أن شخصًا أعطاه هذه الصور التى كان يبيعها علنًا. واعترف بشرائه هذه الصور من تاجر إيطالى منذ أكثر من عام. ولكن صاحب المكتبة أنكر معرفته بهوية صاحب الصورة وعبر عن اعتقاده بأنها لشخصية عسكرية عظيمة.

وفى أواخر القرن السادس عشر، كانت الإمبراطورية العثمانية تمتد إلى الشمال فى أوروبا الشرقية. واعتاد القراصنة المسلمون القادمون من شمال أفريقيا أن يشنوا هجومًا خاطفًا على سواحل إيطاليا الجنوبية، الأمر الذى أدى إلى أسر واستبعاد آلاف المسيحيين الذين لم يتمكنوا من الفكاك من الأسر أو العودة إلى ديارهم. غير أن المسلمين أطلقوا سراح البعض منهم مقابل فدية، وتمكن البعض الآخر من الهرب، وقد درجت محاكم التفتيش على استجواب هؤلاء العائدين إلى العالم المسيحى عند رسوهم على الشواطئ الإيطالية. وتدل ملفات الأحكام التى تحتفظ بها كلية ترينيتى فى أرشيفها بجامعة دبلن والتى تتناول الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢ و١٦٠٣ على عنايتها الفائقة تحسبًا لردة هؤلاء المسيحيين العائدين من أسرهم إلى الإسلام.

ودائمًا ما تذرع المشتبه فى سلامة كثلكتهم بأنهم نبذوها ظاهريًا وتحولوا إلى الإسلام حتى يتحاشوا سوء معاملة سادتهم المسلمين لهم، كما أنهم يؤكدون أنهم ظلوا «كاثوليك» فى قرارة أنفسهم. ولكن الكنيسة كانت تأخذ كلامهم بحذر. وبطبيعة الحال فرضت عليهم محاكم التفتيش عقوبة الندم، كما لقنتهم من جديد مبادئ المذهب الكاثوليكى. وأعلن المحققون أنهم على استعداد لقبول الأفراد الذين يغادرون بمحض إراداتهم بلاد المسلمين، والذين اضطرتهم ظروفهم إلى اعتناق الإسلام فى وقت باكر للغاية، وبطبيعة الحال كانت العقوبة المفروضة على المتحولين إلى الإسلام أنكى وأشد من العقوبة المفروضة على من يشتبه فى تحولهم إلى الإسلام. وكان المسيحيون الذين أرغمهم القراصنة فى شمال أفريقيا على اعتناق الإسلام، وسخروهم فى التجديف وتسيير السفن يلقون فى محاكم التفتيش معاملة أقل فى وطأتها من المسيحيين الذين أسلموا وأسند إليهم المسلمون وظائف مسؤولة مثل العمل فى المدفعية وكبحارة، بل كربان للسفن أحيانًا، وقد اشتكى الفرسان فى جزيرة مالطا من أن المحققين أطلقوا سراح كثير من المسيحيين الذين ادعوا أنهم تخلوا عن إسلامهم، فاغتنموا فرصة الحرية والعفو عنهم ليعودوا طواعية إلى ممارسة القرصنة التى تجلب لهم المال الوفير، مثل چان فابر الفرنسى الذى قدمه المكتب المقدس إلى المحاكمة عام ١٥٩٣.

وفى نهاية القرن السادس عشر، انشغلت محاكم التفتيش فى روما مقر الكرسى الباباوى بهدف استعادة إلى المذهب الكاثوليكى الذين نبذوه، أو نبذه أجدادهم. ولكن هؤلاء حضروا بأعداد قليلة تعد على أصابع اليد من كل أنحاء أوروبا، مثل أتباع أريوس القادمين من ترانسلڤانيا، ومثل أتباع المذهب البروتستانتى المتشدد المعروف بالكالڤينية القادمين من أسكتلندا. وكان هؤلاء القادمون يسلكون طرقًا وعرة للوصول إلى روما التى استقبلتهم كنيستها الكاثوليكية مثل الأبناء الضالين الذين حدثنا السيد المسيح عنهم. وفسر بعضهم عودتهم إلى حضرة الكنيسة الكاثوليكية بقدرة التبشير الكاثوليكى على التأثير فى النفوس. فعلى سبيل المثال جاء إلى روما من أسقفية كانتربرى بإنجلترا شاب فى السابعة والعشرين من عمره يدعى توماس بوسبريدج، الذى عاد إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، ليعلن فى روما يوم ٢٠ أبريل ١٥٨٢ أنه نبذ هرطقته بشدة تأثره ببلاغة الشهيد أدموند كامبيون، وقدرة هذا الشهيد العظيمة على تحمل المكاره. وقامت الكلية الإنجليزية فى روما برئاسة الكاردينال ويليام آلن بمساعدة محاكم التفتيش على مدى عدة سنوات فى سعيها للتوفيق بين الكنيسة وبين هؤلاء التائبين. واضطلعت الكلية الإنجليزية فى روما بإعطاء دروس لهؤلاء العائدين إلى حظيرة المذهب الكاثوليكى بهدف توعيتهم بهذا المذهب.

وأيضًا تخبرنا الملفات التى تحتفظ بها كلية ترينيتى عن رجل قادم من نورماندى، زجت به

سلطات نابولى فى السجن عام ١٥٨٩ لأنهم سمعوه يصيح قائلًا: إن هناك قدرًا من الإحسان فى إنجلترا البروتستانتية فى عهد الملكة إليزابيث أكثر من إيطاليا الكاثوليكية فى ظل النظام البابوى. وعند استجوابه قال هذا الرجل إنه أراد زيارة المقدسات الكاثوليكية فى جنوب إيطاليا، وحاول أن يستجدى من الناس ما يسد رمقه، ولكنهم أولوه ظهورهم. وعلى أية حال كان بعض الأوروبيين يتوقون إلى زيارة إيطاليا لعدة دوافع منها مشاهدة آثار روما القديمة، والتوفر على دراسة القانون فى جامعات بولونيا وپادوا العظيمة. ولكن المؤرخين لا يستطيعون أن يعرفوا على وجه التحديد الشريحة الاجتماعية التى ينتمى إليها هؤلاء الزوار الأوروپيون الذين جاؤوا إلى إيطاليا فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر.

وتدل الملفات التى تحتفظ بها كلية ترينيتى بجامعة دبلن على أن محكمة التفتيش الرئيسية التابعة للمكتب المقدس كانت لديها شبكة من المحاكم المحلية التى زودت هذا المكتب بالمعلومات الخاصة بتحركات الأفراد المشتبه فيهم، وكانت التقارير التى ترسلها هذه المحاكم المحلية، تشمل وصفًا تفصيليًّا لأجسام هؤلاء المشتبه فيهم. وتدل التعليمات التى تلقاها محقق محكمة تفتيش فلورنسا على ضرورة وضع هؤلاء المهرطقين تحت الرقابة المشددة حتى لا يبشروا بهرطقاتهم الذميمة.

ويبين لنا فاينز موريسون الذى ترك فى كتابه «رحلات» المنشور فى لندن عام ١٦١٧ وصفًا شائقًا لرحلاته فى شبه الجزيرة الإيطالية، ويصف شعوره بعدم الارتياح فى روما فى فترة الصوم الكبير السابق لعيد الفصح فى عام ١٥٩٤، عندما كان القساوسة يأتون إلى حانات هذه المدينة زرافات لتسجيل أسماء زوارها بهدف معرفة الذين أخذوا المناولة فى ذلك الوقت المقدس من العام. وكان موريسون أثناء تجواله فى إيطاليا يدعى أنه فرنسى أحيانًا وهولندى أحيانًا أخرى. ومن الواضح أن محاكم التفتيش الإيطالية آنذاك كانت تخضع للسلطة العلمانية أو المدنية. وبوجه عام تعين على المكتب المقدس الحصول على موافقة هذه السلطة المدنية قبل قيامه بالقبض على المشتبه فيهم، حيث إن المكتب المقدس لم يكن باستطاعته أداء عمله بدون تعاون السلطة المدنية معه.

والجدير بالذكر أن آلاف الإيطاليين فى القرن السادس عشر، قاموا بزيارة بؤر البروتستانتية فى بلادهم. كما أن حب استطلاعهم جعلهم يزورون الشمال الإيطالى حتى يروا بأنفسهم مظاهر المروق والتمرد الدينى الذى طالما سمعوا عنه. وكانت جنوة محط أنظار هؤلاء الزوار، وتدل المحاكمات الكثيرة التى أجرتها محاكم التفتيش للأشخاص العائدين من زيارة الشمال الإيطالى على أن الكثيرين منهم استهدفوا فى رحلاتهم زيارة مواطن المذهب البروتستانتى المتشدد المعروف بالكالڤينية ومراقبة أسلوب هؤلاء البروتستانت فى العيش.

مصادر محاكم التفتيش وفوائدها

نشر أندريا دبل كول بحثًا مهمًا، جاء فيه أن معظم الباحثين فى محاكم التفتيش دأبوا على قراءة ملفات المحاكمات بمعزل عن بقية الوثائق ذات الصلة بهذه المحاكم. والجدير بالذكر أن الوثائق الخاصة بهذه المحاكم ذات صبغة قانونية، الأمر الذى يشكل عائقًا أمام تفسيرها على نحو صحيح.

ويلقى بعض الباحثين ظلالًا من الشك حول جدوى الشهادة التى تتلى فى محاكم التفتيش عن الساحرات بوجه خاص، وكذلك جدوى الأقوال الواردة على ألسنة المتهمات بالسحر. وقد دعا بعض المسؤولين فى المكتب المقدس إلى تحرى الدقة قبل إصدار الأحكام الخاصة بالشعوذة. فنحن كثيرًا ما نرى المكتب المقدس يحذر محاكم التفتيش من ضرورة تجنب إعطاء صورة غير دقيقة لما يتم فى المحاكمات. فهناك على سبيل المثال خطاب وجهته الهيئة الرومانية بتاريخ ٧ مارس ١٦٢٦ إلى موظفيها فى سالوزو لتنبيههم فى المستقبل إلى ضرورة تسجيل ما يدور فى المحاكمات باللغة الدارجة وليس باللغة اللاتينية. فضلًا على ضرورة التركيز على أهم النقاط الواردة على لسان الشهود والمتهمين. ولهذا تخلى المسجلون والكتبة عن اختزال محاضر الجلسات ونقل كل ما يدور فى هذه الجلسات بالحرف الواحد.

لقد كان المحققون فى حالة قضايا السحر والشعوذة على وجه الخصوص يميلون إلى لى عنق شهادات الشهود كى تتفق مع أفكارهم وأحكامهم المسبقة، وتنطوى مثل هذه التحيزات المسبقة على إدانة القضاة الذين يفتقرون إلى الخبرة طبقًا لما جاء فى الكتاب الذى وضعه مؤلف مجهول الهوية بعنوان «تعليمات»، وهو كتاب ذاع صيته بين محاكم التفتيش المحلية. وينحى كتاب «تعليمات» باللائمة على المحققين الذين يتهمون كل من يمارس السحر بالردة إلى الشيطان، ومن ثم يقومون بإرغامهم على الاعتراف بأشياء لم تقع، بل أشياء لم تخطر لهم على بال.

ويرى بعض الباحثين أن الإدانات والأحكام قد تعوض بعض الشيء عن محاضر المحاكمات التى دمرت فى باريس عقب هزيمة نابليون وسقوطه. وقد حظيت الإدانات بقسط وافر من الوصف الدقيق والمستفيض الوارد فى وثائق أسقفية نابولى. وبالنظر إلى أن هذه الأحكام تعطينا ملخصًا مفصلًا للتهم الموجهة ضد المتهم، فإنها غالبًا ما تعتبر بديلًا مرضيًا عن وثائق المحاكمات الضائعة. وكان المحققون يتلون الأحكام وتراجع المتهمين عن التهم الموجهة إليهم من فوق أدراج الكاتدرائيات، أو أثناء القداديس المقامة فى الكنائس أمام حشد كبير من الحاضرين وفى نفس البلد الذى ارتكبت فيه المعصية. وفى روما كانت كنيسة سانتا ماريا سويرا مينرفا المكان الذى

تقام فيه هذه الاحتفالات. ولكن الإجراءات فى بعض الحالات ولأسباب متنوعة كانت تتخذ فى جلسات خاصة.. وكان هذا يحدث عندما تكون الجرائم المرتكبة سببًا فى إحراج الكنيسة، مثل حالات كهنة الاعتراف الذين يستغلون اعتراف بعض السيدات بممارسة الزنا إلى جانب قضايا السحر والشعوذة. فقد أمرت الكنيسة محاكم التفتيش بعدم الخوض فى تسجيل تفاصيل الممارسات السحرية التى تمارس؛ خشية أن تنتقل عدواها إلى جمهور الحاضرين. وأحيانًا كانت محاكم التفتيش تعفى علية القوم إذا كانت جرائمهم من النوع المخفف وتابوا عنها.

وفى القرن السادس عشر، جرت العادة أن تطلب روما من محاكم التفتيش فى الأقاليم والمناطق النائية موافاتها بتقارير مفصلة عن المحاكمات، كما طلبت منها أن تنتظر ورود التعليمات لها من روما قبل إصدار الأحكام. وبسبب حرص محكمة التفتيش المركزية فى روما على أن تتبع فروعها فى الأقاليم الإجراءات نفسها، نرى أن هذه المحاكم الفرعية تحيل إلى مقرها الرئيسى فى روما سائر القضايا غير العادية بحيث تنظر فقط القضايا العادية والمألوفة.

وتحتفظ كلية ترينيتى بجامعة دبلن بمجموعة كبيرة للغاية من الأحكام التى أصدرتها محاكم التفتيش. ولكن عددًا محدودًا من هذه الوثائق رأى طريقه إلى النشر، وهى الوثائق التى اضطلع بنشرها رجل الإكليروس الإنجليكانى ريتشارد جينجز الذى سعى إلى اقتنائها بوصفه ممثلًا للكلية فى منتصف القرن التاسع عشر. وقام كارل بنوات بإعداد أول مجلد، يضم الوثائق التى تغطى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٥٦٧، ثم جاء أمين مكتبة كلية ترينيتى ت. ك. أبوت ليعد قائمة بالمخطوطات الموجودة فى كلية ترينيتى.

وتحتفظ كلية ترينيتى بدبلن أيضًا بمرشد يهدى المحققين فى محاكم التفتيش إلى التطبيق السليم للقوانين. ويذهب بعض العلماء إلى أنه ينبغى على الدارسين ألا يأخذوا مثل هذا المرشد على عواهنه وأن يستشهدوا بالمرشد الذى أصدر إليزيو ماسينى طبعته الأولى فى عام ١٦٢١ وكيف أن معده انتظر أربع سنوات قبل أن يضيف إلى الكتاب فصلًا يناقش السحر. حدث هذا التجاهل المؤقت رغم كثرة قضايا السحر المنظورة أمام محاكم التفتيش آنذاك.

وقد وصف أنطوان دوندين بدقة بالغة البحوث الباكرة التى تعالج هذا الموضوع، ونحن نطالع نبذات عن سيرة حياة مؤلفيها فى كتاب ألفه فون شولت، وكذلك فى مؤلفات الفرنسيسكان والدومنيكان، فضلًا على أن البيبليوجرافيا التى أعدها فان دير فيكين تحتوى على الكثير من منشورات هاتين الطائفتين.

والجدير بالذكر أن المحلف الإسپانى فرنسيسكو بيفيا تمكن من جمع عدد كبير للغاية من هذه النصوص ليعيد نشرها فى عام ١٥٨٤ فى مجلد واحد ضخم مع تعليقاته عليها. ولا بد فى هذا الصدد من الإشارة إلى مجهودات العالم الحجة فى محاكم التفتيش هنرى تشارلس لى، وچوزيف هانس فى نشر وثائق متصلة بهذا الموضوع.

ولسوف نعنى فى هذا المقام بالنصوص المستخدمة كدلائل كى تعمل محاكم التفتيش بها فى القرنين السادس عشر والسابع عشر.. ويلاحظ أن عددًا من الكتب المأخوذة من أصل إسپانى طبعت فى إيطاليا فى هذه الفترة، ويحمل واحد من هذه الأعمال عنوان «ريبرتوار محاكم التفتيش».. وينسب هذا العمل إلى مؤلف مجهول الهوية من بلنسية فى القرن الخامس عشر. وقد تم نشره لأول مرة عام ١٤٨٤ فى بلنسية، ثم نشر فى البندقية فى عامى ١٥٧٥ و ١٥٨٨ مع تعليقات متفقهة لاثنين من رجال القضاء الإيطاليين. أما الدليل الآخر الذى يفوق الدليل الأول فى ذيوعه وشهرته والذى يحمل عنوان «دليل محاكم التفتيش» فهو من تأليف محقق أراجون الإسپانى الشهير نيكول إيميريك. وقد أعيد نشر هذا الدليل عام ١٥٧٨ فى روما كما أعيد نشره فى مناسبات أخرى متعددة فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر. واضطلع فرنسيسكو بيفيا بتحرير هذه الطبعات الأخيرة، ومن أبرز المؤلفين الإسپان الذين نشروا دليلهم إلى محاكم التفتيش فى إيطاليا فى أكثر من مناسبة چوان دى روچاس، وچاكوبو دى سيمانكاس (المتوفى عام ١٥٨٣) وسباستيان رساليليس (المتوفى عام ١٦٦٦). والذى لا شك فيه أن بيفيا بصلاته بالهيئات الكنسية كان مؤهلًا للحديث عن محاكم التفتيش الإيطالية. فضلًا على أنه اشتهر بتعليقاته المستفيضة على دليل إيميريك، كما اشتهر بقدرته على تطويع كتابات قدامى المؤلفين الإسپان حتى تتفق وتتواءم مع الظروف والاستخدامات الإيطالية. والجدير بالذكر أنه رغم وجود قواسم مشتركة من الناحية القانونية بين محاكم التفتيش الإسپانية والإيطالية فإن هناك خلافات بينها فى النواحى المذهبية والقضائية والتنظيمية. فقد جرت العادة فى إسپانيا على وضع ممتلكات المتهم تحت الحراسة بمجرد القبض عليه، أما فى إيطاليا فقد كان الأمر مغايرًا. وتختلف محاكم التفتيش عن محاكم التفتيش الإسپانية فى أمر آخر، فطبقًا للقانون الإسپانى كان المستشارون الملحقون بالمحاكم يستعرضون إجراءات المحاكمة فى سياقها العام بما فى ذلك أسماء الشهود الذين يقيمون الدعوى على المتهم قبل تعبير هؤلاء المستشارين عن رأيهم، فى حين أن المحاكم الإيطالية كانت تحجب أسماء الشهود. ومن الفروق أيضًا أن محاكم التفتيش الإسپانية كانت تعتبر شهادة القاصر لاغية ما دام محاميه غائبًا، فى حين أن محاكم التفتيش الإيطالية لم تر داعيًا لتعيين مثل هذا المحامى. وتدل الممارسات الإيطالية على تعيين محام للدفاع عن المتهم حتى إذا كان هذا المتهم قد اعترف بذنبه. أضف إلى ذلك أن نظام

محاكم التفتيش الإيطالية كان يعتبر تعدد الأزواج نوعًا من المروق والهرطقة، ومن ثم يجب على محاكم التفتيش النظر فيه، فى حين أن محاكم التفتيش الإسپانية تميل إلى استبعاد تعدد الزوجات من دائرة الهرطقة، ولهذا رأت أن محاكمتهم من اختصاص السلطة المدنية والعلمانية.

ورغم أن الدلائل (أى الكتب الإرشادية) الإسپانية إلى محاكم التفتيش كانت كثيرًا ما تطبع فى إيطاليا، فلا أحد يعرف على وجه اليقين إذا كانت محاكم التفتيش الإيطالية استخدمتها أم لا. ودعت جملة عوامل إلى طباعة الدلائل الإسپانية فى إيطاليا، منها تخلف الطباعة فى إسپانيا وتقدمها فى إيطاليا، ويبدو أن الدليل المعروف باسم الريبرتوار كان يوزع فى إيطاليا، بدليل أن رجلين من رجال القانون الإيطاليين قاما بتحريره. فضلًا على أن الطبعات التى أصدرها بيفيا لدليل إيميريك الإسپانى كانت تستخدم على نطاق واسع. وكذلك حظيت كتابات سيمانكاس بمنزلة رفيعة فى روما.

ومن الغرابة بمكان أن ترى بعض الدلائل غير الموثوق بها طريقها إلى النشر فى إيطاليا، فى حين أن بعض الكتابات التى لا شك فى قيمتها بقيت على شكل مخطوطات. فعلى سبيل المثال نجد أن كتاب «تطبيقات» الذى وضعه اثنان من كبار الموظفين فى المكتب المقدس، هما الكاردينال ديزديديو سكاجليا (المتوفى عام ١٦٣٩)، وفرنسيسكو مينا (المتوفى عام ١٦١٢) ذاع فى محاكم التفتيش الإقليمية، ورغم ذلك فإن أعمالها لم تر طريقها إلى النشر فى حياتها. ومن أكثر المؤلفين ذيوعًا وشيوعًا بين معاصريهم بينا، وكارينا، وبروسبيرو فاريناكى.

ويمكننا أن نستنتج من تكرار إعادة طبعها أن بعض الأعمال حظيت بالذيوع والانتشار أكثر من سواها فى القرن السابع عشر، مثل دليل بينا، والترسانة المقدسة لماسينى، والبحث لكارينا.

ويؤكد الباحثون أن المؤلفين آنذاك لم يجدوا أدنى غضاضة فى الاقتباس بحرية واستفاضة من أعمال الغير مثل الاقتباس المستفيض الذى لجأ إليه ديزديديو سكاجليا فى كتابه «تطبيقات» فى كتابات عمه ديزديديو، ومن كتاب الترسانة الذى ألفه ماسينى. كما أن كاتبًا من فلورنسا هو چيوفانى باتستا نيرى ترجم مخطوط ديزديديو المكتوب بالعامية إلى اللغة اللاتينية ونسبه إلى نفسه بعد نشره فى فلورنسا عام ١٦٨٥.

وألحق المحقق أومبرتو لوكاتى الذى اضطلع بمهام وظيفته فى كل من بافيا وبياسترا بدليله إلى محاكم التفتيش المنشور فى روما عام ١٥٧٠ - عددًا من القضايا الفعلية التى نظرتها محكمة تفتيش بياسترا وآراء المستشارين حولها، ولكنه أورد المتهمين فيها تحت أسماء مستعارة. وأيضًا استمد المحقق قيصر كارينا (المتوفى فى ١٦٥٩ والذى عمل فى محاكم كريمونا العلمانية والدينية) مادة كتابه المهم «مبحث عن محاكم تفتيش المكتب المقدس (المنشور لأول مرة عام ١٦٣١)» من

تجربته فوق منصة القضاء. وهو بحث بالغ الفائدة فى المقارنة بين الإجراءات التى تتخذها المحاكم العلمانية أو المدنية، والإجراءات التى تتبعها محاكم التفتيش وخاصة فيما يتعلق بقضايا السحر الذى تصدت له المحاكم العلمانية ومحاكم التفتيش بكل قوة وحسم. وكذلك تبين التعليقات المستفيضة والشاملة والموثوق بها التى أضافها فرنسيسكو بينا إلى دليل محاكم التفتيش الذى ألفه المحقق إيميريك الفروق بين تعاليم وممارسات هذه المحاكم فى العصرين الوسيط والحديث. ولم تفت بينا أية فرصة لتوضيح ما طرأ على محاكم التفتيش من تطور وتغير منذ وقت إيميريك حتى وقت بينا نفسه. وترجع أهمية الدراسة المقارنة التى أجراها بينا الإسبانى المولد والنشأة، والذى استغرق فى أداء واجباته الكهنوتية فى روما، إلى أنها حجة فى الفروق بين المذاهب والممارسات الإسبانية ونظائرها الإيطالية. ومن الناحية النظرية البحتة، فإن دلائل محاكم التفتيش توضح لنا الإجراءات التى كان ينبغى على هذه المحاكم اتباعها. ولكن النظرية فى أحوال كثيرة كانت شيئًا يختلف عن الممارسة الواقعية. فضلًا على أن هذه الدلائل تضاربت وتناقضت فى بعض النقاط كما اختلف رجال القانون فيما بينهم فى الرأى.

ومن الأمور الخلافية التى كانت موضع جدال رجال القانون التساؤلات الآتية: إذا تقدم شخص من تلقاء نفسه إلى محكمة التفتيش ليعترف أمامها بذنبه دون أن تقوم باستدعائه، فهل يحق للمحقق النظر وحده فى أمره دون أخذ رأى الأسقف؟ وهل يمكن للكاثوليك أن يتناقشوا مع المهرطقين؟ وهل يمكن إرغام القاضى المدنى أو العلمانى على تنفيذ الحكم الذى يصدره المكتب المقدس إذا لم يكن قد اطلع بنفسه على محاضر المحاكمة؟ وإذا تابت متهمة بالسحر ورجعت عن ضلالها، فهل يصح تسليمها إلى الذراع العلمانية لتنفيذ الحكم الصادر ضدها؟. وفى مبحثه يخبرنا الكاردينال فرنسيسكو أنيرى عن قائمة طويلة من الفقهاء المتبحرين فى قوانين محاكم التفتيش الذين يذهبون إلى أن السحرة التائبين لا يجوز تسليمهم إلى الذراع العلمانية لتوقيع العقاب عليهم. غير أن البابا جريجورى الخامس عشر (١٦٢١ ـ ١٦٢٢) اعترض على هذا الرأى فى بحث نشره عام ١٦٢٣.

وتشير الدلائل إلى محاكم التفتيش التى بقيت على مر الزمن على أن مؤلفيها يوجهون الانتقادات إلى بعضهم البعض. فالمؤلف بينا على سبيل المثال يصف فى تحليله للآراء التى يطرحها كاميلو كامبيجى بشأن سلطة الأسقف وصلاحية المحقق بأنها آراء تدعو إلى التشويش والبلبلة. فضلًا على أنه فى موضع آخر يرفض رفضًا باتًا الآراء التى يتضمنها كتاب «الريبرتوار» والذى يذهب إلى أنه يمكن للعقوبة البدنية أن تكون بديلًا عن الغرامة فى حالة عجز الشخص المسىء عن

دفعها. ثم إنه يعبر عن عدم موافقته على قسوة الأحكام الصادرة ضد المتهمين. والجدير بالذكر أن كلًّا من بينا وكارينا رفضا رأى أنتونيوس ديانا القائل بأنه يمكن لمحكمة التفتيش إرغام الشاهد على الشهادة ضد نفسه؛ لأن مثل هذه الشهادة تتعارض مع القانون الطبيعى.

ومن الجلى أن محاكم التفتيش كما أسلفنا لم تعتمد فى أحكامها وتفسيرها للقانون على مصدر واحد، فقد تعددت هذه المصادر بتعدد الدلائل المنشورة، رغم أن عددًا من هذه الدلائل حظى بتقدير السلطات الدينية، مثل دليل بينا ودليل سيمانكاس ورغم تكرار نشر دليلى ماسينى وكارينا فى وقت لاحق، وذيوع مخطوطة «التطبيق» التى ألفها دزديديو سكاجليا، فيعنى هذا أن المحققين الطليان كانوا على راحتهم تمامًا فى اختيار المرجع القانونى الذى يستندون إليه متجاهلين ما فى هذه المراجع المختلفة من تضارب وخلاف على الكثير من النقاط.

وتلقى المراسلات والخطابات التى تبادلتها السلطة الكنسية الرومانية مع المحاكم المحلية والمحققين ضوءًا غامرًا على الممارسات الفعلية لهذه المحاكم بعيدًا عن التنظير الذى لا يطبق على أرض الواقع. وتشتمل الوثائق المحفوظة فى كلية ترينيتى بدبلن على أوراق خاصة بعدد من محاكم التفتيش، مثل بولونيا ومودينا وأودين ومالطا وفلورنسا، نستدل منها على أنه كان لزامًا على كل محقق جديد يتسلم مهام وظيفته أن يطلع على سجل وظيفته وعلى الأسلوب الذى ينبغى عليه اتباعه فى أداء مهامها عن طريق دراسة أرشيف المراسلات الخاصة بمحكمته. فعلى سبيل المثال عندما تم تعيين المونسيجنور ريكولو عام ١٦٣٣ كاهنًا فى المكتب المقدس فى نابولى، تلقى التعليمات الآتية من رؤسائه: «عليك القيام بفحص الخطابات التى سطرها المجمع المقدس لمن سبقوك فى شغل الوظيفة، حتى تدرك تمامًا كيف كانت المسائل تعالج فى الماضى، والتى سوف ترشدك عندما تقابلك أمور مماثلة فى المستقبل».

هذه المراسلات توفر للباحث فى محاكم التفتيش بصيرة نافذة فى أسلوب عملها على الطبيعة وليس كما هو وارد فى بطون كتب القانون. لقد أفردت الكتابات القانونية آلاف الصفحات لموضوع استجواب المحققين للمتهمين. ولكن هذه الصفحات على كثرتها تعجز عن تصوير إجراءات الاستجواب بالدقة نفسها التى نستشفها من المراسلات المشار إليها. فهناك خطاب على جانب كبير من الأهمية يبين طريقة اختيار المدافعين عن المتهم. فقد كتب المجمع الأعلى إلى محقق محكمة تفتيش مودينا بتاريخ ٧ مارس ١٦٢٦ يبلغه بما يلى: «جرت عادة المحكمة على السماح للمتهم باختيار ثلاثة محامين للدفاع عنه بحيث يوافق المحقق على أحدهم».

وهناك فرق جوهرى بين المراسلات والدلائل القانونية الخاصة بمحاكم التفتيش، فهذه الدلائل تؤكد على أن المحقق معصوم من الخطأ ولا يأتيه الباطل من خلف أو قدام، فى حين أن المراسلات اليومية بين روما والمحققين ترسم صورة أقل إشراقًا. فكثيرًا ما نرى روما تنحى باللائمة فى تعليماتها إلى الموظفين المحليين فى محاكم التفتيش، وتعبر عن خيبة أملها إزاءهم بسبب تقاعسهم وعدم مبالاتهم. وتحفظ الوثائق سلسلة من الخطابات والرسائل الواردة من روما إلى موظفى محكمة التفتيش فى بولونيا فى عقد السبعينيات من القرن السادس عشر تحثهم على إظهار المزيد من التحمس لعملهم والاهتمام به. ويبينت إحدى الوثائق لوم أحد المحققين وتقريعه لترك مقر عمله بدون إذن، وكذلك لتعيينه فى سلك الإكليروس موظفًا سبقت إدانته. وهناك خطابات أخرى تطلب منه بذل المزيد من الجهد والنشاط وعدم الاشتراك فى الدسائس والمؤامرات وأن يتحمل المسؤولية بنفسه ولا يلقيها على كاهل الموظفين الأدنى منه مرتبة. وكذلك توبخ روما محقق فلورنسا لأنه عين رجلًا أميًّا وسيىء السمعة كراعى كنيسة فى بييترا ساتا. كما أنها تقرع محقق محكمة أودين وتذكره بأنه تأخر لعدة شهور فى تبليغها بأخبار محكمته.

وتحتفظ مكتبة الفاتيكان بالعديد من الرسائل والخطابات التى تعود إلى الفترة من ١٦٢٦ إلى ١٦٢٨ وهى تقع فى ثلاثة مجلدات ضخمة. وتدل هذه الرسائل على مدى الاضطراب الذى تعرضت له المحاكم الإقليمية النائية وعدم اتباعها الإجراءات القضائية السليمة. وكذلك تحتفظ مكتبة أمبروزيانا بنحو ستين ألف رسالة من شأنها أن تلقى الضوء على نشاط محاكم التفتيش فى مدينة ميلانو. فضلًا على ما فى أديرة الرهبان الدومنيكان والفرنسيسكان من وثائق مطبوعة ومخطوطات تلقى الضوء على أنشطة محاكم التفتيش. وترجع أهمية بعض هذه الرسائل إلى أنها تكشف عن تعيين وطرد المحققين فى الفترة من ١٥٠٨ حتى عام ١٥٥٣، كما توضح لنا الأديرة التى كانت محاكم التفتيش تعقد جلساتها فيها.

وتدل الوثائق التى وصلت إلينا على أن بعض الرهبان كانوا نهبًا مقسمًا بين أداء واجباتهم الخاصة بالرهبنة وبين القيام بأعمالهم كمحققين. فنحن نطالع فى خطاب يرجع تاريخه إلى عام ١٥٤٩ اضطرار محاكم التفتيش إلى نقل أحد سجنائها إلى بولونيا؛ لأن المحقق المختص كان مشغولًا بإلقاء محاضراته الدينية فى الدير. ومن ثم لم يكن من السهل عليه الانتقال للتحقيق مع المتهمين فى فيرارا. وكذلك نطالع مرسومًا يعود إلى عام ١٥٨٤ يسعى فيه المجمع الرومانى إلى وضع حد لتأخير المحققين المزمن فى مباشرة أعمالهم وغيابهم المتكرر عن مكان العمل، الأمر الذى اضطر هذا المجمع إلى الحد من أسفارهم ومن تغيبهم، وأمرهم بعدم مغادرة العمل إلا بإذن مسبق.

وفى خطاب يعود تاريخه إلى عام ١٦١٣ نجد كاردينال ميلانو يمنع محقق بولونيا من الاستماع إلى اعترافات الراهبات فى الأديرة المجاورة أمامه؛ لأن هذا خارج نطاق عمله.

وتعتبر التعليمات التى أصدرها الكرسى البابوى سواء كانت مطبوعة أو مخطوطة فى شكل مراسيم، من أهم مصادر المعلومات فيما يتعلق بالتشريعات المنظمة لسير العمل فى محاكم التفتيش، مثل التعليمات الصادرة قبل عام ١٦٢٤ حول محاكمات السحرة. وأيضًا تعتبر المراسيم الصادرة عن الاجتماعات الدورية الأسبوعية فى روما بما تتضمنه من محاضر وقرارات من أهم المصادر التى تلقى الضوء على سير العمل فى محاكم التفتيش، فالكثير من هذه الوثائق يعكس موقف المكتب المقدس من المحاكمات الجارية، ويكشف عن فحوى وطبيعة رسائل السلطة الدينية الأعلى إلى محاكم التفتيش فى الأقاليم. وتقع هذه المراسيم فى مائتين وخمسين مجلدًا. وهذه الوثائق تغطى الفترة من ١٥٤٦ إلى ١٦٨٢ وهى لا تزال محفوظة فى المكتب المقدس فى روما بعيدًا عن فضول الباحثين والدارسين باستثناء قلة ضئيلة منهم. وإلى جانب ذلك هناك مجموعة أقل من الوثائق لا تزال موجودة فى مكتبتى الفاتيكان وكاسانتيس.

أضف إلى ذلك أن كتابات المعاصرين لمحاكم التفتيش تزيد من معرفتنا بها رغم كل ما يشوبها من أوجه القصور. وتعطينا مثل هذه الكتابات صورة عن الملاحقة المحمومة للمهرطقين والمجدفين فى بولونيا فى باكورة عشرينيات القرن السابع عشر. وكذلك تعتبر أوصاف «الأعمال الإيمانية» مصدرًا مهمًّا من مصادر معرفتنا بمحاكم التفتيش. حتى أقوال وكتابات القساوسة الذين رافقوا المحكوم عليهم بالإعدام حتى آخر لحظة فى حياتهم من أجل حثهم على التوبة والاستغفار قمينة بأن تضيف إلى معلومات الدارسين عن محاكم التفتيش. وحتى عندما اشتبك القضاة المدنيون فى صراعهم مع المحققين والمكتب المقدس، أثرى ذلك معرفتنا بمحاكم التفتيش ونحن نطالع مثل هذه المعلومات النافعة فى الأرشيف الخاص بالقضاة المدنيين فى مدينة البندقية، كما أن الدارسين يفيدون من الوثائق الخاصة بمدينة لوكا التى منعت محاكم التفتيش من دخول أراضيها.

دراسة إحصائية عن محاكم التفتيش الإيطالية فى الفترة من القرن السادس عشر حتى الثامن عشر

من نافلة القول أن محاكم التفتيش الإيطالية والفرنسية لم تحظ من جانب الدارسين بالاهتمام نفسه الذى حظيت به محاكم التفتيش الإسبانية. ويرجع هذا إلى عدة أسباب لعل أهمها اكتشاف ملخصات فى كل القضايا المنظورة أمام محاكم التفتيش الإسبانية وعددها نحو أربعة وأربعين

ألف قضية فى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٧٠٠، الأمر الذى أتاح للباحثين والدارسين فرصة ذهبية لتصنيفها والتوفر على دراستها، فى حين أن محاكم التفتيش الإيطالية مبعثرة للغاية فى أيرلندا وبلچيكا وروما، لدرجة أن روما لا تحتفظ إلا بجانب ضئيل من الوثائق الأصلية. ولا غرو فقد عمل نابليون فى وثائق المكتب المقدس نهبًا وسلبًا. كما أن محاكم التفتيش المحلية فى كل من فلورنسا وميلانو وپاليرمو تعرضت لأعمال الشغب.

ورغم هذا فليس هناك ما يدعو الباحثين إلى التشاؤم؛ حيث إن روما وأجزاء كثيرة من إيطاليا لا تزال تحتفظ بالكثير من الوثائق. وقد تمكن الباحثون فى موضوع الانشقاق الدينى فى الكنيسة الكاثوليكية فى إيطاليا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر من التوفر باستفاضة على دراسة الوثائق الموجودة فى بولونيا والبندقية ومودينا وأودين والاستفادة منها. كما أماط الباحثون النقاب عن كثير من السجلات الخاصة بمحاكم التفتيش فى كل من سيينا وپيزا وفلورنسا وريجيو. ولكن هذه الوثائق لم ترق فى وفرتها إلى ما تضمنته الملفات الإسپانية. ومن دلائل هذا القصور أن بولونيا مثلًا تحتفظ بكثير من المراسلات الخاصة بمحاكم التفتيش، ولكنها تكاد تخلو من محاضر المحاكمات، فى حين أن مودينا تحتفظ بعدد كبير من المحاكمات غير المنظمة أو المفهرسة. ورغم هذا فإنه من حسن الحظ أن بقيت ملفات عدد ضئيل من محاكم التفتيش الإيطالية سليمة وكاملة ومفهرسة فهرسة جيدة. أكثر هذه الملفات وأهمها موجود فى سانت أوفيزيو فى البندقية التى تحتوى على مائة وخمسين ملفًّا للمحاكمات، ألحق بها فهرس مخطوط يشمل حالات نحو ٣٦٠٠ متهم فى الفترة من ١٥٢٧ حتى ١٧٩٤. فضلًا على أن محكمتى أكويليا ـ وكونكورديا تحتفظان بسجلات ووثائق كاملة وسليمة تغطى الفترة من ١٥٥٧ حتى ١٧٨٦ تشمل حالات ٢١٠٠ متهم. وفى جنوب شبه الجزيرة الإيطالية سمح المكتب المقدس فى ناپولى للدارسين بالاطلاع على كنوزها منذ عام ١٩٧٠. وهناك نجد فهرسًا حديثًا يضم ثلاث آلاف حالة تقريبًا فى الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٧٨٠. وهناك كذلك جزيرة صقلية التى أعادت تنظيم محكمة التفتيش فيها بعد أن نجح الإسپان فى الاستيلاء عليها وضمها إلى أراجون، واستمرت هذه المحكمة فى حفظ سلسلة تكاد أن تكون كاملة فى ملخصات القضايا المنظورة بعد عام ١٥٣٧. وهى تتناول حالات نحو ٣٢٠٠ شخص قدموا إلى المحاكمة أو أدينوا فى الفترة من ١٥٤٠ حتى ١٧٠٠. وجميع هذه المحاكم تقدم لنا نحو ١٢ ألف قضية تم نظرها فى أكثر من مائتين وخمسين عامًا.

لم تكن محكمة تفتيش صقلية بطبيعة الحال محكمة إيطالية. ولهذا لم يكن من الغريب أن تختلف فى نظامها عن سائر المحاكم فى إيطاليا. ولكن محكمة تفتيش البندقية اختلفت عنها رغم كونها

محكمة إيطالية. ومن مظاهر اختلافها أنها اشترطت أن يكون تعيين أعضائها من أهل هذه المدينة. وثمة فرق آخر مهم يتلخص فى أن المحاكم المدنية (أو العلمانية) فى البندقية رفضت الاعتراف بأى اتهام أو أية شهادة صادرة عن أية محاكم خارج نطاق جمهورية البندقية. كما أنها رفضت فرض الحظر على ممتلكات المهرطقين المدانين. ولعل أهم فرق ميز محكمة تفتيش البندقية عن غيرها من محاكم التفتيش الإيطالية يتمثل فى أن المحاكم العلمانية نافست محاكم التفتيش فى ممارسة صلاحيتها فى نظر الكثير من القضايا الخاصة بتعدد الأزواج والتجديف والشهادة الزور إلى جانب شبهة الاشتغال بالسحر.

وعلى أية حال فلا مناص من الاعتراف بأن الصراع بين محاكم التفتيش والمحاكم المدنية فى إيطاليا لم يقتصر على جمهورية البندقية، فكثيرًا ما كان حكام إيطاليا المدنيون يعرقلون أعمال محاكم التفتيش، والجدير بالذكر أن نابولى التى كانت إسبانيا تراقب عن كثب مجريات الأمور فيها لرصد الامتيازات البابوية، حدثت فيها أحداث شغب عندما أنشئت محكمة تفتيش فيها عام ١٥٤٧. ولكن محاكم التفتيش كانت بطبيعة الحال فى أوج سطوتها فى المناطق التابعة للكنيسة الكاثوليكية.

بلغ نشاط محاكم التفتيش فى أكويليا ـ كونكورديا ونابولى والبندقية عنفوانه فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر، كما أنها بلغت ذروة نشاطها بالتحديد فى الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٦١٠، أما فى نابولى فقد بلغت هذه المحاكم ذروة نشاطها فى عقد التسعينيات من القرن السادس عشر، حيث قدم أكثر من أربعمائة متهم إلى المحاكمة أعقبه تقديم أكثر من ثلاثمائة متهم فى الفترة من ١٦٠١ إلى ١٦١٠. أما محاكم التفتيش فى أكويليا كونكورديا فبلغت ذروة نشاطها فى الفترة من ١٦٠١ حتى ١٦١٠؛ حيث قدمت ٣٨١ متهمًا إلى المحاكمة، ثم أعقبها فترة أخرى تمور بالنشاط فى عقد التسعينيات من القرن السادس عشر حتى قدم ٢٨٢ متهمًا إلى المحاكمة.

والجدير بالذكر أن فهرس محاكم التفتيش التزم الصمت فى الفترة من ١٥٩٣ حتى ١٦١٦ باستثناء عام ١٦١٠ الذى شاهد نشاطًا ملحوظًا من جانب هذه المحاكم. كما أن نشاطها بلغ ذروته فى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر؛ حيث بلغ عدد المقدمين إلى المحاكمة أكثر من ٤٤٠ شخصًا. وكذلك ازداد نشاطها بصورة واضحة فى عامى ١٥٩١ ـ ١٥٩٢، وعام ١٦١٠.

ونلاحظ وجود تفاوت شديد فى عدد المقدمين إلى محاكم التفتيش الآنفة الذكر بالإضافة إلى محكمة تفتيش صقلية. ففى البندقية انخفضت أعداد المقدمين إلى محاكم التفتيش بعد عام ١٦٢٠، فبعد أن كان متوسط عدد المقدمين إلى المحاكمة يصل سنويًا إلى ٣٣ شخصًا فى الفترة من ١٥٤٧

إلى ١٦٣٠، نراه ينخفض إلى ١٥ شخصًا في الفترة من ١٦٣١ حتى ١٧٢٠. والانخفاض الملحوظ نفسه حدث في فريولي؛ حيث انخفض متوسط المحاكمين من ٢٥ حالة سنويًا في الفترة من ١٥٨٠ إلى ١٦١٥ حتى وصل إلى عشرة أشخاص فقط في الفترة من ١٦١٥ حتى ١٧٠٠. وأيضًا انخفض عدد المحاكمين سنويًا من ٣١ في الفترة من ١٥٦٤ حتى ١٦٢٠ إلى أربعة عشر شخصًا في الفترة من ١٦٢١ حتى ١٧٠٠. أما في صقلية فقد انخفض عدد المحاكمين سنويًا من ٣٣ شخصًا في الفترة من ١٥٦٠ حتى ١٦١٤ إلى أربعة عشر شخصًا في الفترة من ١٦١٥ حتى ١٧٠٠. وفي عام ١٥٤٢ ركزت محاكم التفتيش في جنوب ووسط إيطاليا على التصدى لخطر انتشار المذهب البروتستانتي. وأيضًا انصرفت هذه المحاكم حتى عقد الثمانينيات من القرن الثامن عشر إلى محاربة هذا المذهب. وتدل سجلات البندقية على أن المكتب المقدس هناك حاكم أكثر من ٧٠٠ بروتستانتي خلال الفترة من ١٥٤٧ إلى ١٥٨٢.

ويوضح الجدول التالي عدد وطبيعة وأماكن الأحكام الصادرة من محاكم التفتيش في الفترة من ١٥٨٠ حتى ١٥٨٢:

جدول (١)

المنطقة	البروتستانتية	الشعوذة	السحر	التجديف	المادية	المعارضة للمكتب المقدس	متنوعات	المجموع
جمهورية الفاتيكان	٥٩	٩	٢	١	٦	٤	٤	٨٥
دوقية ميلانو	١٥	٤	١٠	٣	-	١	٢	٣٥
بيدمونت وجنوه	١٥	-	٧	١	-	١	-	٢٤
دوقيات بو	١٠	١٦	-	٦	١	٣	٥	٤١
توسكانيا	١	٦	-	-	-	-	١	٨
الدول التابعة للبابا	١١	٥	١	-	-	١	١	١٩
مملكة نابولي	١	٧	-	-	١	-	٤	١٣
المجموع الكلي	١١٢	٤٧	٢٠	١١	٨	١٠	١٧	٢٢٥

جدول (٢) محكمة تفتيش البندقية

وفيما يلى جدول بأنشطة محكمة تفتيش البندقية فى الفترات المبينة:

نوع الجريمة	الفترة ١٥٤٧ ـ ١٥٨٥	١٥٨٦ ـ ١٦٣٠	١٦٣١ ـ ١٧٢٠	١٧٢١ ـ ١٧٩٤	المجموع
اللوثرية (البروتستانتية)	٧١٧	١٠٩	٧٧	٢	٩٠٥
رفض العماد	٣٧	-	١	-	٣٨
التهويد	٣٤	١٦	٢٨	-	٧٨
اعتناق الإسلام	١٠	٢٧	٤٢	١	٨٠
المذهب الكالفينى المتشدد	١٣	١٨	٢٩	١	٦٠
اعتناق الأرثوذكسية اليونانية	٣	٨	١١	-	٢٢
الهرطقة عمومًا	٦٨	٢٧	٦	١	١٠٢
المادية ـ الإلحاد	١	٤	١٤	٧	٢٦
الردة عن المسيحية	١٥	١٧	١٢	-	٤٤
دعاوى باطلة	٦٢	٢٦	١٠٧	١٠٥	٣٠٠
كتب ممنوعة	٩٣	٤٨	٤٠	-	١٨١
أكل لحوم محظورة	٢٣	١٢	١٦	٥	٥٦
التجديف	١٧	٤١	٦١	١٠	١٢٩
انتهاك المقدسات	٩	١٢	١٠٦	٩	١٣٦
تعدد الزوجات	٣	٧	١٢	-	٢٢
مصاحبة المحظيات (الجوارى)	٧	٥	٤	-	١٦
الزنا	٣	٧	-	-	١٠
اللواط	٥	٥	٥	١	١٦
معاكسات جنسية	٣	٢٢	٧٢	٢٣	١٢٠
السحر	٥٩	٣١٩	٦٤١	٢٢	١٠٤١
الإساءة إلى المكتب المقدس	١٠	٨	٦	١	٢٥
ادعاء القداسة	-	١	٥	١	٧
إقامة قداديس غير مشروعة	٢	٤	١٤	٨	٢٨
الشهادة الزور	١٤	٧	٤	-	٢٥
متنوعات	٢١	٦٦	٣١	٧	١٢٥
المجموع	١٢٢٩	٨١٦	١٣٤٤	٢٠٣	٣٥٩٢
المتوسط السنوى	٣٢	٣٥	١٥	٣	١٤

جدول (٣) محكمة تفتيش فريوليا

نـوع الجريمـة	١٥٥٧- ١٥٩٥	١٥٩٦- ١٦١٠	١٦١١- ١٦٧٠	١٦٧١- ١٧٨٠	المجموع
الهرطقة وشبهة الهرطقة	٢٠٠	٦٤	٣٧	٣٣	٣٣٤
التهويد	١	–	٣	١	٥
دعاوى باطلة	٣٤	٤٥	٨٩	٨٩	٢٥٧
انتهاك المقدسات	١	٤	١٢	١٢	٢٩
أكل اللحوم المحظورة	٦٦	١٥٣	٤٠	١٠	٢٦٩
كتب ممنوعة	٧	٤٦	١٢٧	١٣	١٩٣
الردة عن المسيحية	–	–	٣	٧	١٠
الإلحاد	–	–	–	٣	٣
التجديف	٤	١١	٣١	٣٠	٧٦
تعدد الزوجات	١	–	١٢	١	١٤
مضاجعة المحظيات (الحريم)	٢	١	–	–	٣
معاكسات جنسية	١	١	٤٧	٦٢	١١١
سحر	٤٥	٢٥٦	٣١٧	١٩٦	٨١٤
الإساءة إلى المكتب المقدس	١	١٣	٨	٦	٢٨
ادعاء القداسة	–	–	٨	١	٩
إقامة قداديس غير مشروعة	–	–	١	١	٢
الشهادة الزور	–	–	٢	–	٢
متنوعات	١١	٥	١٣	١٠	٣٩
اللوثرية	–	٥	٥٦	٥٠	١١١
الكالفينية	–	١	٣١	٣٠	٦٢
الإسلام	–	٤	٣٠	٢	٣٦
اتباع الأرثوذكسية اليونانية	–	–	٢٦	١٧	٤٣
التحول إلى أديان أخرى	–	–	٢	١	٣
المجموع	٣٧٤	٦٠٩	٨٩٥	٥٧٥	٢٤٥٣
المتوسط السنوي	١٠	٤٣	١٥	٥	١١

جدول (٤) محكمة تفتيش نابولي

نوع الجريمة	١٥٦٤ - ١٥٩٠	١٥٩١ - ١٦٢٠	١٦٢١ - ١٧٠٠	١٧٠١ - ١٧٤٠	المجموع
البروتستانتية	١٩	١٨	٢٦	١	٦٤
التهويد	٤١	٨	٢٠	-	٦٩
الإسلام	١٢٦	٦٧	١٣	-	٢٠٦
الإلحاد	٤	٨	١١	١	٢٤
دعاوى باطلة	٣٨	٨٦	٥٠	٦	١٨٠
كتب محظورة	٧	٩	١٥	-	٣١
التجديف	١٥	٣٢	٤٩	٦	١٠٢
انتهاك المقدسات	٢٧	٣٠	٣٩	١٨	١١٤
الحنث بالعهد	٥٠	٤٩	٦٣	١٦	١٧٨
تعدد الزوجات	٩	٧٣	١٦٩	٣٨	٢٨٩
معاشرة المحظيات والجواري	٧	٧	٢	١	١٧
السحر	١٧٨	٤٩٨	٣٨٧	٦٤	١١٢٧
الإساءة إلى القديسين والأماكن المقدسة	١١	٦	٥	١٦	٣٨
الإساءة إلى المكتب المقدس	١٦	٣٩	٤	٢	٦١
التجارة ببقايا القديسين وصكوك الغفران المزيفة	٢	١٢	١٨	٥	٣٧
الشهادة الزور	٣٩	٤٣	١٤٦	١٣	٢٤١
التصالح من البروتستانت الأجانب	٩٨	٣	٨	-	١٠٩
تحول المسلمين إلى المسيحية	-	٩	-	-	٩
متنوعات	٤٨	٢٤	٦١	٩	١٤٢
المجموع	٧٣٥	١٠٢١	١٠٨٦	١٩٦	٣٠٣٨
المتوسط السنوي	٢٨	٣٥	١٤	٥	١٧

جدول (٥) محكمة تفتيش جزيرة صقلية

إحصائيات بالمحاكمات فى الفترة من ١٥٦٠ حتى ١٧٠٠

نوع الجريمة	١٥٦٠ ـ ١٦١٤	١٦١٥ ـ ١٧٠٠
التهويد	٨	ـ
التحول إلى الإسلام	٤٧١	٢٦١
اللوثرية	١٣٨	٤٥
المتصوفة (الإمبرادو)	١	١٥
دعاوى باطلة	٥٣١	٢٣٠
تعدد الزوجات	١٦٤	١٧٢
المعاكسات الجنسية	٥٣	٦١
الإساءة للمكتب المقدس	١٥٧	٧٢
الإيمان بالخزعبلات	١٤٦	٣١٠
متنوعات	٨٨	٦٢
المجموع	١٧٥٧	١٢٢٨
المتوسط السنوى	٣٣	١٤

والجدير بالذكر أن هذا الجدول الأخير يختلف عن الجداول التى سبقته فى أنه يحصى عدد المحاكمات التى تشمل فى العادة أكثر من متهم واحد، فى حين أن الجداول السابقة تحصى عدد الأفراد المتهمين، فضلًا على أن هناك إحصائيات أخرى بالحالات التى تكون فيها التهم الموجهة إلى المذنبين تهمًا فرعية أو ثانوية، وليست التهم الأصلية، وفيما يلى حصر لها نورده على هيئة ملاحق للجداول الآنفة الذكر:

ملحق للجدول (١) الخاص بمحاكم تفتيش البندقية

التهم الفرعية	١٥٤٧ـ ١٥٨٥	١٥٨٦ـ ١٦٣٠	١٦٣١ـ ١٧٢٠	١٧٢١ـ ١٧٩٤	المجموع
كتب ممنوعة	٩	٢	١	ـ	١٢
التجديف	٢	٤	٥	ـ	١١
المذهب اللوثرى (البروتستانتى)	٥	١	١	ـ	٧
السحر	١	٢	٤	ـ	٧
انتهاك المقدسات	٢	١	١٨	ـ	٢١
اللواط	١	ـ	١	ـ	٢
معاكسات جنسية	ـ	١	٢	١	٤
هرطقات أخرى غير مهمة	٢	١	١	ـ	٤
جرائم جنسية أخرى	٤	٢	ـ	ـ	٦
جرائم متنوعة	٨	٩	٤	ـ	٢١
المجموع	٣٤	٢٣	٣٧	١	٩٥

ملحق للجدول (٢) الخاص بمحاكم تفتيش فريوليا

التهم الفرعية	١٥٥٧ـ ١٥٩٥	١٥٩٦ـ ١٦١٠	١٦١١ـ ١٦٧٠	١٦٧١ـ ١٧٨٦	المجموع
المرطقة وشبهة المرطقة	١	١	٢	١	٥
دعاوى باطلة	٥	١	٤	٧	١٧
لحوم محظورة	١٢	٧	٤	٤	٢٧
كتب ممنوعة	٩	٣	٩	٨	٢٩
السحر	٦	١٥	١٢	١٤	٤٧
التجديف	١	٤	٤	٤	١٣
انتهاك المقدسات	ـ	٤	١٥	٢٥	٤٤
متنوعات	١	ـ	٨	٣	١٢
المجموع	٣٥	٣٥	٥٨	٦٦	١٩٤

ملحق للجدول رقم (٣) الخاص بمحاكم تفتيش نابولى

التهم الفرعية	١٥٦٤ - ١٥٩٠	١٥٩١ - ١٦٢٠	١٦٢١ - ١٧٠٠	١٧٠١ - ١٧٤٠	المجموع
البروتستانتية	٦	٢	-	-	٨
التهويد	-	١	-	-	١
اعتناق الإسلام	٣	-	-	-	٣
دعاوى باطلة	٤	١٨	١١	٣	٣٦
كتب ممنوعة	-	٢	٤	٢	٨
التجديف	١٨	٢٠	٥	٣	٤٦
انتهاك المقدسات	٨	٤	٢	-	١٤
الحنث بالعهود	٢١	١٠	٤	-	٣٥
تعدد الزوجات	١	-	١	-	٢
معاشرة المحظيات والجوارى	٤	١	٢	-	٧
السحر	١٢	٢٤	٢٣	٦	٦٥
الإساءة للقديسين والأماكن المقدسة	٤	٨	١	٣	١٦
الإساءة إلى المكتب المقدس	٢	٨	-	-	١
متنوعات	١	١٣	-	-	١٤
المجموع	٨٤	١١١	٥٣	١٧	٢٦٥

نظام العمل فى محاكم التفتيش الإيطالية

بعد إعادة تنظيم محاكم التفتيش فى عام ١٥٤٢، أضيفت محاكم جديدة إلى المحاكم القديمة. وبمرور الزمن تحولت بعض الأبرشيات المحلية إلى محاكم تفتيش تتمتع بجميع الصلاحيات، مثل محكمة تفتيش بارما التى استحدثت عام ١٥٨٨، وديجيو إميليا، ومودينا عام ١٥٩٨ علمًا بأن هاتين المحكمتين قبل إنشائهما كانتا تتبعان مدينتى بياسنزا وفيرارا. واتخذت محاكم التفتيش من أديرة الدومنيكان والفرنسيسكان مقرًّا لانعقادها، وإذا لم يكن مقر انعقاد هذه المحاكم صالحًا وأراد الأسقف حضور جلساتها بنفسه فقد كان المحققون نزولًا عند رغبته يجتمعون فى قصر الأسقفية إذا كانت مشيئته كذلك. وفى مدن فينيتو كانت محاكم التفتيش تجتمع فى كنائسها المتعددة. وفى بادئ الأمر كان سن المحققين لا يقل عن الأربعين، ولكن البابا كان من صلاحيته أن يتجاوز عن هذا

الشرط. وكان من المفترض أن يكون المحقق حاصلًا على شهادتين فى اللاهوت والقانون، وحيث إن الجمع بين دراستى اللاهوت والقانون لم يكن متاحًا فى كثير من الأحيان، احتدم الجدل حول أسبقية أو أفضلية كلٍّ من اللاهوت والقانون على الآخر عند تعيين المحقق فى هذه الوظيفة. وتبين أن معظم المحققين المعينين فى محاكم التفتيش الإيطالية من دارسى اللاهوت، فى حين أن معظم المحققين فى إسبانيا كانوا من دارسى القانون.

وتنص المراسلات الرسمية التى أصدرها كرادلة المجمع الرومانى على عدم تدخل رئيس الدير؛ حيث يعقد المحققون جلساتهم فى أى من شؤونهم. وفى الوقت نفسه صدرت التعليمات إلى المحققين بضرورة الالتزام بقواعد طائفتهم، وألا يعتبروا أنفسهم مستثنين من الضوابط والقواعد العامة التى تحكم الطائفة التى ينتمون إليها، وتعين على كل محقق أن يرفع تقريرًا سنويًّا إلى رئاسته الدينية فى روما يصف نشاطه فى ملاحقة المهرطقين والمحاكمات التى يعقدها لهم، وسبب رفع الدعاوى أو عدم رفعها ضدهم، بالإضافة إلى أداء المحقق لواجباته اليومية تعين عليه أن يرفع إلى روما تقريرًا مفصلًا عن دخل محكمة التفتيش ومصروفاتها. وعندما رأى المحقق فى محكمة تفتيش أكويليا ـ وكونكورديا أنه بحاجة إلى الاحتفاظ بحصان لاستخدامه فى أسفاره المتكررة تعين عليه تبرير هذا أمام كرادلة المكتب المقدس.

وبالإضافة إلى ذلك تعين على المحققين مراقبة الزوار الأجانب ومنح الإيطاليين تصاريح للسماح لهم بالسفر إلى البلاد البروتستانتية، فضلًا على أن المحققين كانوا مسؤولين عن فحص البضائع فى الجمارك لإجهاض أية محاولة لتهريب الكتب المهرطقة. وإلى جانب هذا تعين عليهم تنظيم حياة اليهود والبت فى التماساتهم للاستعانة بالمسيحيين فى قضاء بعض حوائجهم المنزلية. وكذلك أسند إليهم الإشراف على بناء المعابد اليهودية حتى لا تكون سببًا فى إزعاج المصلين فى الكنائس الكاثوليكية، وأيضًا اضطلع المحققون بمنع المسيحيين من حضور الطقوس الدينية اليهودية مثل الختان والزفاف. وقد دعا انشغالهم الدائم ووقتهم المشحون بالعمل متهمًا اسمه جيوم بوستيل إلى أن يشكو من أن المحققين ليس لديهم وقت للالتفات إلى سماع أقواله، وكان أحد القساوسة يساعد المحقق فى أداء واجبات وظيفته، ويحل محله أثناء غيابه ويؤدى جانبًا من وظيفته القضائية. ورغم أن المحقق هو الذى يعين هذا الكاهن، فإنه كان يعتبر مفوضًا من قبل الكرسى البابوى على أساس أن المجمع الأعلى يعتمد تعيين المحقق له. وأيضًا استعان المحقق فى عمله بعدد من الموظفين الأقل شأنًا وأهمية، يختارهم من القساوسة المحليين لتمثيل محكمة التفتيش الرئيسية فى القرى والنجوع والمدن الصغيرة التابعة لها، وكان دورهم فى التحقيق مقصورًا على الاستجواب المبدئى للمقدمين إلى المحاكمة.

وبالرغم من أن المكتب المقدس فى روما لا يسمح لأحد بالاطلاع على الوثائق التى يحتفظ بها، فإن الذى يعوض عن ذلك النقص وفرة عدد الدلائل المطبوعة الخاصة بمحاكم التفتيش والتى ألفها رجال قانون ومحققون، عاشوا فى الفترة من أوائل القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر، مثل نيكولا إيميريك، وذاتشينو أو جلينى، واياكوبو دى سيانكاس، وجوان دى روجاس، وامبرتو لوكاتى وايلزيو ماسينى، وفرانسيسكو بينا، وبروسبرو فارنيناكى، وقيصر كارينا. والجدير بالذكر كما أسلفنا أن عددًا كبيرًا من هذه الدلائل التى استخدمتها محاكم التفتيش الإيطالية جاءت من أصل إسبانى.

ومن المدهش وجود كميات كبيرة من الوثائق المخطوطة، فهناك سجلات لا تزال سليمة فى دور المحفوظات والمكتبات العامة فى مدن أودين والبندقية ومودينا ورفيجو ونابولى وغيرها، تتضمن تسجيلًا لآلاف المحاكمات، إلى جانب وجود سيل من المراسلات المتبادلة بين المجمع الأعلى لمحاكم التفتيش فى روما وبين بعض المحاكم الإقليمية فى كلٍّ من بولونيا ومودينا وأودين، وكمية هائلة من الأحكام التى صدرت فى غضون قرن ونصف القرن من الزمان (١٥٥٦ ـ ١٧٠٠) التى تمكنت كلية ترينيتى بجامعة دبلن من اقتنائها. ونحن نرى فى مكتبة الفاتيكان وأرشيفه مراسلات ومراسم ومخطوطات دلائل إلى محاكم التفتيش ومذكرات ومواد تم نسخها؛ كى يستخدمها الكرادلة الأعضاء فى المكتب المقدس الذى أصر على أن يسجل المحققون أدق تفاصيل المحاكمات منذ استدعاء المتهم حتى إصدار الحكم عليه.

وكما سبق أن ذكرت فى كتابى «محاكم التفتيش» (دار الهلال، ٢٠٠٢) اضطلع الكاتب بمهمة تسجيل كل ما يتفوه به المتهم ليس أثناء الاستجواب وحده بل أثناء التعذيب أيضًا، علمًا بأن المجمع الأعلى كان يراقب أعمال المحققين عن كثب، ويتدخل أحيانًا إذا لاحظ أى اعوجاج أو خروج عن جادة الطريق، مثلما نجد فى خطاب الكاردينال ميلينو المؤرخ فى ١٢ ديسمبر ١٦٠٩ إلى محقق محكمة تفتيش أكويليا ـ كونكورديا بخصوص راهب يدعى أنجيلو اللينو دا ماروستيكا، ويعلق الكاردينال ميلينو على القصور الذى شاب محاكمة هذا الراهب قائلًا: «من خلال قراءة تلخيص المحاكمة لاحظنا أن جنابك لم تدون إجابات هذا الراهب فى الجلسة الثانية، وإنك تعللت بأنه لم يفهم المصطلحات المستعملة. أضف إلى ذلك أنك وجهت إلى الشهود أسئلة معينة حيوية، ولكنك عند ذكر بعض هذه الشهادات فى ملخصك اكتفيت بالقول (إنك سمعت المذكور أعلاه). وإنى أوجه نظرك إلى هذا القصور حتى تمتنع عن ارتكابه فى المستقبل، يجب عليك أن تقوم بتدوين إجابات المتهمين ولا تترك إجابات المتهمين دون تسجيل، وأن تجعل ملخصاتك أوفى وأوضح وأكثر تحديدًا مما هى عليه حتى يمكننا متابعة القضايا ومناقشتها وتقرير اللازم على نحو أفضل».

وكان المحققون يجرون تحقيقاتهم فى سرية تامة ويحتفظون بهوية الشهود مجهولة حتى لا يتعرضوا للانتقام. وذكر أليزيو ماسيني محقق جنوه فى دليله إلى محاكم التفتيش المعروف بعنوان «الترسانة المقدسة» أن تتوخى الحيطة والحذر عند القبض على المتهم. وفى خطاب سطره عضو المجمع الرومانى فى عام ١٥٧٣ إلى محقق تفتيش بولونيا نراه يقول: «ينبغى على جنابك عدم التعجل فى القبض على أى مشتبه فى أمره؛ حيث إن مجرد القبض عليه والشائعات المحيطة بدوافعه تسبب ضررًا بالغًا للأشخاص المشتبه فيهم». ونحن نطالع تحذيرًا مماثلًا فى الخطاب الذى أرسله أنتونيو بالدوذى بتاريخ ٤ مارس من العام نفسه إلى موظف فى محكمة تفتيش بولونيا بشأن الراهب المنتمى إلى طائفة الكارميلايت، نجد أن كرادلة المكتب المقدس يرون أنه إذا لم يكن لديك دليل أقوى من الدليل الذى أرسلتموه إلىّ فيجب عدم إزعاجه بأى شكل من الأشكال، وأن تتركوه يمارس صلواته فى هدوء وسلام»، وتعين على المحققين عدم الالتفات إلى أية اتهامات ينقلونها من مجهول.

وعندما لم يراعِ محقق تفتيش بولونيا الإجراءات القانونية السليمة فى القبض على امرأة متهمة بممارسة السحر، قام الكاردينال سيفرينا بتقريعه ولومه. وتدخل المجمع الرومانى لدى بعض المحاكم الأدنى مرتبة طالبًا منها إسقاط أو شطب بعض القضايا بسبب عدم سلامة الإجراءات والإفراج عن السجناء على ذمتها. وفى حالة إفشاء سر الاعتراف واستغلال هذا الاعتراف كدليل فى المحاكمة، فإن هذا الدليل يصير باطلًا؛ لأنه دليل مستمد من انتهاك سر من أسرار الكنيسة. ولم يسمح للمحقق بممارسة سر الإعتراف ضمانًا للحيدة التامة. كانت هذه المحاذير من الناحية النظرية البحتة، غير أن الواقع فى كثير من الأحوال كان شيئًا مختلفًا.

وكانت حركة محاكم التفتيش تخضع لقيود أكبر فى المناطق غير التابعة للكرسى الباباوى، فقد تعين عليها قبل اتخاذ ما تراه من إجراءات الحصول على موافقة السلطة الحاكمة. ومن الغرابة بمكان أننا نرى فى هذه المناطق المتهم يقدم إلى محكمة التفتيش وهو يتمتع بحريته ودون أن يكون رهن الحبس، هذا ما حدث للمتهم ليزيا فيلينو (المشهور باسم كاميلوب ريناتو) الذى يعتقد أنه أودع فى دير فيرارا، الأمر الذى وفر له فرصة الاطلاع على مكتبة هذا الدير الغنية ومؤلفات لاهوتيين كبار مثل سكوتس وسانت توماس ولومبارد، الذين تركوا بصماتهم الواضحة فى البحث الذى كتبه بعنوان الاعتذار. أما المشتبه فيهم الذين تطوعوا لتقديم أنفسهم إلى محاكم التفتيش، فقد نصت كل الدلائل على ضرورة معاملتهم برفق ورأفة وإعلان الرجوع عن غيهم والاكتفاء بفرض التزامات وعقوبات التوبة عليهم.

وتدل القواعد التى وضعها ماسينى للاستجواب على شدة احترامه للقانون ومراعاته، ويقول ماسينى فى هذا الشأن: «لإقامة الدعوى ضد المشتبه فى ممارستهم للسحر يجب على المحقق الامتناع عن سجنهم وتعذيبهم لحين إثبات الدليل القضائى على جرمهم. ولا يكفى مرض شخص أو وفاته كدليل صحيح على جرم الساحرات؛ لأن المرض والموت قد لا يكونان لهما أى ارتباط بالسحر، بل قد يأتيان نتيجة عدد كبير من الأسباب الطبيعية. ومن ثم فإن الخطوة الأولى (التى ينبغى على المحقق اتباعها) هى سؤال الطبيب الذى كان يعالج المريض».

وطبقًا للقانون يتعين عند فحص بيت المشتبه فى ممارستهم للسحر أن يحصى الكاتب أو المسجل جميع الأشياء التى يحويها هذا البيت، والتى قد تكون فى صالح المتهم مثل الأيقونات والكتب الدينية. وإذا كانت هناك فى منازل المشتبه فيهم مساحيق ومراهم ينبغى على الخبراء القيام بفحصها للتأكد من أنها أشياء لا تستعمل فى غير السحر، وحتى إذا عثر المحقق على كمية كبيرة من الدبابيس والإبر فينبغى ألا يعتبر هذا دليلًا على أن المتهم بممارسة السحر مذنب؛ حيث إنه من المعروف أن هذه الأشياء من لوازم السيدات وربات البيوت.

ويقول المدافعون عن محاكم التفتيش إن هذه الضمانات النظرية كانت تطبق بالفعل من قبل المجمع الرومانى، فى حين يرى المعارضون لها أنها كانت فى كثير من الأحيان مجرد حبر على ورق. ويقول البعض من باب الدفاع عن محاكم التفتيش إن المكتب المقدس قام فى مارس ١٦٢٦ بكتابة سلسلة من الخطابات الهادفة إلى القضاء على الذعر الذى أصاب مدينة فلورنسا بسبب ممارسة السحر على نطاق واسع، الأمر الذى جعل السلطات المدنية تتصرف مع المشتبه فيهم على نحو مجحف وظالم. وعندما بعث المحققون ما توفر لديهم من أدلة إلى رئاستهم المتمثلة فى المجمع الرومانى، علق هذا المجمع قائلًا: «هذه أمور باطلة للغاية، فالتجربة اليومية تدل على أنها أمور تحدث فى خيال الإنسان أكثر مما تحدث فى واقع الأحداث. فكثيرًا ما نجد أن كل مرض يعجز المرء فى اكتشاف سبب له أو اكتشاف دواء ناجع له تُنسب حالته إلى أعمال السحر والشعوذة». لهذا طلب المجمع الرومانى من المفوض الباباوى تبليغ السلطات المدنية بأنه لا أساس لاعتقاد تفشى السحر فى فلورنسا وأن الساحرات مسؤولات عما يقع من نكبات.

ويرى بعض الدارسين أن هذه المحاذير ويقظة الدوائر القانونية، وفرت لإيطاليا نوعًا من الحماية الإجرائية ضد الاضطهاد الدموى للساحرات الذى اجتاح شمال أوروبا فى أواخر القرن السادس عشر حتى نهاية القرن السابع عشر. وتمثلت الحماية الأولى ضد انتشار عدوى اضطهاد الساحرات فى رأى محاكم التفتيش الإيطالية القائل بأن الشهادة التى تدلى بها امرأة يشتبه فى

ممارستها للسحر لا تصلح لأن تكون أساسًا لرفع الدعوى القضائية على أخريات. ولهذا السبب تلقى المحققون والقضاة تعليمات باستبعاد أية شهادة قد تدلى بها الساحرة ضد أشخاص آخرين؛ من منطلق أن الشيطان يسكن مخيلتها وعقلها المخرف موحيًا إليها بأكذب المعتقدات.

وبينما كانت المحاكم المدنية أو العلمانية تتشدد مع الساحرات وتحكم عليهن بالموت والحرق، فإن محاكم التفتيش الإيطالية، أظهرت رحمة ورأفة واضحة؛ حيث عاملت السحر على أنه نوع من الهرطقة. وإذا أقدمت ساحرة على ممارسة السحر للمرة الأولى ثم أعلنت توبتها فقد تكتفى محكمة التفتيش بالحكم عليها بالتصالح مع الكنيسة.

وكان من حق المتهمين أن يقدموا إلى المكتب المقدس التماسًا بتغيير المحكمة التى تتولى محاكمتهم أو استبعاد محقق من نظر قضية، ولكن هذا بطبيعة الحال كان يحدث نادرًا وعندما ترتكب المحكمة خطأ جسيًا وتحيزًا واضحًا.

وإذا عجز المتهم عن تبرئة نفسه ولم يعترف بذنبه، كان من حقه بعد الانتهاء من استجوابه إعداد دفاع عن نفسه، كما كان من حقه أن يستلم نسخة من المحاكمة على نفقته الخاصة إذا كان قادرًا ومجانية إذا كان غير قادر. وكانت التهم الموجهة إليه تكتب بالإيطالية العامية وليس باللغة اللاتينية كى يسهل عليه فهمها. وكذلك سمحت له محكمة التفتيش بإعداد رد يفند فيه التهم ضده فى فترة زمنية معينة بعد أن يتوفر على دراسة الأدلة ضده، وأيضًا سمح له بإعداد سلسلة من الأسئلة تهدف إلى دحض شهادة من يتهمونه. وتعين على المحقق أن يطرح بنفسه هذه الأسئلة؛ لأن المواجهة بين الشهود والمتهم كانت محظورة. فضلًا على أنه كان من حق المتهم أن يستدعى الشهود المتعاطفين معه للشهادة بعد استبعاد ذوى القربى الحميمة. وإذا كان الشاهد يقطن منطقة بعيدة فإنه يتعين على المحقق توفير تكاليف السفر للشهود القادمين من أماكن نائية أو يعد لهم الترتيبات للإدلاء بشهاداتهم فى محاكم قريبة من محال إقامتهم. وإذا اضطر المحقق إلى السفر لاستجواب الشهود المدافعين عن المتهم فإنه يتعين على هذا المتهم أن يدفع نفقات السفر التى تكبدها هذا المحقق، وفى هذه الحالة لا يختار كمرافقين سوى العدد الضرورى للتخفيف عن كاهل المتهم.

وإذا لم يفند المتهم التهم الموجهة ضده فمعنى ذلك أنه يقبلها ويعترف بها، وبذلك يصبح تحت رحمة المحكمة. ورغم اعتراف المتهم بالذنب فإنه من حقه إنكارها فيما بعد إذا شاء ذلك من منطلق أن الدفاع عن النفس حق مشروع وطبيعى، وليس من حق أى إنسان إنكاره على أحد. ورغم ذلك فإن المحلفين ذهبوا إلى ضرورة حرمان عتاة المهرطقين من استغلال هذا حتى لا يسدروا فى غيهم وضلالهم.

وفى القرن السابع عشر، على أقل تقدير، كان المكتب المقدس فى روما يسمح للمتهم بأن يقترح أسماء ثلاثة محامين يتولون الدفاع عنه، غير أن المحكمة احتفظت بحق تعيين واحد من هؤلاء المحامين الثلاثة. وفى ١٦ أغسطس ١٦٠٣ كتب الكاردينال بورجهيز عضو المجمع الرومانى إلى محقق محكمة تفتيش فلورنسا يقول له: «إذ عجز متهم بسبب ضيق ذات يد عن استخدام محام للدفاع عنه فإنه يجب على سيادتك أن توفر له محاميًا ليقف بجانبه ويدافع عنه».

وكان من المفترض أن يتميز المحامون الذين يمارسون أعمالهم أمام المكتب المقدس بعدة صفات، منها كونهم فوق مستوى شبهة الهرطقة، وحماسهم للعقيدة المسيحية، والاستقامة والتبحر فى القوانين سواء كانت كنسية أو مدنية، ومعرفتهم الوثيقة بإجراءات التقاضى أمام محاكم التفتيش. وأيضًا تعين عليهم القسم بالاحتفاظ بأسرار المحاكمات. وكما سبق أن أسلفنا كان المفروض شيئًا والواقع شيئًا آخر؛ حيث إن المحسوبية تدخلت فى كثير من الأحيان فى تعيين المحامين.

وعلى أية حال يقول الفقيهان فى محاكم التفتيش بينا وكارينا إن محاكم التفتيش الإسبانية تميزت عن مثيلاتها الإيطالية فى أن الأولى كلفت أحد الأمناء بتقديم المساعدة القانونية إلى أى متهم يقل عمره عن خمسة وعشرين عامًا. ولكن هناك بعض الشواهد الدالة على أن محاكم تفتيش روما فى أواخر القرن السادس عشر، حذت حذو محاكم التفتيش الإسبانية فى الدفاع عن المتهمين القاصرين أو غير الراشدين. ومما ساعد على عدم وضوح الرؤية أن بعض باباوات العصر الوسيط مثل إينوسنت الثالث (المتوفى عام ١٢١٦)، وبونيفاس الثامن (المتوفى عام ١٣٠٣) ناديا بضرورة أن تتم إجراءات محاكم التفتيش فى هدوء وبساطة وبعيدًا عن صخب المحامين والقضاة. وإذا كانت ساحات محاكم التفتيش فى العصر الوسيط، قد خلت من المحامين الذين يدافعون عن المتهم، فإن هؤلاء المحامين لعبوا دورًا ملحوظًا فى المحاكمات التى أجريت فى وقت لاحق فى باكورة العصر الحديث. وإذا اقتنع المحامى بأن المتهم الذى يدافع عنه مصر على هرطقته فإن الواجب يحتم عليه أن يتخلى عن الدفاع عنه، فتهمة الهرطقة يمكن الدفاع عنها، فى حين أن التشبث بها والإصرار عليها يستوجبان تخلى المحامى عنها. وكان من حق الدفاع أن يدفع التهمة عن المتهم بأن يسوق ظروفًا مخففة مثل السكر والغضب والجنون، وأيضًا كان من حقه السعى إلى تأجيل نظر القضية وإبراز ما فيها من شهادات زور وشهادات متضاربة، ومساعدة المتهم فى إعداد اعتذار عن أفعاله، ومطالبة محكمة التفتيش باستخدام الرأفة معه. ويحدثنا فقهاء القانون الإيطاليون مثل بينا وسيمانكاس وكارينا بالتفصيل عن الخطوات الواجب اتباعها فى الدفاع السليم والجيد عن المتهم، وتقديم الدليل على أن المتهم شخص مستقيم، يؤمن إيمانًا حقًّا بالمذهب الكاثوليكى. ومن نافلة القول أن محامى المتهم يتعين عليه الامتناع عن أى شىء من شأنه الإضرار بمصلحة موكله، ومن

ناحيته طالب الفقيه القانوني سيمانكاس الدفاع بإرغام الادعاء على تحديد وقت ارتكاب الإساءة حتى يتسنى للدفاع إثبات غياب المتهم عن موقع حدوثها.

ولم يكن للمتهمين الحق فى معرفة هوية الشهود خشية أن يتعرض هؤلاء الشهود للانتقام، فقط كان من حقهم معرفة طبيعة الاتهامات الموجهة إليهم، وفى قليل من الحالات تعرف المتهمون على هوية الشهود ضدهم. وقد سطر البابا بيوس الخامس (١٥٦٦ ـ ١٥٧٢) مرسومًا فرض فيه عقوبات مغلظة على الذين ينتقمون من الشهود فى محاكم التفتيش. ورغم أن الاحتفاظ بأسماء الشهود سرًا كان القاعدة، فإن هذه القاعدة كانت تنتهك أحيانًا. ففى حالة جيوردانو برونو نراه يشتبه فى أحد الشهود فيلقى به فى مياه نهر التيبر. ومن الواضح أن بعض الشهود تعرضوا لتخويف وتهديد المتهمين وعائلاتهم وأصدقائهم. ومن الأمثلة على تخويف الشهود ما حدث لراهب فرنسيسكانى يدعى كاليستو من نابولى، الذى شهد أمام المكتب ضد بعض أفراد طائفته، فانتقم منه رئيسه الدينى بتشتيته ونقله من دير إلى آخر دون توقف. وليس أدل على وقوع حوادث انتقامية ضد الشهود من أن محقق محكمة تفتيش أكويليا ـ كونكورديا استفسر من المجمع الأعلى إذا كان يتعين عليه الاستمرار فى نظر القضايا التى تمثل خطرًا داهمًا على حياة الشهود، كما أن الكرادلة فى المكتب المقدس فى روما سطروا خطابًا إلى محقق مودينا بتاريخ ١١ يوليه ١٦٢٦ يطلبون منه تأكيد التقرير الذى يفيد بمقتل أم وابنها نتيجة إدلائها بالشهادة ضد شخص يدعى تورى، فأفاد المحقق بأن الواقعة صحيحة، ولكن من الخطأ أن نعتقد أن الخطر كان يتهدد الشهود وحدهم بل كان أيضًا يتهدد السجناء الذين يقرر المكتب المقدس إطلاق سراحهم مما يثير عليهم حفيظة أعدائهم وشانئيهم.

وبالنظر إلى أن حجب أسماء الشهود عن المتهم شكل عائقًا له فى إثبات براءته، فقد اشترط ماسينى ضرورة تأكد المحقق من تحرى وجه الحقيقة. يقول ماسينى فى هذا الشأن: «بالنظر إلى أن قدرة المتهم على الدفاع عن نفسه تصبح قاصرة إلى حد ما ما دمنا نحجب عنه أسماء الذين يوجهون إليه الاتهام، فمن الضرورى أن يكون دليل البراءة دامغًا ولا يقبل الشك». وحين يشرع المتهم فى الدفاع عن نفسه، كانت محكمة التفتيش تطلب منه «الإدلاء بأسماء الأشخاص الذين يحملون له الضغينة والموجدة». وإذا تبين أن المتهم يشك فى أحد الشهود الذين يستخدمهم الادعاء ضده، كان لا بد للمحقق أن يتحرى عن حقيقة دوافع هذا الشاهد ومصداقيته ومدى عداوته للمتهم وشجاره معه، وأن يتوخى الحذر الشديد إذا اتضح له وجود عداوة عميقة بين الطرفين. ولم يكن المكتب المقدس يسمح بسماع شهادة لا يقسم صاحبها على صدقه فيها، وكان من واجب المحقق

آنذاك إنزال العقاب الصارم بأصحاب الشهادة الزور. والجدير بالذكر أن القانون البابوى المطبق فى حالات الجرائم المدنية التى تنظرها المحاكم فى المناطق التابعة للكنيسة الكاثوليكية نص على إماطة اللثام إماطة كاملة للمتهمين عن أسماء الذين يوجهون إليهم الاتهامات رغم ما ينطوى عليه مثل هذا الكشف من مخاطر.

وقد بدأت محاكم التفتيش استجواب المتهمين تحت التعذيب لانتزاع اعترافاتهم فى بداية القرن الثالث عشر. ونشر النص القانونى الذى يبيح التعذيب فى ڤيرونا عام ١٢٢٨، ثم سرعان ما صدرت سلسلة من القوانين المدنية الخاصة بالتعذيب. وظهر المرسوم الذى أصدره البابا إينوسنت الرابع فى ١٥ مايو ١٢٥٢ متضمنًا النص الخاص بالتعذيب. وفى بادئ الأمر امتنع رجال الكنيسة عن ممارسة التعذيب وأسندوه إلى السلطة المدنية لعدة سنوات حتى جاء البابا ألكسندر الرابع (١٢٥٤ ـ ١٢٦١) ليمنح الإكليروس غسل أيادى زملائهم من الذنب ممن يمارسون تعذيب المتهمين طبقًا لقانون العقوبات الكنسى. واستند المرسوم البابوى إلى المحاجة التالية: إذا كان استخدام القسر والعنف مباحًا فى جرائم السرقة البسيطة، فكم بالأحرى استخدامه مع المهرطقين. ولم يبد رجل القانون الإيطالى ماسينى أى اعتراض على استخدام الكنيسة للتعذيب؛ حيث إن الهدف من وراء التعذيب الكنسى كان خلاص الأرواح الضالة، وأيضًا يبرر الفقيه القانونى بينا التعذيب ويعتبره ضروريًا فى زمن المخاطر والاضطراب، وكذلك برر الفقيه القانونى سيمانكاس التعذيب على أنه شىء قديم ومقدس أوصت به القوانين العادلة، كما أوصى به الحكماء عبر الأزمنة المختلفة. ورأت محاكم التفتيش أنه حتى يكون للتعذيب ما يبرره كان لا بد من الاستناد إلى شهادة شاهدين من أصحاب السمعة الطيبة، وأحيانًا كانت المحكمة تكتفى بشاهد واحد ذى سمعة طيبة يكون شاهد عيان على الجريمة المرتكبة إذا كان مرتكبها لا يتمتع بسمعة طيبة. ولم يستثن القانون الكنسى الإيطالى من التعذيب أحدًا مهما ارتفعت مكانته، وحتى إذا كانت القوانين المدنية توفر له الحماية مثل طبقة النبلاء والفرسان والقساوسة، ما دامت التهمة تتصل بالهرطقة. ورغم هذا فقد استُثنى من التعذيب النساء الحوامل والأمهات اللاتى لم يمض على ولادتهن أربعون يومًا، والطاعنون فى السن، والقصر الذين تقل أعمارهم عن أربعة عشر عامًا، والمعاقون من ذوى العاهات. كان ذلك القانون الإيطالى على أقل تقدير.

وينص المرسوم القديم الذى أصدره البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥ ـ ١٣١٤) على حضور المحقق والأسقف عمليات التعذيب، وأحيانًا كانت محاكم التفتيش الإقليمية تبلغ السلطة البابوية التى تتابع أعمالها فى روما أن حالة المتهم الصحية لا تسمح له بتحمل وطأة التعذيب. ومهما كانت

حاذير والضمانات القانونية التى وضعها الفقهاء للتخفيف من أضرار التعذيب، فقد استمر هذا ظام معمولًا به حتى القرن السابع عشر.

كانت الكنيسة الكاثوليكية تعتبر الهرطقة خطيئة ذهنية وليس اعوجاجًا فى السلوك. ويردد قيه القانونى الإسپانى رأى القديس أوغسطين فيقول: «إن المهرطق ليس شخصًا يتصف فساد فى حياته، بل يتسم بالفساد فى معتقداته»، فإذا ارتكب إنسان خطيئة تعدد الزوجات تعين ـ المحقق الاستفسار عن مدى إيمانه أو عدم إيمانه بقداسة الزواج فى المسيحية. وإذا ضبط إنسان ىو يلقى بالبراز على السيدة مريم العذراء وجب على المحقق أن يستيقن من الجانى إذا كان قد ل هذا فى ثورة الغضب أم أنه فعل ذلك لأنه لا يؤمن بأن العذراء مريم ليست أم يسوع المسيح. كما أوضحت فى كتابى «محاكم التفتيش» كانت الكنيسة مستعدة للتصالح مع التائبين والنادمين، كنها لا تتسامح مطلقًا مع المتنكسين، أى المرتدين إلى سابق غيهم وضلالهم.

وفى حالة تورط أكثر من متهم فى قضية واحدة كانت محكمة التفتيش تبدأ بالمتهم الأكثر إثارة شبهات. أما إذا تساووا فى درجة إثارتهم للشبهات فإن المحكمة تبدأ بتعذيب أضعفهم وأكثرهم وفًا، وإذا فرضت عقوبة التعذيب على رجال ونساء فإن القائم به يبدأ بالنساء باعتبار أن قلوبهن اجفة. وكان القائم بالتعذيب لا يبدأ فى تعذيب ضحيته قبل انقضاء فترة زمنية تتراوح بين ست ـ عشر ساعات من تناول الطعام للحيلولة دون إصابة الضحية بالغثيان أو القيء. وكانت فترة تعذيب ـ الذى شرحت طرائقه بالتفصيل فى كتابى «محاكم التفتيش» ـ تستغرق نصف ساعة ولا يد على ساعة فى الجلسة التعذيبية الواحدة. وكانت المحكمة لا تعتبر الاعتراف المنتزع عنوة من تهم عن طريق التعذيب سليمًا إلا بعد مرور يوم كامل على خروجه من غرفة التعذيب. وكانت سلطة المدنية المركزية فى روما تراجع محاكم التفتيش فى الأقاليم والظروف المحيطة بالاعترافات، خاصة إذا تراجع المتهم عن اعترافاته فى فترة الأربع والعشرين ساعة المشار إليها، ونذكر على سبيل المثال اتهام امرأة من بولونيا تدعى ماريا دى جتيلى بممارسة السحر، وقد اعترفت هذه المرأة اقترافها جريمة قتل. وبعد أن فحص المجمع الرومانى الإجراءات التى اتبعتها محكمة التفتيش ـ محاكمتها، كتب الكاردينال سانتا سيفرنا إلى محقق بولونيا بتاريخ ١٨ مايو ١٥٩١ ينبه إلى وجود ناقضات تشوب الأدلة. ولهذا جاء عقابه مخففًا ويتلخص فى النفى المؤقت من مدينة بولونيا. كذلك تدخلت روما لإعادة محاكمة قضية بارتولوميو بيتى أمام محكمة أخرى، فقد رفض لمجمع الرومانى اعترافات بيتى التى أدلى بها أمام محقق فيرارا. وبالفعل انتقلت القضية إلى محكمة ولونيا التى أصدرت أمرها بإطلاق سراح بيتى، والشىء نفسه حدث لعدد آخر من الساحرات

فى ميلانو، فقد نقضت روما الحكم الصادر ضدهن بسبب ما شاب الأدلة من اعتلال وقصور، ولهذا لم يحكم عليهن بالحرق كما كانت العادة، بل تمت إحالتهن إلى أب اعتراف جيد وحكيم. وهناك حالات كثيرة استأنف فيها المتهمون المتضررون من ظلم محاكم التفتيش لهم، فاستجابت لهم روما بأن أحالت قضاياهم إلى محاكم أعلى، ومن الحالات التى تدخلت فيها روما للتخفيف من قسوة أحكام محاكم التفتيش المحلية حالة چيوفانى پاولوديل أجوتشى الذى حكمت عليه محكمة تفتيش بولونيا عام ١٥٩٣ بالسخرة لمدة خمسة أعوام فى تسيير السفن الباباوية، ثم تدخل المكتب المقدس فى روما بعد بدء تنفيذ الحكم، واكتفى بتوقيع غرامة قدرها مائتا سكودة للصرف منها على فقراء المساجين.

ويذهب بعض الدارسين المتعاطفين مع محاكم التفتيش الإيطالية إلى ضرب العديد من الأمثلة على أن الحكم بالسجن المؤبد بسبب الهرطقة كان يخفض إلى الحبس لمدة ستة أشهر فقط. وهم يضربون مثالًا على ذلك حالتى كل من أنتونيو دى لوجدوفيزى، وهيرونيمو جواستايلانى، وهما رجلان من علية القوم حكم عليهما بسبب هرطقتهما بالسجن المؤبد فى ٢٠ سبتمبر ١٥٦٧. وبعد أن تبادل المجمع الرومانى الخطابات مع محقق محكمة تفتيش بولونيا، أقرت هذه المحكمة بحسن سيرهما وسلوكهما، الأمر الذى اقتضى تخفيض العقوبة عليهما، ونزع لباس التوبة المشين عنهما والسماح لهما بمغادرة سجن الدير.

والجدير بالذكر أن محاكم التفتيش خارج روما فى القرن السادس عشر لم يكن لديها سوى عدد ضئيل للغاية من السجون، ولهذا كان المحكوم عليهم من القساوسة والمدنيين يقضون مدد عقوبتهم المتفاوتة فى الأديرة، وأحيانًا كان يسمح للمحكوم عليه بأن يتجول داخل وخارج أسوار الدير. ومن الأحكام المخففة ذلك الحكم الصادر فى مانتوا فى ٣٠ يونيو عام ١٥٨١ ضد الراهب أنجلو دى كاسال بتهمة ممارسة السحر، حيث إن عقوبته اقتصرت على الجلوس ثلاث مرات على الأرض فى مطعم الدير ليستغرق فى الصلوات والابتهالات. وفى حالة الحكم على راهب بعقوبة السجن كان التنظيم الذى ينتمى إليه هذا الراهب يتكفل بدفع نفقات إقامته فى السجن، وطبقًا لما يقوله قيصر كارينا الحجة فى محاكم التفتيش الإيطالية فى كريمونا فى القرن السابع عشر، أخذت عادة حبس المهرطقين فى الأديرة تتلاشى. ومع ذلك فقد استمرت عادة حبس النساء فى الأديرة وتكليفهن بالخدمة المجانية فى مستشفياتها، وأيضًا شاعت عقوبة تقييد حركة المحكوم عليهم بحيث لا يغادر منزله أو مدينته أو قريته أو رقعة جغرافية معينة.

على أية حال ينبغى علينا ألا ننخدع بهذه الصورة الوردية لمحاكم التفتيش، وأن نذكر أن

الفترة المشار إليها فى هذا المقام فترة متأخرة بعض الشىء من تاريخها، شاهدت بداية الوهن والضعف الذى اعتراها، فتاريخها الطويل ينطوى على الكثير من الفواجع والمآسى الإنسانية التى تدمى القلوب.. مهما قيل دفاعًا عن هذه المحاكم أو لتحسين صورتها فإن هذا لن ينسينا بأية حال من الأحوال فظاعتها وترويعها (راجع كتابى «محاكم التفتيش»). وكان محظورًا على السجين القابع فى زنزانته التحدث إلى نزلاء الزنزانات الأخرى، كما أنه لم يكن مسموحًا له أن يتحدث مع سجانه أو يتصل بالعالم الخارجى.

كما سبق أن رأينا اعتادت الكنيسة الرومانية أن تسخر المارقين عليها فى تسيير السفن الضخمة التى تبحر بالمجاديف، ولم يستثن القساوسة والرهبان من هذه العقوبة، فقد طبقت على الراهب كونستانزو دى سالا الذى حكمت عليه محكمة تفتيش بافيا فى ٢٥ يونيه عام ١٥٨٠ بالسخرة فى هذه السفن لمدة ثلاثة أعوام.

وكان يحكم على المذنبين بالحرق على الخشبة لثلاثة أسباب، أولها: أن يكون المذنب غير نادم على هرطقته ويرفض التصالح مع الكنيسة، وثانيها: أن يكون هذا المذنب منتكسًا أى أنه ندم على هرطقته ثم ما لبث أن ارتد إليها، وثالثها: أن يكون المذنب قد سبق أن صدر ضده حكم بهرطقته. فضلًا على توقيعها على المارقين الذين ينكرون بتولية العذراء مريم أو قدسية المسيح، كما نص على ذلك المرسومان اللذان أصدرهما البابا بولس الرابع فى ٢٢ يوليو ١٥٥٦، و١٥ فبراير ١٥٥٨.

محاكم التفتيش الإيطالية وممارسة السحر:

تعليمات فى مطلع القرن السابع عشر بالإجراءات القضائية السليمة

عندما سأل موظف فى إحدى محاكم التفتيش المحلية الكاردينال چيوفانى جارسيا ميلينو العضو البارز فى المجمع المقدس الرومانى عن أفضل أسلوب لمحاكمة النساء المتهمات بممارسة السحر، رد الكاردينال على سؤاله فى ٩ مايو ١٦٢٤ قائلًا: إنه يصعب إثبات جريمة الاشتغال بالسحر. وهذا الأمر حدا بهذا الكاردينال أن يرسل إلى أسقف لودى موينو طائفة من التعليمات الخاصة بمعاملة الساحرات.

ولا أحد على وجه التحديد يعلم لماذا قام الكاردينال چيوفانى بإصدار تعليماته الخاصة بمحاكمة الساحرات. فالبعض يقول إنه أراد بتعليماته التخفيف من قسوة المرسوم الذى أصدره البابا جريجورى الخامس عشر فى ٢٠ مارس ١٦٢٣ ضد الساحرات، أو إنه كتب هذه التعليمات

كنتيجة لقيام السلطة العلمانية بإعدام ساحرتين فى ميلانو فى ٢٨ نوفمبر ١٩١٦ رغم احتجاج المكتب المقدس فى روما على ذلك، أو إنه الكاردينال چيوفانى تأثر ببعض الأبحاث التى قرأها والتى راق له اعتدالها، مثل البحث الذى كتبه الراهب الچيزويتى آدم تانر والذى رأى طريقه إلى النشر فى ألمانيا عام ١٦١٧. وثمة احتمال آخر أن يكون المحققون فى محاكم التفتيش الإيطالية قد تأثروا بزملائهم الإسبان، الذين أصدروا فى ٢٩ أغسطس ١٦١٤ تعليماتهم الهادفة إلى إحقاق العدل عند محاكمة الساحرات، حتى لا تتكرر الفظائع والبشاعات التى ارتكبتها محاكم التفتيش على الحدود الشمالية فى إيطاليا فى الفترة من ١٦٠٨ حتى ١٦١١. وهذه التعليمات الإسبانية جاءت نتيجة اتهام محققى محكمة لوجرونو الإسبانية عدد من المشتبه فى ممارستهن للسحر، واللاتى انتهى أمرهن بإحراقهن، والجدير بالذكر أن جوستاف هنجسن ألف كتابًا حجة عن محاكمة الساحرات فى إسپانيا بعنوان «المدافع عن الساحرات»، والجدير بالذكر أيضًا أن التعليمات الرومانية لم تر طريقها إلى النشر إلا فى عام ١٦٣١، ولكن مخطوطاتها ذاعت وانتشرت فى الأقاليم بين العاملين فى محاكم التفتيش ليس فى إيطاليا وحدها بل داخلها. ورأت هذه «التعليمات» طريقها إلى النشر الجزئى مختصرة وغير محكمة البناء فى ترجمة إيطالية، ضمت إلى الطبعة الثانية من «الترسانة المقدسة» (١٦٢٥)، وهى دليل إلى نشاط محاكم التفتيش الذى تمت طباعته فى عام ١٦٢١، ثم تكررت طبعته، وهو من وضع أليزيو ماسينى محقق چنوة فى الفترة فى ١٦٠٩ إلى ١٦٢٧. ولم يكن ماسينى نفسه يدرك أنه استخدم «التعليمات» كأساس لمناقشة موضوع السحر، ولكن قيصر كارينا عضو المجمع المقدس فى كارينا هو الذى أماط اللثام عن ذلك. ويذكر كارينا فى هذا الشأن أن ماسينى استقى مادته من مخطوط شاع بين المحققين فى الأقاليم الإيطالية. وقد تولى عالم لاهوت دومنيكانى ـ كان أسقف بروجينتو واسمه چيوفانى توماس كالستالدى (أوجاستالدى) ـ نشر هذه التعليمات فى نصها اللاتينى. ثم ضمها إلى الجزء الثانى من كتاب نشره فى روما عام ١٦٥١ مع بعض الاختلافات عن المخطوطات الباكرة. وتتمثل هذه الاختلافات فى أنها تنحى باللائمة على القضاة العلمانيين الذين تدخلوا بدون وجه حق أو شرعية فى معاقبة جريمة ممارسة السحر، ثم ظهرت التعليمات فى الملحق الذى أضافه قيصر كارينا إلى البحث الذى سطره، وأخيرًا نشرت روما عام ١٦٥٧ التعليمات كتعبير عن سياسة الكنيسة الرسمية فى نبذة مطبوعة، لا تحمل اسم مؤلفها وتقع فى ثمانى صفحات، ولم يبق من هذه المطبوعة سوى نسخة واحدة، تحتفظ بها مكتبة جامعة كورنيل، وشاهد عام ١٦٥٧ نشر المزيد من نسخ التعليمات التى تختلف نصوصها عن سابقاتها. وهذه النسخ تتهم القضاة بعدم الالتزام بنصوص القانون، وظلت هذه التعليمات شائعة فى هيئة مخطوطات فى إيطاليا وخارجها حتى النصف الثانى من القرن الثامن عشر، وهى جميعًا تحمل بصمات النسخة المطبوعة فى إيطاليا عام

١٦٣٧ . وفى عام ١٦٦١ ، ظهرت الترجمة الألمانية لهذه المطبوعة، قام بها كونراد هونجر راعى كنيسة أينسيلدلن المنتمى إلى طائفة البنديكتيين، وكذلك ظهرت التعليمات فى عدة طبعات فى البحث الذى وضعه كارينا فى الفترة التى أعقبت وفاته، ثم أعاد الكاردينال فرنسيسكو ألينرى عضو المكتب المقدس البارز نشره عام ١٦٨٣ . ورغم أن الينرى نشر جوهر هذه التعليمات فإنه أجرى بعض الحذف عليها، ويذكر ألينرى أن المكتب المقدس أشاع هذه التعليمات وأمر بضرورة الإسراع بالعمل بمقتضاها، ثم ظهرت هذه التعليمات لآخر مرة مطبوعة فى فلورنسا عام ١٦٨٥ ، واستمر ذيوع هذه التعليمات فى القرن الثامن عشر فى طبعات تحمل نصوصًا مختلفة، وقد أشاد باعتدال هذه التعليمات المصلح الاجتماعى چيرولامو تارتاروتى فى مجلد أصدره عام ١٧٤٩ .

ومن المفارقة أن نجد أن المحاكم المدنية أو العلمانية الإيطالية تسعى إلى معاقبة جريمة ممارسة السحر بالقسوة الواجبة، وأن هذه المحاكم المدنية نحت باللائمة على محاكم الكنيسة ومحاكم التفتيش لأنها تترفق بمرتكبى هذه الجريمة وتظهر الرأفة معها؛ حيث إن هذه المحاكم اعتبرت السحر مثل أية هرطقة أخرى، فضلًا على استعمالها الرأفة مع الساحرات اللاتى يمارسن السحر لأول مرة ويبدين الندم والاستعداد للتوبة عنه. وهناك مثل حى على استعمال المحاكم الكنسية الرأفة مع ممارسة السحر، تتمثل فى حالة عشرين ساحرة، قدمهن محقق محكمة تفتيش نوفارا إلى المحاكمة. وصدر آنذاك الحكم بوضع ساحرتين من الساحرات العشرين قيد الاستجواب فى حين أطلق سراح عشر منهن بعد دفع الضمانة المطلوبة، وتم تبرئة سبع منهن تبرئة كاملة، واكتفت المحكمة بإدانة ساحرة واحدة حكم عليها بالسجن المؤبد. وقام پاولو ساربى بتوبيخ محكمة التفتيش لإصدارها مثل هذا الحكم المخفف، فى حين رأت المحاكم المدنية والقضاة العلمانيون أن جريمة الاشتغال بالسحر بشعة، وتستوجب مزيدًا من القسوة. ولا شك أن قسوة القضاة المدنيين فى محاكمة الساحرات تعكس شدة كراهية الشعب لهن، علمًا بأن الكنيسة كثيرًا ما ذكرت القساوسة والكهنة بواجبهم فى حماية الساحرات من أعمال الشغب، وعنف الشعب الذى يصب جام غضبه على النساء اللاتى تمت إدانتهن بتهمة ممارسة السحر أثناء اقتيادهن فى موكب الندم والكفارة، أو أثناء النطق بالحكم عليهن، أو أثناء جلدهن بالسياط أثناء طوافهن بأرجاء المدينة.

ولا يعرف أحد على وجه اليقين هوية مؤلف كتاب «التعليمات» الخاصة بأفضل طريقة لمعاملة الساحرات، ومن المحتمل أن يكون ديزيدريو سكاجليا عضو المجمع الرومانى وصديق كاستالدى هو واضع هذه التعليمات. درس سكاجليا اللاهوت فى كلية الدومنيكان فى بولونيا، واشتغل محققًا فى كل من يافيا وكريمونا وميلانو، كما أن البابا بولس الخامس عينه قوميسارًا وكاردينالًا فى عام

١٦٢١ وأيضًا اختير أسقفًا لكل من ملفى وكومو، وقد استقال من هذه الأسقفية الأخيرة عام ١٦٢٦. والجدير بالذكر أن هذا الرجل اشترك فى محاكمة جاليليو عام ١٦٣٣، وهناك جانب مجهول فى حياة سكاجليا الباكرة، فنحن نستشف من الخطاب الذى بعث به بومبيو اريجونى المؤرخ فى ١ سبتمبر ١٦٠٧ يشير إلى أن سكاجليا فى باكورة حياته قدم للمحاكمة أمام محاكم التفتيش، وعلى أية حال فمن الأهمية بمكان أن «التعليمات» تمثل ركيزة أساسية فى أسلوب معاملة الساحرات على نحو معتدل ورحيم، ويذهب بعض الدارسين إلى أن هذه المعاملة المعتدلة ليست جديدة، بل هى عودة إلى القوانين الأصلية التى انتهكتها الممارسات الخطأ.

والجديد فى التعليمات، إذا كان فيها جديد، هو ضرورة رجوع المحقق إلى شهادة الطبيب عن حالة الساحرة الصحية قبل محاكمتها والتحذير من القبض عليها دون توفر دليل قوى يقتضى ذلك، وعدم اعتداد المحكمة بشهادة ساحرة ضد ساحرة أخرى، والتأكد من سلامة اعتراف الساحرات. وجميع هذه المحاذير أوردها الكاردينال ميلينو إلى قسيس فرنسى عام ١٦١٣ كى يرشده إلى أفضل طريقة لمعاملة الساحرات.

وفى ١٢ مارس ١٦٥٠ بعث الكاردينال فرنسيسكو برديتى العضو البارز فى المكتب المقدس الإيطالى رسالة إلى محقق أكويليا، يبلغه فيها بأن السلطة الدينية فى روما اكتشفت بعد فحص اعترافات الساحر ميشيل سوب فى روما أنها اعترافات عارية عن الصحة وأبعد ما تكون عن الحقيقة، ولهذا السبب طلبت هذه السلطة الدينية بعد مراجعة أوراق القضية من الموظف فى محكمة التفتيش المحلية إعادة فتح ملف القضية واستجواب الشهود بضمير حى.

وهناك حادثة مماثلة وقعت فى عام ١٥٩٢، أى قبل الحادثة السابقة بأكثر من نصف قرن فى محكمة تفتيش بولونيا المحلية، حيث أرسل كاردينال فى المكتب المقدس رسالة توبيخ ولوم إلى المحقق بسبب اتباع طريقة غير سليمة فى محاكمة ساحرة مشتبه فى أمرها تدعى ماريا دى جنتيل. فقد قبل القاضى شهادة شاهد دون القسم على صحتها، فضلًا على أنه تشكك فى اعترافها بارتكاب جريمة قتل، وأعاد كاردينال سانت سيفرينا وزملاؤه المحاكمة؛ حيث تبين براءة الساحرة من تهمة القتل الذى اعترفت باقترافه.

وبفرض أن القوانين الخاصة بمحاكمة الساحرات كانت توفر لهن من الناحية النظرية شيئًا من الطمأنينة والأمان، فإن ممارسات محاكم التفتيش الإيطالية اتسمت بالبشاعة.

* * *

الفصل الثانى

اليهود فى أوروبا ومحكمة تفتيش جمهورية البندقية فى القرنين السادس عشر والسابع عشر (١٥٥٠ ـ ١٦٧٠)

محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية

فى يوم ٢٢ أبريل عام ١٥٤٧، أصدر الدوج ـ أى حاكم البندقية ـ بالاشتراك مع ستة من مستشاريه مرسومًا استهدفوا منه بعث الحياة فى نظام محاكم التفتيش من أجل محاربة الهرطقة. وتعهد ثلاثة من وجهاء البندقية مع بطريرك البندقية والمحقق الإسبانى بمعاقبة المهرطقين عن طريق إقامة محكمة التفتيش فى البندقية التى اشتهرت بالتنوع العرقى خلافًا عن معظم المدن الأوروبية، وكثيرًا ما كانت هذه المحكمة تتلقى القضايا الواردة إليها من المناطق البعيدة التابعة لهذه الجمهورية. وبحكم موقعها التجارى، كانت البندقية مكانًا لالتقاء الطوائف المختلفة، كما كانت فى الوقت نفسه مكانًا لصدامهم، ففيها احتدم الصراع بين الكاثوليك والپروتستانت، وبين المسيحيين واليهود، وبين المسيحيين والمسلمين. ورغم أن الدين الرسمى السائد فى جمهورية البندقية كان المذهب الكاثوليكى، فإنها اشتهرت بالحرية والسماحة الدينية التى لا تفرق بين المؤمنين والكفار والملاحدة وغلاة المتعصبين الدينيين.

وفى قلب البندقية الكاثوليكية عاشت جالية كبيرة من التجار الألمان والعمال المهاجرين ممن اتبعوا المذهب الپروتستانتى الذى استحدثه المصلح الدينى المعروف مارتن لوثر، وتركز هؤلاء العمال الپروتستانت قرب الريالتو، محال الصرافة الألمانية الواقعة على القناة الكبيرة. وجاء من فرنسا وأرجاء أوروپا طلبة كثيرون للغاية لتلقى العلم فى جامعة پادوا الإيطالية، الأمر الذى هدد بتفشى المذهب الپروتستانتى فيهم، والذى عرف أتباعه من فرنسا بطائفة الهوجونوت. ورغم إحياء محكمة تفتيش البندقية، أصبحت هذه المدينة قبلة المناهضين للدين المسيحى والثائرين عليه، مثل الرافضين للمعمودية الذين لم يتشككوا فى مقدسات الكنيسة المسيحية فحسب، بل تشككوا أيضًا فى ألوهية المسيح وصحة العهد الجديد. والجدير بالذكر أن بابا روما وافق على إعطاء أتباع الكنيسة اليونانية الأرثوذكسية القاطنين فى البندقية الحق فى الصلاة والعبادة وفقًا للطقوس الأرثوذكسية.

وبلغت البندقية حدًّا من السماحة جعل السلطات هناك توفر الحماية لهؤلاء اليونانيين الأرثوذكس البالغ عددهم آلاف الأشخاص.

وبسبب جو الحرية الدينية الذى ساد البندقية، التجأ إليها كثير من اليهود البرتغاليين الذين اعتنقوا الدين المسيحى، والذين ظلوا مترددين بين الديانتين، فضلًا على أن بعض اليهود ذهبوا إلى البندقية توطئة لهجرتهم إلى تركيا العثمانية. وفضل بعض اليهود المتحولين إلى المسيحية البقاء فى حارات اليهود فى البندقية على العودة إلى ماضيهم المسيحى فى لشبونة وأنتويرب وغيرهما من المدن الأوروبية. وفى البندقية اشتغل اليهود بأعمال الصرافة، واحتضنت هذه المدينة اليهود الأوروبيين القادمين إليها من إسبانيا والبرتغال وهولندا، وكذلك اليهود السفارديم القادمين من القسطنطينية وسالونيكا والقاهرة. وبالنظر إلى وجود علاقات تجارية قديمة وقوية بين البندقية ومنطقة الشرق الأدنى، وفد إليها تجار مسلمون من آسيا ودول البلقان، ولكنهم لم يبنوا مسجدًا هناك على عكس اليهود الذين أنشؤوا عددًا من المعابد فيها. والأمر الذى دفع البندقية إلى انتهاج هذه السماحة الدينية هو أنها عادت على المدينة بالانتعاش الاقتصادى والرواج التجارى، وكان الهدف من إحياء محاكم التفتيش فيها هو العمل على ضمان سيادة المذهب الكاثوليكى على سواه من الملل والنحل، وهو هدف شاركها فيه القضاة فى المحاكم المدنية والعلمانية، وتضامن المحققون فى محاكم التفتيش والقضاة العلمانيون فى محاربة الهرطقة ما استطاعوا إلى ذلك سبيلًا، ومنع الأجانب الذين يقطنون فيها من التعريض بالعقيدة المسيحية أو الإساءة إليها. ورغم الصراع الذى احتدم بين الكرسى البابوى وجمهورية البندقية الساعية إلى الاستقلال، نجد أن التقرير المرفوع إلى روما عام ١٦١٢ يصرح بأن مدينة البندقية تحيا بنعمة الله حياة كاثوليكية، ورغم تعدد الشعوب والأمم القادمة من بلاد بعيدة لتسكنها، فإنها لا تحاول إثارة أية مشاكل دينية أو طائفية ولا تحاول تعكير الجو الكاثوليكى السائد. ويضيف التقرير أن محكمة التفتيش التى أنشئت فى البندقية استطاعت بفضل يقظتها ونشاطها وهمة المفوض البابوى والبطريرك، أن تمنع ظهور الهرطقة، وذلك بدعم ومساندة الذراع العلمانية أو السلطة المدنية.

وفى الشهور الأولى من عام ١٥٤٧ أخفقت آمال البندقية فى الاستقلال عن روما وحكومة الهابسبرج، كما أخفق سعيها إلى التحالف مع إنجلترا وألمانيا التى اعتنق عدد من حكامها وأمرائها المذهب البروتستانتى، كما فشل تحالفها مع ملك فرنسا، وحذر الكرسى البابوى من احتضان المهرطقين البروتستانت أو إقامة علاقة معهم، مما جعل هذه المدينة تعيد حساباتها وتتخذ موقفًا حياديًّا إزاء دول أوروبا الغربية. غير أن البندقية اتبعت سياسة معتدلة فى محاربة الهرطقة والمهرطقين، ومن ثم نراها تتصدى للمذهب البروتستانتى المنشق على الكنيسة الكاثوليكية والأفكار التهويدية المناهضة للمسيحية.

وعبر چيوفانى ديلا كاسا المفوض البابوى فى البندقية فى الفترة من ١٥٤٤ إلى ١٥٤٩ عن ترحيبه بالإجراءات التى اتخذتها هذه المدينة ضد المهرطقين، كما عبر عن سروره لأن هذه الإجراءات تمت دون مشقة أو صعوبات. يقول كاسا فى هذا الشأن: «لقد أعطانى الله نعمة كبيرة عندما سمح لى بإنشاء محاكم التفتيش فى هذه البلاد بأمان وسلام ودون أن يحدث ما يعكر الصفو». ومما مهد الطريق إلى إنشاء محاكم التفتيش فى البندقية أن هذه المحاكم سمحت باشتراك السلطة المدنية أو العلمانية فى تسيير أمورها.

وفى غضون ثلاثة أو أربعة أعوام عبر البابا يوليوس الثالث (١٥٥٠- ١٥٥٥) عن قلقه الشديد لاختراق السلطة المدنية لدوائر محاكم التفتيش. وبرزت هذه السلطة المدنية بوجه خاص فى جمهورية البندقية وميلانو ولومباردى. ورأت السلطة المدنية أن تعقب الهرطقة لا ينبغى أن ينسى القضاء الكنسى حيدته وموضوعيته. ومن جانبه سعى البابا فى عام ١٥٥١ إلى تطويق النفوذ العلمانى داخل محاكم التفتيش، فقد أصر على اشتراك المدنيين فى القبض على المهرطقين وفى محاكمتهم وإصدار الأحكام بوصف هؤلاء المدنيين مساعدين للمحققين فقط أو مجرد مراقبين. وفى المقابل أقرت روما إعطاء البندقية مساحة أوسع من الحرية أكثر من بقية البلاد التابعة لها.

ففى مدينة البندقية كانت محكمة التفتيش تضم ثلاثة أعضاء علمانيين كان من المفروض أن يتم اختيارهم بناء على تقواهم وقوة إيمانهم بالكنيسة الكاثوليكية، فى حين أنه كان لحكام الأسقفيات الأخرى فى جمهورية البندقية أو نوابهم الحق فى حضور المحاكمات بغض النظر عن إيمانهم وتقواهم.

ويقيم مكتب البندقية المقدس محكمة فى الأسقفيات ذات الأهمية الكبيرة، فى حين أقيمت فى معظم الأسقفيات الأخرى محاكم تفتيش تكونت كل محكمة منها من أسقف أو راعى كنيسة بالإضافة إلى محقق من طائفة الرهبان من الفرنسيسكان أو الدومنيكان، ويحضر الجلسات رجال قانون محليون يتوقف عددهم على مطلب رجال الكنيسة. واحتدم الخلاف حول الدور الذى يلعبه هؤلاء القانونيون، علمًا بأن محكمة التفتيش فى البندقية لم تخول سلطة توجيه المحاكم المحلية فى بقية أرجاء هذه الجمهورية، فضلًا على أنها لم تتمتع بصلاحية الاستئناف بحيث تلجأ إليها المحاكم المحلية.

ورغم ذلك فإنها كانت تتمتع بسلطة احتياطية تؤهلها لإصلاح أوجه القصور التى تشوب المحاكم المحلية، بمعنى أن المفوض البابوى فى البندقية أنيط به تحمل المسؤولية العامة فى جميع الشؤون الكنسية بما فى ذلك محاكم التفتيش من الأراضى التابعة لجمهورية البندقية.

وفى بعض الأحيان تولت محكمة تفتيش البندقية النظر فى قضايا تخص المحاكم الإقليمية، وأعادت البندقية النظر فى هذه القضايا، عندما اعترى الضعف الأسقفيات وأصابها الهزال. وفى عام ١٥٩١، صدرت الأوامر إلى مفتش محكمة تفتيش البندقية بوجوب اقتصار صلاحياته على البندقية نفسها بحيث لا تمتد إلى خارجها، اللهم إلا إذا كانت الكنيسة لم تعين أى محقق فى هذه البلاد.

ولا مناص من الاعتراف بأن الإحصائيات الواردة هنا تقريبية وليست بطبيعة الحال نهائية. ويعتبر باسينى، وجيومو من أبرز المشتغلين بالإحصائيات آنذاك، وبعد بداية القرن السادس عشر يحصى الأرشيف ما يقرب من ١٥٥٠ قضية منظورة ينتمى معظمها إلى الجزء الثانى من هذا القرن، والملاحظ أن ازدياد عدد القضايا المنظورة أمام محاكم تفتيش البندقية جاء نتيجة اشتداد ساعد هذه المحاكم بعد عام ١٥٤٧. وقد اندرج نحو ثمانمائة من هذه القضايا تحت تصنيف المذهب اللوثرى، أى البروتستانتى، كما كان هناك نحو ٣٥ قضية مرفوعة ضد الرافضين للمعمودية التى تعتبر ركنًا أساسيًّا فى الدين المسيحى، وقد عاقبت محاكم التفتيش هؤلاء الرافضين بالموت غرقًا. وكانت نحو ١٥٠ حالة (أى عشر مجموع الحالات) يتعلق بحيازة ونشر الكتب المحظورة. ويبدو أن عدد قضايا السحر والشفاء عن طريق الشعوذة كان يمثل ثمن العدد الكلى للقضايا، وطبقًا لباسينى، وچيومو اللذين اشتغلا بإعداد الإحصائيات، بلغ عدد المتهمين بالتهويد ثلاثة وأربعين شخصًا، ولكن البعض الآخر يقدر عددهم بأكثر من سبعين متهمًا.

وأيضًا احتفظ القرن السابع عشر بسجل يحتوى على نحو ١٤٨٠ قضية يدل فحصها على أن السواد الأعظم منها قد تحول من الاتهام بالبروتستانتية إلى ممارسة السحر والشعوذة التى وصلت قضاياها إلى ٦٩٥ قضية، أى ما يقرب من ٥٠٪ من مجموع القضايا المنظورة، وانخفض عدد قضايا البروتستانتية إلى ١٢٥ حالة، ولكن حالات البروتستانتية المتزمتة المعروفة بالكالڤينية ارتفع عددها إلى ٤٦ حالة، كما انحسر انحسارًا شديدًا عدد القضايا المرفوعة ضد الكتب المحظورة.

ولكن حالات اعتناق الإسلام التى كانت ضئيلة للغاية فى القرن السادس عشر، ارتفعت إلى ما يقرب من ٥٪ من مجموع القضايا فى القرن السابع عشر، وكان معظم حالات الإسلام قضايا مسيحيين اعتنقوا الإسلام نتيجة وقوعهم أسرى فى أيدى المسلمين؛ ولأن إسلامهم لم يكن عن اقتناع فقد اعترفوا للمكتب المقدس بندمهم على ما ارتكبوه من خطأ. ومن الواضح أن القرن السابع عشر شاهد تدهورًا فى أخلاق الكثيرين من رجال الإكليروس؛ حيث إن محاكم التفتيش نظرت ٧٨ حالة، استغل فيها آباء الاعتراف هذا الطقس الكنسى المقدس لمراودة النساء المعترفات عن

أنفسهن. ولم يطرأ على علاقة محاكم التفتيش باليهود والتهويديين فى جمهورية البندقية (وغالبيتهم من الإسپان والبرتغاليين) أى تغير جذرى حتى نهاية عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر. وطبقًا لتقديرات باسينى، وجيومو، ظهرت فى خلال هذا القرن أربع وثلاثون حالة تهويد.. وبينما كانت مظاهر الهرطقة التهويدية جلية وواضحة فى عقدى السبعينيات والثمانينيات من القرن السادس عشر، أصبحت هذه القضايا واهية الأركان تقوم على مجرد الاشتباه.

وكذلك بعد أن كان التهويديون المقدمون فى هذين العقدين ينتمون إلى طبقة التجار الموسرين، أصبحوا من الآن اليهود الفقراء والمعدمين، ويبدو أن هذا التحول الذى طرأ على محكمة تفتيش البندقية كان نحو عام ١٥٨٠، أى فى أواخر القرن السادس عشر، عندما رفع پاولو جنيتى المفوض البابا وى تقريرًا عن حالة الكنيسة فى البندقية، جاء فيه أن اهتمام محاكم التفتيش فى البندقية أصبح ينصب فقط على الشعوذة والخزعبلات وارتداد اليهود المتحولين إلى المسيحية إلى دينهم الأصلى. كان هؤلاء اليهود المرتدون كما أسلفنا ينحدرون من إسپانيا والبرتغال. لم تمض تسعة أعوام حتى قدم مجلس شيوخ البندقية إلى هؤلاء اليهود المرتدين ضمانات تحميهم من الاضطهاد. غير أن الاشتغال بالسحر والشعوذة ظل التهمة الأكبر والأعم، وتعددت صوره وأشكاله من عبادة الشيطان إلى تحضير الأرواح إلى الشفاء عن طريق التعاويذ والأحجبة إلى قراءة الكف والطالع.

ويشير التقرير الذى كتبه البطريرك تييبولو بشأن أسقفيته عام ١٦٢٢ إلى انخفاض فى نشاط محاكم التفتيش فى أوائل القرن السابع عشر، تمثل فى قلة عدد الاجتماعات التى كانت هذه المحاكم تعقدها. ويؤكد لنا رجل القانون پولو ساربى فى عام ١٦٢٢ أن الهرطقة فى البندقية ولت وانقضت وأصبحت مجرد ذكرى. يقول ساربى إن محاكم التفتيش لم يعد لديها قضايا هرطقة حقيقية تنظرها، فهى تنظر فى أمر أناس يسيئون إلى الدين المسيحى بسبب نزقهم وحماقتهم المتمثلة فى الحديث إلى وجود محاكم التفتيش فى البندقية، واقترح أنه يمكن للبطريرك نفسه أو مجلس العشرة أن يقوم بعملها وينظر فى أمر هذه التجاوزات.

لم تكن محاكم التفتيش فى البندقية فى أواخر القرن السادس عشر وأوائل القرن السابع عشر تعنى بملاحقة المهرطقين، فقد احتدم النقاش بين الأعضاء العلمانيين فى هذه المحاكم وبين المتحمسين من رجال الكنيسة؛ حيث ذكرهم هؤلاء العلمانيون بأن واجب محاكم التفتيش الأول ليس تثبيت العقيدة الكاثوليكية، فقد سبق لها أن فعلت ذلك ولكن واجبها يتلخص فى إصلاح ما يرتكبه الأفراد من أخطاء. وفى خلال ستة عقود منصرمة سعت الكنيسة إلى توقع الأخطاء قبل حدوثها، أى أنها أخذت الناس بالظنون والشبهات. ومن أهم الواجبات الملقاة على عاتق

المحقق فى عقد الستينيات فى القرن السادس عشر حظر الكتب الضارة والمسيئة على الصعيدين الدينى والسياسى، واستحدث المحققون نظامًا يمكنهم من فحص المخطوطات قبل نشرها، كما يمكنهم من التحكم والسيطرة على دخول الكتب الأجنبية المستوردة مستعينين فى ذلك بجيش جرار من المساعدين الرهبان المكلفين بالاضطلاع بهذه المهمة فى عامى ١٥٦٩ ـ ١٥٧٠. ورغم محاولة إشراك بعض أعضاء المكتب المقدس فى أداء هذه المهمة فإنها كانت بالدرجة الأولى مهمة المحقق وحده؛ حيث إنه المختص بتشخيص الهرطقة. ولتأكيد مسؤولية المحقق عن حظر الكتب نقول إن المحقق فى البندقية استأثر لنفسه بهذه المهمة، ففى عام ١٦٢٣ على سبيل المثال رفض أن ينيب عنه من يتولى حظرها.

وفى نهاية القرن السادس عشر، نجحت حكومة البندقية فى مقاومة الرأى المناوئ بأن يقوم المطبعيون والناشرون وبائعو الكتب بالقسم أمام الأسقف والمحقق على الالتزام بقائمة الكتب المحظورة التى وضعها البابا كليمنت وطرد المهرطقين من اتحادهم. وبحلول عام ١٦٢٣ درج المكتب المقدس على عقد مجمع سنوى للاستماع فيه إلى العهد الذى يقطعه المبشرون على أنفسهم بأداء واجبهم على خير وجه. وتسببت مشكلة تناول الأطعمة الخاصة بالصوم فى ملاحاة شديدة. وأيضًا تسببت الأقليات فى البندقية، وخاصة الألمان الذين يقطنون سوق الصرافة فى إزعاج الكنيسة الرومانية إزعاجًا شديدًا؛ لأن هذه الأقليات الأجنبية دأبت على انتهاك قواعد التغذية المتبعة فى الصيام وفى بعض المناسبات الدينية المعينة، ولهذا قام پاولوجنيتى نحو عام ١٥٨٠ بعمل الترتيبات اللازمة كى يتولى البطريرك فحص المطابخ الملحقة بحانات وفنادق الألمان فى أيام الجمع والسبوت وأيام الصوم للتأكد من خلوها من أية ممنوعات. ولكن هذا الإشراف الصارم على الطعام الغذائى المفروض على الجاليات الأجنبية فى البندقية لم يدم طويلًا بعد عقد العشرينيات من القرن السابع عشر، بسبب رغبة حكومة البندقية المدنية فى تحديد سلطات الإكليروس والمكتب المقدس ومنعهم من بسط نفوذهم على العناصر العلمانية أو المدنية.

ونادرًا ما تعرضت الجاليات اليهودية فى البندقية لأذى محاكم التفتيش باستثناء فترات قصيرة فى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وربما الثلاثينيات من القرن السابع عشر. ورغم ما تعرضت له محاكم التفتيش فى أوائل القرن السابع عشر من قيود فرضتها دولة البندقية عليها، فقد استمر انشغال هذه المحاكم بمشكلة اليهود، وزعمت البندقية ولاءها الكامل للكنيسة، ولكنها فى الوقت نفسه وفرت الحماية لليهود. ورغم هذه الحماية فقد كان يهود البندقية عرضة للإهانات والاتهام بالفساد وإعاقة انتشار العقيدة الكاثوليكية، ولأن اليهود أصابوا نجاحًا ملحوظًا فى مجال

الاقتصاد والتجارة، فقد عاملهم المسيحيون فى البندقية بنوع من التسامح، ولكن هذا لم يمنع من تبشيرهم بالاهتداء إلى الدين المسيحى. فى البندقية نشأ صراع بين الكنيسة والدولة حول أحقية كل منهما فى بسط النفوذ على اليهود، ونجم عن هذا إجراء المفاوضات بينهما، الأمر الذى انتهى بضم عناصر علمانية إلى محاكم التفتيش.

الهرطقة والدولة ومحاكم التفتيش فى البندقية

فى عام ١٦١٣، كلف مجلس الشيوخ فى البندقية پاولو ساربى بوضع مبحث عن محاكم التفتيش، وذهب ساربى إلى أن محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية، كانت مؤسسة مستقلة. كان الدافع وراء هذا المبحث هو السعى إلى تأكيد استقلال هذه الجمهورية، وحماية هذا الاستقلال من عدوان الكنيسة عليه تحت ستار الدين. والرأى عنده أن المجمع العام للمحققين الذى أنشأه البابا بولس الثالث عام ١٥٤٢ لا يحق له المطالبة بأن تكون له سلطة على المؤسسات السابقة على إنشائه مثل محاكم التفتيش فى كل البندقية وإسبانيا، وذهب ساربى إلى أن دولة البندقية هى التى سبقت إلى إنشاء محكمة التفتيش فيها عام ١٢٨٩، وأن البابا نيكولا الرابع (١٢٨٨ ـ ١٢٩٢) لم يفعل أكثر من أنه وافق على إنشائها، فضلًا على أن حكومة البندقية وليست الكنيسة هى التى تولت الصرف على هذه المؤسسة التى تم إنشاؤها بناء على اتخاذ الترتيبات والتدابير بين دولة البندقية وبابا روما فى القرنين الثالث عشر والسادس عشر. وهى اتفاقيات تقوم على الندية بين الطرفين، ويمكن إعادة النظر فيها أو تغييرها إذا اتفق الطرفان على ذلك. ومن ناحيته عارض فرنسيسكو كاردينال ألبيرى الرأى المنادى باستقلال محاكم التفتيش، وذهب إلى أن محكمة تفتيش البندقية ليست سوى فرع تابع لنظام هرمى ترأسه الكنيسة، والرأى عنده أن الكرسى البابوى هو الذى تفضل ومنح فى عام ١٥٥١ بعض الامتيازات لجمهورية البندقية ومن حقه إلغاؤها. فالدولة فى نهاية الأمر لا بد أن تطيع المؤسسة الدينية، وإذا عنَّ للبابا استدعاء أية قضية إلى روما وأن يجرد محاكم التفتيش الإقليمية من صلاحيتها القضائية فليس من حق حكومة البندقية الاعتراض على أوامره.

وعلى أرض الواقع نرى أن موقف محاكم تفتيش البندقية من اليهود واليهود المتحولين إلى المسيحية يعتمد على مزيج من السلطة المدنية والسلطة الدينية، فى حين كانت محاكم التفتيش فى نابولى تستمد سلطاتها من الكنيسة وحدها. ورغم أن ساربى يبرز التوتر الذى ساد العلاقات بين حكومة البندقية وكنيسة روما وما اعترى هذه العلاقات من صراع، فإننا كثيرًا ما نشاهد فى منتصف أواخر القرن السادس عشر التحامًا بين هذين القطبين المتصارعين، يتمثل فى العمل معًا

على استئصال شأفة الهرطقة. وفى واقع الأمر كانت الدولة تظهر حماسًا عظيمًا فى ملاحقة الهرطقة إذا رأت أنها تهدد النظام العام أو أمن الدولة. وكانت الطبقة الأرستقراطية وعلى رأسها الدوج تحكم البندقية حكمًا مطلقًا، وتزعم أنه تستمد سلطاتها من الله، وكانت المشاكل تنشأ عندما يدعى الدوج أنه يجمع بين السلطة الزمنية والروحية الأمر الذى جعل أى تهديد للعقيدة الدينية ينطوى بالضرورة على تهديد لسيادة الدولة. وفى منتصف القرن السادس عشر، ساد الخوف من أن تؤدى الهرطقة إلى انتشار الفوضى والشغب، واضطلع مجلس العشرة على وجه الخصوص بمهمة حث محاكم التفتيش على ملاحقة المهرطقين، فضلًا على أنه قرعها على تقاعسها فى تطهير الدولة من شرورهم وآثامهم. وساعد على اقتناع المسؤولين فى البندقية بالربط بين الهرطقة وانتشار أعمال الشغب تلك الحروب الأهلية التى اندلعت فى شمال إيطاليا بين كل من فرنسا وإسبانيا.

وفى نظر الكنيسة الكاثوليكية لم يكن الدين اليهودى هرطقة، ولكن نبذ الدين المسيحى والتحول إلى الدين اليهودى كان الطامة الكبرى. وتم إرسال راهب فرنسيسكانى متجول من قبرص يدعى بيترو باكسوس لتقديمه إلى المحاكمة فى البندقية، ولكنه أثناء مروره فى القاهرة، قام بختان نفسه، ولعله فعل هذا حتى يتحاشى أية مضايقات أو اضطهاد قد يتعرض له أثناء ترحاله داخل الأراضى التركية، ومهما كان دافعه فإنه تشكك فى بتولية العذراء مريم، كما أنه سخر من صور القديسين فى الكنائس ومن الأيقونات التى يحمل لها المسيحيون كل تقديس وإجلال، يقول بيترو باكسوس مخاطبًا الرسام الذى يصنع الأيقونات: إن الذين يصفونها بالقداسة بشر مثلنا ومن ثم فإنهم ليسوا أهل ثقة. ونصح بيترو الرسام بالتركيز على الله؛ لأن كل ما عداه باطل الأباطيل وقبض الريح، وهو رأى يقرب صاحبه من الفكر البروتستانتى الذى يعلى من شأن حكم الفرد ضد حكم الجماعة أو السلطة.

واستبشع المسيحيون ما ينطوى عليه التلمود من دعوة إلى الغدر والخداع والكذب والنفاق وتشجيع على اتباع التقية. ولهذا صور ليوناردو دونا اليهود المتحولين إلى المسيحية على أنهم طغمة من المتمردين بالقوة يستبيحون التحالف مع المسلمين والبروتستانت وغيرهم من دعاة الهدم والتخريب، وعندما اندلعت الحرب التركية على إيطاليا، خشيت السلطات فى البندقية من وجود يهود فيها يعملون كطابور خامس لصالح الأتراك. وأيضًا ساد الاعتقاد أن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وعلى رأسهم الدوق جوا ميكونيز مندس، هم الذين تواطؤوا مع العثمانيين لغزو الأراضى الإيطالية، وبالنظر إلى أن هذا الدوق وقف بجانب السلطان التركى فقد زاد اقتناع المسيحيين الإيطاليين بوجود مؤامرة يحيكها المسلمون ضدهم. ولهذا لم يجد مجلس العشرة فى عام ١٥٧٠

أية غضاضة فى تسليم اليهودى المتحول إلى المسيحية المدعو هنريك تونس إلى محكمة التفتيش، باعتباره أحد أقرباء الدوق المشار إليه، وبعد أن وضعت هذه الحرب أوزارها، قام كاستاجنا بنشر الدليل إلى محاكم التفتيش التى سبق نشرها فى إسبانيا أيام الملك فرديناند وإيزابيلا، والذى ينص على إنزال العقوبة الصارمة باليهود المتحولين إلى المسيحية.

وفى أثناء الحرب التركية، ناشد فاتشينيتى مفوض البابا بيوس الخامس جمهورية البندقية أن تبذل قصارى جهدها للقضاء المبرم على الهرطقة من أجل استقرار الكنيسة والدولة معًا؛ لأن عدم مخافة الله تفتح الطريق إلى نفث السموم وانتشار الآثام، ثم إن الدولة التى تسكت على المهرطقين أو تشجعهم قمينة بأن تثير غضب الله عليها وانتقامه منها، وهكذا نسبت محاكم التفتيش هجوم العثمانيين على إيطاليا إلى زيغ الإيطاليين وانتشار البروتستانتية بينهم.

ورغم ذلك فإننا نلاحظ فى الربع الأخير من القرن السادس عشر اختلافًا فى الرأى بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية فى البندقية حول مدى التسامح الواجب إظهاره نحو الهراطقة الذين يدخلون دولة البندقية من أجل التجارة أو السفر أو الدراسة. ومع عقد معاهدة السلام بين العثمانيين والإيطاليين زال الخطر السياسى الذى يتهدد جمهورية البندقية، كما زال خطر هرطقة اليهود الذين يتظاهرون باعتناق المسيحية ويتمسكون بالدين اليهودى فى قلوبهم. وبزوال هذه الأخطار مارست دولة البندقية قدرًا كبيرًا من التسامح مع الأجانب وتوفير حرية الاعتقاد بما تمليه عليهم ضمائرهم، ما داموا لا يعملون على تغيير عقيدة الآخرين أو الحض على عدم احترام الصور الدينية وطريقة معيشة اليهود الكاثوليك. وبطبيعة الحال تصدى غلاة الكاثوليك المتعصبين لهذه السماحة، ولكن هذا لم يؤثر فى موقف البندقية التى وسعت فى عام ١٥٨٩ نطاق الحرية التى منحتها للبرتغاليين والإسبان المنحدرين من أصل يهودى، والذين ارتدوا إلى يهوديتهم بعد أن نبذوا الدين المسيحى، ولكن غلاة المتعصبين الكاثوليك وصموا جمهورية البندقية بالهرطقة والانحراف عن الطريق الدينى القويم، وفسروا إصرارها على الاستقلال عن الكرسى البابوى بأنه تشجيع للهرطقة البروتستانتية.

ودخلت جمهورية البندقية فى نزاع حول السلطة مع البابا بولس الخامس ١٦٠٥ ـ ١٦٢١. وحتى تستمر فى بسط نفوذها على مواطنيها الموالين للكنيسة الكاثوليكية، أوضحت البندقية أن خلافها مع الكرسى البابوى خلاف قانونى حول الصلاحيات وليس خلافًا على العقيدة. وحتى لا يتفاقم هذا النزاع، ويتحول إلى نبذ للعقيدة الكاثوليكية، اضطر الطرفان المتنازعان إلى الاتفاق. وانتهز السفير الإنجليزى لدى البندقية هذه الفرصة ليدق إسفينًا بين هذه الجمهورية والكرسى

البابوى، ويقنع أهل البندقية بفوائد اقتفاء أثر الكنيسة الإنجليكانية، وتضايق البابا من رجال الكنيسة الكاثوليكية المدافعين عن استقلال البندقية عن روما، فأصدر إلى مفوضه هناك تعليمات بتسليم الراهب پاولو السرفيتى، وچيوفانى مارسيجليو إلى المكتب المقدس لمحاسبتهم. وقدم إلى محكمة التفتيش فى روما ما لايقل عن ثلاثة من رجال اللاهوت المناهضين للتدخل البابوى فى شؤون البندقية، هم ريبتى، ومانفريدى، وكابيلو. ويحتفظ الڤاتيكان بمخطوطة يرجع تاريخها إلى عام ١٦٢٥ تفيد بأن أهل البندقية، وضعوا محاكم التفتيش تحت المراقبة الدقيقة حتى يحولوا دون توقيعها العقاب الظالم على المدافعين عن استقلال البندقية ضد تدخل الكرسى البابوى الذى رماهم بالهرطقة دون وجه حق. واستمرت العلاقات بين الطرفين متوترة، واحتدم الخلاف بينهما حول أحقية كل منهما فى تعيين المحققين فى محكمة تفتيش البندقية حتى أواخر عقد العشرينيات من القرن السابع عشر.

والجدير بالذكر أنه بالرغم من عدم ممانعة سارى من التفاهم مع البروتستانت وإقامة الصلاة معهم، فإنه ذهب فى بياناته الرسمية إلى أن واجب الدولة يقتضى منها التصدى للهرطقة، بل رأى أنه من الضرورى ضم قاضٍ من المحاكم المدنية إلى المكتب المقدس حتى يضطلع مثل المحقق بمهمة تطهير البلاد من الهرطقة من أجل خدمة الله واستقرار الحكم معًا. ولكن سارى شذ عن الأعراف الدينية السائدة، عندما قال إن محاكم التفتيش لا تقل فى ضررها على النظام العام عن الهرطقة البروتستانتية.

وقد رد سارى ذلك إلى ممارسات هذه المحاكم الجائرة واضطهادها للناس بلا رحمة واستخدامها أعمال العنف دون موجب، فضلًا على إثارة محاكم التفتيش للمشاكل بإلقائها اللوم على الحكومات والطبقة الأرستقراطية. ويمكن تلخيص موقف سارى من محاكم التفتيش فى أنه سعى إلى تبريرها من الناحية العقلانية باعتبارها أداة مهمة فى إرساء النظام العام مع الإدراك فى الوقت نفسه بأنها قد تصبح قوة مدمرة، وهو موقف يتجه فى مجمله إلى كبح جماح هذه المحاكم أكثر مما يتجه إلى تشجيعها.

والجدير بالذكر أن محاكم التفتيش فى البندقية فى عقد الأربعينيات من القرن السادس عشر تكونت من ثلاث سلطات متنافسة، تمثلت السلطة الأولى المركزية داخل الكنيسة فى المندوب البابوى والمحقق ونوابه والمراقب المالى والقوميسارات، فى حين تمثلت سلطة الأسقفية فى بطريرك البندقية أو قسيسه العام، أما السلطة الثالثة وهى الدولة فقد تمثلت فى ثلاثة من أعيانها يعرفون باسم المساعدين، وعن طريق هذه المعادلة التى توازن بين السلطات الثلاث أمكن تفادى تنازعها.

وقد تم اندماج هذه العناصر الثلاثة فى أبريل عام ١٥٤٧، وبذلك توقفت الروابط بين المفوض البابوى ومحاكم التفتيش بشكل لم تعهده نابولى وبولونيا وإسبانيا. وبحضور المفوض البابوى جلسات هذه المحاكم اتصفت محكمة تفتيش البندقية بطابع رومانى، أى صبغة إيطالية. وأصبح هذا المفوض البابوى مسؤولًا عن كافة محاكم التفتيش فى جمهورية البندقية.

المسيحيون واليهود فى البندقية

كان من النادر أن تقبض محاكم التفتيش على اليهود الذين عاشوا فترة طويلة فى البندقية أو تحقق معهم، وأصبحت تربطهم أوثق الروابط بالجاليات اليهودية المستقرة أو اليهود الذين يقر مجلس الشيوخ بأهميتهم. فمحاكم التفتيش اقتصرت فى تحقيقاتها على اليهود المهمشين، وهم يتمثلون عادة فى المسيحيين الجدد أو اليهود الذين يتأرجحون بين اعتناق الدين المسيحى والدين اليهودى. وقد كان بعضهم من المغامرين أو المتشردين الذين أساؤوا فهم الحريات التى كفلها لهم دستور البندقية ظنًّا منهم أنها حريات بلا حدود. ووقع فى هذا الخلط يهودى يدعى جواو ريبيرو، تجاوز حدوده عندما صرح بملء فيه بأنه يعيش فى البندقية مدينة الحرية ويملك ثروة طائلة، ومن ثم فليذهب بابا روما إلى الجحيم ومعه محاكم التفتيش. وذهب ريبيرو إلى أنه يملك من أسباب السؤدد والقوة ما يجعله يأمر قضاة البندقية وأعيانها فيطيعون أمره، وكان هذا الزهو الطائش سببًا فى أن تتحرى محاكم تفتيش البندقية عن أفراد عائلته وظروفهم. وأيضًا تجاوزت حدودها عائلة يهودية أخرى هى عائلة الفيليبى التى دفعها إحساسها بالقوة إلى إقامة منزلها البديع خارج الجيتو اليهودى، وتركت أهل البندقية يراقبون احتفالهم بالسبت من الشارع، وزعم أنه من حقه أن يعيش حيثما يشاء ما دام يدفع الرسوم المقررة والغرامات المفروضة عليه، وبطبيعة الحال لم تكن محاكم تفتيش البندقية لتحرك ساكنًا لو أن اليهود التزموا حدودهم التى كفلتها دولة البندقية لهم ولم يقدموا على التحرش بالكنيسة الكاثوليكية ومؤسساتها.

اشتملت جمهورية البندقية على تركيبة اجتماعية من طبقة من اليهود، كانوا بطبيعة الحال أدنى مرتبة من المسيحيين. وتكون المجتمع المسيحى من أشراف ونبلاء ومواطنين وتجار وصناع وأصحاب حرف ورجال إكليروس. وكانت البندقية تمنح مواطنيها اليهود حق الاشتغال بالتجارة مع بلاد المشرق، فضلًا على أنها اشتملت على نظام نقابى قوى يضم أصحاب الحرف. والجدير بالذكر أن نظام البندقية الاقتصادى كان يسمح للأجانب بالاستقرار فى أراضيها ليس كمنافسين لأهلها ولكن كمكملين لنشاطها. كما أن مجلس شيوخ البندقية أعطى اليهود هناك

عددًا من الامتيازات وكلفهم بتكليفات عديدة ومتصلة. ونحو عام ١٥٨٠ أصبح يهود البندقية فى مأمن ويتمتعون بحماية الدولة لهم. وتلخص الدور الذى لعبه اليهود فى اقتصاديات البندقية فى مساعدة الفقراء على رهن ممتلكاتهم نظير فائدة محدودة لا تزيد على ٥٪، ونظرًا لأن سعر الفائدة فى بنوك البندقية كان يزيد على هذه النسبة المئوية، فقد التجأ المرابون اليهود المحرومون من تملك الأراضى إلى جمع أموالهم السائلة عن طريق تجارة المجوهرات والأثاث والملابس القديمة. علمًا بأن اليهود السفارديم مارسوا نشاطهم التجارى فى الخارج مع تجار الشرق الأدنى من بنى جلدتهم.

وأيضًا تخصص بعض اليهود فى الطب والرقص والموسيقى، وحذقوا هذه المهن على أكمل وجه، والغريب أن الخبازين المسيحيين فى البندقية كانوا يمدون يهودها بخبز الفصح غير المخمر.

خضع يهود البندقية لأشكال مختلفة من الضرائب، وفى منتصف القرن السادس عشر تلخص واجبهم فى دفع ضريبة سنوية تصل إلى آلاف الدوقات. وبزيادة هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية فى العقد الأخير من القرن السادس عشر وزيادة حاجة أسطول البندقية البحرى إلى الأموال، ارتفعت معدلات الضرائب المفروضة عليهم. وبهذا تكون سلطات البندقية قد استفادت من أموال اليهود فى أوقات الشدة، وطبقًا لما قاله لوزاتو، بلغ إسهام اليهود فى فترة انتشار الطاعون عام ١٦٣٠ ـ ١٦٣١ عشرة آلاف دوقة قدموها إلى حكومة البندقية لمساعدتها على مكافحة الوباء.

وفى عام ١٦٠٠ تكون يهود البندقية من ثلاث طوائف أقدمها جميعها طائفة اليهود الجيرمان المنحدرين من أصل ألمانى، فضلًا على كونهم من مواليد إيطاليا نفسها. وبمرور الوقت أصبح هؤلاء اليهود الألمان يعتبرون أنفسهم إيطاليين، بل مواطنين فى البندقية قبل كل شىء، ولا غرو فقد ضعف إحساسهم بالانتماء إلى جذور ألمانية.

ورغم أن هؤلاء اليهود اعتبروا أنفسهم إيطاليين فى المقام الأول والأخير، فقد أصر البعض على التمييز بين اليهود الألمان واليهود الإيطاليين.

على أية حال درج هؤلاء اليهود الألمان ـ الإيطاليين على الاشتغال بالبنوك ورهن البضائع والاتجار فى الأشياء المستعملة، غير أن طموحهم دفعهم إلى تقديم عريضة إلى مجلس شيوخ البندقية يطلبون منه السماح لهم بالاشتغال بالتجارة العالمية. وبعد عام ١٦٣٤ استجابت الغرفة التجارية فى البندقية إلى مطالبهم.

ونادرًا ما قدمت محاكم تفتيش البندقية هذه الفئة ـ اليهود ـ إلى المحاكمة، وساعدهم على ذلك أن معظمهم التزموا حدودهم.

ثم كانت هناك طائفة اليهود السفارديم الذين ينقسمون إلى يهود المشرق الخاضعين لحكم السلطان العثمانى، واليهود الغربيين المهاجرين من إسبانيا والبرتغال والأراضي الواطئة (هولندا). وبعد عام ١٥٨٩، سمحت حكومة البندقية لليهود السفارديم بالاستقرار فى أراضيها والاشتغال بالتجارة مع العالم الخارجى، وبخاصة مع الدولة العثمانية، وكان بعض هؤلاء اليهود السفارديم من أحفاد اليهود الذين قامت إسبانيا بطردهم من أراضيها عام ١٤٩٢ مثل موسى كارديل. أما البعض الآخر فتكون من اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى أو المرتدين عن مسيحيتهم إلى دينهم الأصلى. وبطبيعة الحال كانت ردتهم تستوجب توقيع عقوبة المروق والهرطقة عليهم من قبل محاكم التفتيش، غير أن حاجة حكومة البندقية إلى أموالهم ومهاراتهم بالإضافة إلى صلاتهم بالدولة العثمانية منعتها من اتخاذ أية إجراءات ضدهم، ولهذا السبب منحتهم البندقية الضمانات الكفيلة بحمايتهم من أذى محاكم التفتيش.

وأيضًا اشتمل المجتمع اليهودى على رعايا من المستوطنات التابعة لجمهورية البندقية مثل كورفوا وكريت وزانت. ومن المحتمل جدًا أنهم اعتبروا أنفسهم يهودًا عابرين قادمين من منطقة الشرق الأدنى، رغم أن الكثيرين منهم وجدوا يسرًا فى الابتعاد عن بنى جلدتهم ونبذ الشارة الحمراء أو الصفراء المفروضة على بنى إسرائيل، ولبسوا القبعات السوداء التى درج المسيحيون على لبسها.

وفى منتصف القرن السابع عشر كان مسموحًا ليهود جزيرة كورفوا بزيارة البندقية لإنجاز أعمالهم وصفقاتهم؛ بحيث يرحلون عنها بعد الفراغ منها ولا يمكثون فيها. ويذكر فى هذا الصدد أن أحفاد داڤيد مافروجونادو القادم من كريت، حذوا حذو المسيحيين فى لبس القبعات السوداء.

وحين وصل أحدهم، وهو الطبيب أرميا إلى البندقية فى عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، أدعى أنه قادم من منطقة الشام، وبذلك تمكن من شغل إحدى الحجرات المخصصة للزوار القادمين من هناك. ولم يشكل يهود المستعمرات التابعة لجمهورية البندقية أية مشكلة جماعية لمحاكم التفتيش.

وتمتعت الجاليات اليهودية بالحكم الذاتى تحت الرقابة الصارمة من الهيئة القضائية فى البندقية. ولا شك أن سياسة الفصل بين الدين والدولة التى اتبعتها البندقية فى القرن السادس عشر ساعدت على استقلال المجتمع اليهودى، ولكن هذا الاستقلال الذاتى لم يمنع دولة البندقية من الإشراف عليه مثل تنظيم العلاقة التى تربط بين اليهود والمسيحيين، وتأكيد عدالة دولة البندقية فى مواجهة الاستمساك بالشريعة الموسوية.

وفى عقد الثلاثينيات من القرن السابع عشر، اكتمل نظام الجيتو فى البندقية، فصار يحكمه سبعة رؤساء يهود، ثلاثة من أصل ألمانى وثلاثة من الغربيين وواحد من منطقة الشرق الأدنى، وكان حكمهم رهنًا بموافقة مجلس الشيوخ على قراراتهم. واضطلع هؤلاء الحكام بمهمة جباية الضرائب المفروضة على اليهود وتمثيلهم أمام الهيئات والمجالس الرسمية، فضلًا على أنهم اضطلعوا بمهمة حالات بنى جلدتهم من المهاجرين والزوار، وتعين عليهم فى حالة رفضهم الموافقة على زيارة أى منهم للبندقية أو الإقامة فيها أن يقدموا إلى هيئتها القضائية المبررات لذلك، ومع هذا فلا مناص من الاعتراف بأن هؤلاء الحكام اليهود تمتعوا بقدر لا بأس به من السلطة.

ولم تعترض الكنيسة الكاثوليكية على وجود اليهود، ما داموا يعيشون فى حالهم ويلتزمون حدودهم ويمتنعون عن ممارسة أى نشاط تهويدى. وفى مثل هذه الظروف كان من الطبيعى أن يعقد المسيحيون صفقات تجارية مع اليهود، ولكن العلاقات بينهم توقفت عند هذا الحد؛ حيث إنه كان محظورًا على اليهود الاختلاط بالمسيحيين، ولكنهم تمتعوا رغم ذلك بحرية العبادة وأداء طقوسهم الدينية وتناول الأطعمة الخاصة بهم ودفن موتاهم فى جباناتهم. وفى عام ١٥٨٠ اعترف اليهود بأنفسهم بأن لديهم ما بين أربع وست دور عبادة فى البندقية؛ حيث إن اليهود المختلفين (الألمان - الغربيين - الشرقيين) كانوا يمارسون عباداتهم فى أماكن مختلفة، ويمكن القول إن يهود البندقية كانوا أوفر حظًّا عن غيرهم من الأجانب باستثناء اليونانيين التابعين للكنيسة اليونانية الأرثوذكسية، فلم يكن لدى المسلمين الأتراك جامع يصلون فيه بل سمح لهم بالصلاة فى فندق.

من الواضح أن انعزال اليهود فى الجيتو حال دون انصهارهم فى المجتمع المسيحى، فضلًا على أن لبسهم للشارة الدالة على يهوديتهم عرضهم للمهانة فى جميع الحالات وأعمال العنف فى بعض الحالات. ولهذا السبب حرض على المطالبة باستثنائهم من لبس هذه الشارة أثناء قيامهم بالرحلات والأسفار، كما أعرب الأطباء اليهود عن رغبتهم الشديدة فى لبس قبعة المسيحيين السوداء تجنبًا للمشاكل والمضايقات، وأبدى التجار اليهود استعدادهم لتقديم مبالغ طائلة من المال نظير إعفائهم من لبسها وحصولهم على بعض الامتيازات الأخرى. غير أن سلطات البندقية رفضت الاستجابة إلى طلبهم؛ لأن لبس هذه الشارة المميزة كان بمثابة الضمان لتحقيق عزلتهم عن المجتمع المسيحى.

وتم تطوير نظام الجيتو فى جمهورية البندقية، كما تم فرضه على اليهود عام ١٥١٦، عندما نشأت الحاجة إلى توطين عدد كبير منهم ممن اضطروا بسبب الحرب إلى الهجرة من قلب جمهورية البندقية إلى أطرافها، وكذلك عاشت فى جمهورية البندقية أقليات كبيرة أخرى فى أحياء خاصة

بهم مثل الحى اليونانى فى كاستلو. والجدير بالذكر أن تركيز الأقليات فى أماكن وأحياء بعينها ساعد الدولة على جباية الضرائب منها، وعاش فى منطقة البورصة، أو الريالتو، التجار والصناع اليهود المتحدرون من أصل ألماني؛ وحيث إن التجار الأتراك لم يكن لديهم حى خاص يعيشون فيه، فقد طالبوا عام ١٥٧٣ بتخصيص مكان لهم أسوة بالجيتو اليهودى. وفى عام ١٦٢١ استجابت لهم سلطات البندقية فسمحت لهم بالإقامة وتخزين بضائعهم فى بناء يعرف بالفندق (أى بيت الصرافة). وقبل الإنشاء الرسمى للجيتو اختار اليهود المهاجرون حديثًا إلى جمهورية البندقية فى أوائل القرن السادس عشر العيش فى أبرشيات سان كاسيانو، سانت أجوستينو، سانت پاولو، القديسة مريم، وهى جميعًا أماكن لا تبعد كثيرًا عن الأسواق وبيوت المال فى الريالتو.

كان يهود الجيتو كثيرى الإنجاب، ففى القرن السادس عشر، ارتفع عددهم، وكذلك ارتفعت نسبة إنجاب اليهود فى الفترة من أواخر القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر. وعلى الرغم من انتشار وباء الطاعون فى عام ١٦٣٠ ـ ١٦٣١، تقدر نسبة زيادة النسل بين اليهود فى أعوام ١٥٨٦ و١٦٤٢ و١٦٤٩ بأكثر من ٦٠٪، ونحو عام ١٦٦٠ قدر تعداد يهود البندقية بـ ٤٨٦٠ نسمة. وترجع الزيادة المفاجئة التى طرأت على عدد اليهود فى منتصف القرن السابع عشر إلى زيادة هجرتهم من جنوب أوروپا وشرقها.

وبمرور الوقت اكتظ الجيتو المعروف باسم فينكيو بالمساكن والسكان وتفشى هناك العنف والضوضاء والجريمة، وشكا البعض فى عام ١٥٧٦ من أن حى اليهود صار وكرًا للصوص وبائعات الهوى وملجأ اليهود المتشردين. وضاق جيتو فينكيو بسكانه بحيث لم يعد فيه خرم إبرة فارتفعت إيجارات المساكن ارتفاعًا باهظًا، بلغ ثلاثة أضعاف إيجار المساكن فى المناطق المسيحية، وليس أدل على اكتظاظ الجيتو بالسكان من أن المسح الديموجرافى آنذاك يدل على أن سكان فينكيو عام ١٥٨٦ بلغوا ٨٢٦، و فى جيتو نوفو ٦٦٢ نسمة فى الهكتار الواحد، وفى عام ١٦٣٣ ارتفعت كثافة سكان جيتو فينكيو إلى ١١٢٧ فى الهكتار الواحد وإلى ٩٠٣ فى جيتو نوفو. والجدير بالذكر أن اليهود الذين سكنوا فى الجيتو لم يكونوا يملكون أرضه، فمنذ عام ١٤٢٣ ـ ١٤٢٤ كان محظورًا على يهود جمهورية البندقية شراء الأرض أو امتلاك العقارات، كما كان محظورًا عليهم تأجيرها أو قبولها كضمان للرهونات، فقط كان مسموحًا لهم باستئجارها سنويًا، وظلت هذه القوانين نافذة المفعول حتى أوائل القرن السابع عشر. وعلى أية حال رأى يهود البندقية أن مصلحتهم تقتضى الاحتفاظ بأموالهم سائلة لعدم اطمئنانهم للمستقبل. علمًا بأن الضرائب التى فرضتها الدولة عليهم استنفدت جانبًا كبيرًا من ثرواتهم.

قلنا إن أرض الجيتو لم تكن ملكًا لهم، بل ملكًا لعائلة عريقة من عائلات البندقية تعرف باسم المينوتي، فقد كان محظورًا على اليهودى أن يقبل منازل الآخرين كضمان ائتمان أو رهن لسلفه، ولكنه من الغريب أنه كان مسموحًا له أن يتصرف كما لو كان المالك الفعلى للعقار الذى يستأجره، أو يقوم برهنه نظير قرض. ويبدو أن ممارسة اليهود لأعمال المقاولات كانت قائمة آنذاك، إذ يبدو أن اليهودى كاليمان بلجراد قام بشراء منزله من المالك له كامبلات مينوتو عام ١٥٧٨، كما أنه شيد وأجر سبعة منازل فى حديقة جيتو فينكيو، وعند وفاته نحو عام ١٦١٣ بلغ العائد السنوى من هذه المنازل ١٢٦٧ دوقة، وقد آلت هذه المنازل إلى ذريته. ورغم هذا السماح لليهود أحيانًا بامتلاك منازلهم المبنية داخل الجيتو، فقد كان محظورًا عليهم حظرًا باتًّا امتلاك البيوت خارجه، ويقول بعض شهود العيان إن مظاهر البذخ والأبهة داخل الجيتو اليهودى فى البندقية ظهرت فى إقامة حفلات الزفاف والختان وغيرها من الحفلات. ويذكر الإنجليزى توماس كوريات أنه رأى بعينى رأسه اليهوديات الفاتنات فى مثل هذه الاحتفالات يرتدين أفخم الثياب ويتزين بالذهب وأندر اللآلئ والأحجار الكريمة على نحو يفوق مظهر السيدات الأرستقراطيات فى إنجلترا، ولكن ثراء بعض اليهود لم يمكنهم من العيش فى بيوت مسيحية.

وبوجه عام يبدو أن أهل البندقية لم يحملوا لليهود أية موجدة أو احتقار أو مقت إلا فى مناسبات قليلة. وساعد على تسامح أهل البندقية معهم أنهم كانوا ضمن أقليات أجنبية أخرى وأن القيود المفروضة عليهم لم تجعل منهم مصدر خطر ومنافسة. ويحدثنا الحبر اليهودى سيمون لوزاتو عن وضع اليهود فى البندقية فيقول: إن اليهود فى بلدان إيطاليا الأخرى كانوا مكروهين بسبب ممارستهم للربا، فى حين أن أحوالهم فى البندقية كانت مختلفة تمامًا؛ لأن نسبة الفائدة التى تقاضوها من الربا لم تزد على ٥٪، فضلًا على أن البنوك وبيوت المال هناك أنشئت من أجل مساعدة الفقراء وليس من أجل تكديس الثروات. وحيث إن اليهود فى البندقية كان محظورًا عليهم الاشتغال بالصناعة والحرف وامتلاك الأرض والعقارات، فإن الحكومة لم تر فيهم أى خطر يتهددها. ومن ثم نرى أهل البندقية يمتنعون عن الاعتداء على اليهود واستخدام العنف معهم أكثر مما فعل الأجانب المقيمون هناك مثل اليونانيين والقادمين من منطقة البلقان وبعض الجنسيات الأخرى. صحيح أن الأطفال كانوا يضايقونهم بقذف الحجارة عليهم وهم فى طريقهم إلى دفن موتاهم أثناء مرورهم من أسفل الجسر الخشبى المعروف باسم سان بيترو دى كاستلو، ولكن حكومة البندقية عالجت ذلك عام ١٦٦٨ بحفر قناة تمكنهم من دفن موتاهم دون تحرش الصبية بهم وهم فى سبيلهم إلى مدافن الليدو.

ورغم انعزال اليهود عن مجتمع البندقية المسيحى، فقد ارتبط بهم عدد من المسيحيين ممن سعوا إلى استخدام اليهود فى بيوتهم، وممن راقت لهم وسائل التسلية التى يوفرها شعب بنى إسرائيل مثل الرقص والغناء. وفى عام ١٥٧٦ وجهت إلى يهودى اسمه نوح تهمة إنشاء بيت للقمار فى الجيتو يرتاده اليهود وبعض المسيحيين على حد سواء. وفى بعض الحالات القليلة نرى مسيحيين يختلطون باليهود ويعيشون فى الجيتو، مثل فاليريا صانعة المشغولات الذهبية التى أدى اختلاطها باليهود إلى التعبير عن طائفة من الأفكار المتشككة حول خلود الروح، فقد قالت هذه المرأة إن البشر لا يختلفون عن القطط الميتة فى أنها ليست لديها روح. وأضافت أن كل أيام الأسبوع متساوية فليس هناك يوم مقدس ويوم غير مقدس، فضلًا على أنها اتهمت الله بالتحيز فهو يغنى البعض ويفقر البعض الآخر دون سبب واضح، واعترفت هذه المرأة بإقامة الصلاة مع اليهود فى جيتو البندقية، فتبرأ منها القساوسة مما اضطرها إلى الذهاب إلى سان باولو كى تعيش مع ابنتها سيلانديانا، والغريب أن محاكم التفتيش تغاضت عن هرطقتها الواضحة ووقعت عليها وعلى ابنتها عقوبة الجلد العلنى بتهمة ممارسة السحر وليس بتهمة الهرطقة، ثم وضعوها فى المشهرة كى يشاهدها الغادى والرائح.

وفى بعض الأحوال النادرة حصل بعض المسيحيين غير المؤهلين على بعض الأعمال الحقيرة فى بيوت اليهود الأثرياء وذلك بالمخالفة للقوانين التى تحظر على اليهودى استخدام المسيحى. ولم يكن المسيحيون راضين عن هذا الاختلاط؛ لأن من شأنه إشاعة الأفكار التهويدية بين المسيحيين.

ولهذا كانت محاكم التفتيش تراقبهم عن كثب، وتنهرهم عن العمل لدى اليهود خشية أن يتأثروا بأفكارهم ومعتقداتهم. والجدير بالذكر أن محاكم تفتيش البندقية لم تستطع السكوت على تجاوزات بعض المسيحيين مثل چيورچيو موريتو الذى تصرف كما يتصرف اليهود.

ولد چيورچيو موريتو الذى عرف حياة الجيتو منذ طفولته فى بلدة مادونا ديل أورتو نحو عام ١٥٨٨، وكبحار عاش هذا الرجل فى الإسكندرية نحو سبعة أشهر، ثم اشتغل بالتجارة وبائعًا متجولًا وفى أعمال السمسرة فى الجيتو، وقد وجهت إليه محكمة تفتيش البندقية عددًا من التهم تتلخص فى حضوره حفلات الزفاف اليهودية فى بعض المناسبات الدينية المسيحية، وأنه تصرف فى هذه الحفلات تمامًا كما يتصرف اليهود فى أعراسهم، بالإضافة إلى حضوره الاحتفالات اليهودية الخاصة بالختان، وانخراطه الكامل فى المناسبات اليهودية، إلى جانب أكل اللحوم فى أيام الصيام المسيحية، وأكل خبز اليهود غير المخمر، ثم أنه ارتكب خطأ خامسًا عندما تقدم لخطبة فتاة يهودية تدعى راشيل إسحق، وادعى چيورچيو أنه كان يسعى إلى تحويلها إلى الدين المسيحى

غير أنه من الواضح أنه وجد حياة اليهود أكثر بهجة وإقناعًا من حياة المسيحيين، وحكمت عليه محكمة التفتيش بمنعه من دخول الجيتو ومن التسكع عند بواباته حتى لا يتعرض للعقاب. ولكنه لم يرعوِ حيث اتضح بعد مرور شهرين أنه تحدى الأوامر الصادرة إليه، وقام بزيارة الجيتو وارتداء قبعة اليهود الصفراء ربما من باب الهزر والتفكه. ولهذا أرسلته محكمة التفتيش للسخرة فى تسيير مجاديف السفن ـ وهو عمل مضن وشاق ـ كعقاب لانخراطه فى الحياة اليهودية على هذا النحو.
ولم يكن چيورجيو المسيحى الوحيد الذى راقت له حياة الجيتو، ففى عام ١٦٢٦ أدان أدون دى جراسين أودين البالغ من العمر نحو ستين عامًا ليبرمان صاحب المنزل الذى يستأجره بأنه أقام حفلة لهو فى إحدى المناسبات الدينية المسيحية، ودعا إليها عددًا من الضيوف المسيحيين، وحثهم على الرقص على أنغام الكمان وأكل اللحوم فى أيام الصيام المسيحى.

لقد اتبعت الكنيسة والدولة فى البندقية نظامًا محدد المعالم من الناحيتين الاقتصادية والأخلاقية. وطبقًا لهذا النظام كان مجلس الشيوخ حريصًا على السيطرة على نشاط الأجانب الاقتصادى. وتضافرت الكنيسة والدولة هناك فى حماية أهل البندقية المسيحيين من التعرض لأية محاولة للفساد التهويدى، ولهذا درجتا على عزل المسيحيين عن اليهود، ولكن هذا العزل لم يكن كاملًا؛ لأن بعض المسيحيين لم يجدوا غضاضة فى استخدام العمالة اليهودية فى أداء الأعمال الوضيعة، وحينما أحست محاكم تفتيش البندقية بخطر الهرطقة أو التهويد على المسيحيين، تدخلت كى تضمن عزل اليهود عنهم. ونذكر فى هذا الشأن أن يهوديًا مختتنًا يدعى فرنسيسكو أوليڤييه ضاجع امرأة مسيحية فعاقبته محكمة التفتيش عام ١٥٤٩ بالسخرة فى تسيير السفن بالمجاديف، وكذلك تأذى المسيحيون كثيرًا عندما استأجر يهودى يدعى ماتير لامبروس مهاجر من الشرق منزلًا من أحد أشراف البندقية يقع بالقرب من دير سان بيترو الشهيد، كما تأذوا عندما رأوا چيورجيو يعلن توبته ثم يعود إلى سابق مخالطته لليهود الذكور منهم والإناث.

مجلس شيوخ البندقية ويهود السفارديم

اتصلت جمهورية البندقية بيهود إسبانيا والبرتغال المتحولين إلى الدين المسيحى عن طريق بنى إسرائيل المهاجرين أصلًا من الشرق المشتغلين بالتجارة، والذين كانوا يومًا ما فى رعاية السلطان العثمانى، وقد جاء هؤلاء اليهود إلى جيتو البندقية باعتباره ملجأ وملاذًا آمنًا يستطيعون التصريح فيه بيهوديتهم. وفى نظر البعض كانت البندقية بمثابة محطة أو نقطة انتقال إلى بلاد الشرق، فضلًا على أن بعضهم اعتبرها نقطة انطلاق تجارية تربط الشرق بالغرب، وأيضًا اعتبر بعض اليهود مدينة البندقية مكانًا للالتقاء ببنى جلدتهم.

وقبل عام ١٥٨٩ وجد اليهود المتحولون إلى الدين المسيحى أن الطريقة الناجحة للارتداد عن المسيحية دون خوف من بطش وتنكيل محاكم التفتيش تتلخص فى الانضمام إلى صفوف يهود المشرق ممن هاجروا إلى إسبانيا ويتحدثون لغتها؛ حيث إن أهل البندقية أظهروا عزوفًا عن ملاحقة اليهود المتمسكين بدياناتهم اليهودية.

وفى نهاية القرن الخامس عشر كان من العسير للغاية قصر تجارة البندقية على أشرافها ومواطنيها، كما كان من العسير للغاية حظر نقل اليهود الأتراك للبضائع بين البندقية والشرق، فقد اشتغل كثير من اليهود الشرقيين بالتجارة بين البندقية وأقاليم البلقان التابعة للدولة العثمانية. وفى عام ١٥٢٤ أصدرت البندقية مرسومًا أصبح سابقة فيما بعد يعترف بحق رعايا تركيا بالاشتغال بالتجارة ونقل البضائع بين البلقان والبندقية، واستفاد اليهود من هذا الامتياز الممنوح للرعايا الأتراك، وشجع على هذا أن مجلس شيوخ البندقية قام فى عام ١٥٤١ بتخفيض الجمارك المفروضة على البضائع الواردة من البلقان مثل الصوف والجلود والشمع، فضلًا على توسيع جيتو الفينكيو بهدف إقامة فندق أو استراحة صغيرة ينزل فيها التجار الترانزيت. وتنوعت تجارة اليهود تنوعًا مذهلًا فتاجروا فى البضائع المستوردة من البلقان مثل الحرير والموهير وريش النعام والملاءات. ويقال إن اليهود احتكروا عام ١٥٥٧ تجارة القمح، وفى أواخر عقد الستينيات من القرن السادس عشر زاحم يهودى من مدينة القسطنطينية اسمه يوسف بن أرون سيحورا الكرسى البابلوى، وتمكن من كسر احتكاره لتجارة أحجار الشبة بأن اشترى من السلطان العثمانى كميات هائلة منها.

ومن الناحية النظرية البحتة كان يهود المشرق مجرد زوار عابرين فى البندقية، غير أنهم بحلول النصف الثانى من القرن السادس عشر استقروا فيها بحيث أصبحت إقامتهم دائمة. وساعد على استقرارهم أن مجلس شيوخ البندقية رأى فى وجودهم هناك فائدة اقتصادية له، الأمر الذى جعله يغض الطرف عن انتهاك اليهود لقوانين الهجرة فى هذه المدينة. ولم يحدث بين أهلها وبين اليهود ما يعكر الصفو إلا فى عام ١٥٧٠، حين اندلعت الحرب بين البندقية وتركيا إذ اعتبر المسؤولون فى البندقية يهود المشرق رعايا أتراك، فصادر بضائعهم وفرض عليهم غرامات مالية باهظة، وباستثناء هذه المضايقات العابرة عاملتهم البندقية بسماحة ورحابة صدر باعتبارهم من أتباع العقيدة الموسوية.

ولكن الوضع كان مختلفًا بالنسبة لليهود المتحولين إلى المسيحية «المارانو»؛ حيث إنهم أصبحوا موضع شك سلطات البندقية فيهم، وقد تعرض هؤلاء المسيحيون الجدد إلى الطرد الرسمى من البندقية فى عام ١٤٩٧. وكانت كلمة «المارانو» فى كثير من الأحيان تشير إلى اليهود الإسبان

والبرتغاليين الذين اضطرتهم بلادهم إلى اعتناق الدين المسيحى. ومما دعا إلى الشك فى صدق نواياهم وفى استعدادهم إلى الغدر بالمسيحيين أن الكثيرين منهم أقاموا علاقات وطيدة مع الدولة العثمانية، ويحتمل أن يكون اليهود الجدد «المارانو» قد وفدوا إلى البندقية كزوار عابرين فى القرن السادس عشر، وهم فى طريقهم إلى سالونيكا والقسطنطينية والقاهرة ليعودوا من هناك كيهود قادمين من المشرق بعد ارتدادهم إلى سابق دينهم اليهودى، وساعدهم على هذه الردة أنهم كانوا يعيشون لبضعة أعوام فى منطقة الشرق الأوسط. والجدير بالذكر أن الثرى ديوجو مندس قدم فى عام ١٥٣٢ إلى المحاكمة فى بروكسل بتهمة إقامة علاقات وثيقة باليهود المتحولين إلى المسيحية فى تركيا، وأنه ساعدهم على الهرب إلى سالونيكا، فاعترف مندس بأنه أرسل بضائعهم وليس أشخاصهم إلى البندقية، مضيفًا أنها تجارة مشروعة ليس عليها أدنى غبار. ونحن نسمع فى عام ١٥٥٥ عن القنصل الإسبانى فى البندقية يبلغ محكمة التفتيش هناك عن مسيحى سافر إلى القاهرة، ومكث فيها بعض الوقت ليعود منها يهوديًا معممًا من بلاد المشرق. وبالنظر إلى أن أهل البندقية قبلوا أن يعيش المهاجرون من المشرق بين ظهرانيهم، فقد كان من الطبيعى أن يوفروا الحماية للمهرطقين والمرتدين. ونحن نرى المفوض البابوى يشكو عام ١٥٧٤ من عودة الكثيرين من اليهود الذين اعتنقوا المسيحية إلى دينهم الأصلى باعتبارهم قادمين من بلاد المشرق، وأحيانًا كان بعض المسيحيين الجدد ممن يتمتعون بثراء واسع عريض يخفون يهوديتهم خوفًا على ثرواتهم. وفى منتصف عقد الأربعينيات فى القرن السادس عشر أبدت حكومة البندقية استعدادها لعمل الترتيبات اللازمة لطمأنة هؤلاء الأثرياء على أنفسهم وممتلكاتهم. وفى عام ١٥٤٤ وعد مجلس العشرة أختين يهوديتين ثريتين متحولتين إلى الدين المسيحى، هما بياتريكس، وبرياندا دى لونا، بتأمين سفرهما مع حاشيتهما البالغ عددها نحو ثلاثين شخصًا. وفيما بعد رجعت سلطات البندقية عن هذا الوعد بالإيمان فى حالة ارتكاب أية فضائح أو انتهاكات دينية، ومع ذلك فقد كانت أقصى عقوبة لهم هى ترحيلهما من البندقية.

والجدير بالذكر أن الكرسى البابوى دافع عن أتباع سياسة التسامح والحسنى مع اليهود لتشجيعهم على اعتناق المسيحية، وحذا دوق فلورنسا ودوق فيرارا حذو البابوات المتسامحين مع اليهود، ولكن أهل البندقية اتبعوا معهم سياسة متشددة فى بعض الأحيان، فقد قاموا فى يوليه ١٥٥٠ بتجديد العمل بالمرسوم الصادر فى عام ١٤٩٧ والمتعلق بطرد اليهود المتحولين إلى الديانة المسيحية. وكان التحقيق مع المسيحيين الجدد أو «المارانو» يتم عن طريق قضاة مدنيين بالتعاون مع محاكم التفتيش. ومن الواضح أن محاكم التفتيش عنيت بمحاكمة اليهود المتظاهرين باعتناق

الديانة المسيحية وليس اليهود الذين يصرحون باستمساكهم بدينهم. ويعتبر وكيل اليهودية برياندا أوضح مثل على اليهودى الذى يبطن اليهودية ويظهر المسيحية، فهو أحيانًا تسمى باسم ترستاو داكوسنا المسيحى، وأحيانًا أخرى يتخذ لنفسه اسم إبراهام حبيبى اليهودى. ومعنى هذا أن هذا الرجل عاش حياة مزدوجة فهو يتصرف كيهودى فى حياته الخاصة وكمسيحى فى حياته العامة، الأمر الذى يمكنه من ترك الجيتو والعيش فى قصر منيف فى سان ماركولا.

جمعت سياسة جمهورية البندقية نحو اليهود بين التشدد الظاهرى والتسامح الحقيقى؛ حيث إن هذا التشدد فى واقع الأمر كان موجهًا ضد اليهود الذين يتظاهرون بالإيمان بالمسيحية فى حين أنهم فى قرارة قلوبهم يهود لا مراء فى ذلك. وبطبيعة الحال أدت هذه المعاملة اللينة إلى ردة الكثير من المسيحيين الجدد إلى ديانتهم اليهودية الأصلية بحرص وحصافة وكياسة، وهو لم يكن يحدث فى إسبانيا أو هولندا. ورغم ذلك فإن البندقية بالمقارنة بغيرها امتنعت عن منح اليهود القادمين من شبه الجزيرة الإسبانية أية امتيازات، ونجم عن ذلك أن المسيحيين الجدد نزعوا إلى الاستقرار فى فيرارا ثم زيارة البندقية لإنهاء أعمالهم، لكن هذا لم يحل دون استقرار الكثيرين من اليهود الذين نجحوا فى التظاهر باعتناق المسيحية فى البندقية، واستطاع هؤلاء اليهود السيطرة على دولتها بأموالهم المقترنة بشدة التهذيب فى السلوك. وتمتع هؤلاء اليهود بصلات وطيدة مع تجار وأثرياء فلاندرز وفرنسا والقسطنطينية وغيرها من بقاع العالم، ليس فقط على مستوى البيع والشراء بل أيضًا على مستوى الأمراء والأشراف. وساعدتهم هذه العلاقات الوثيقة على توسيع تجارتهم استفادًا من دعم هؤلاء الأشراف النبلاء الذين لم يجدوا غضاضة فى تلقى الأموال منهم. واستنادًا إلى هذا الظهر الذى يحميهم، كان هؤلاء المسيحيون الجدد يقرضون أموالهم بأسعار فائدة تفوق أسعار الفائدة التى يتقاضاها اليهود الذين لا يخفون يهوديتهم، وبذلك أصبح هؤلاء المسيحيون الجدد فوق القانون.

وبما أن يهود البندقية كونوا ثروات طائلة، فقد كان من الخطر على هذه المدينة أن يعمل هؤلاء اليهود على تسريبها للإمبراطورية العثمانية التى كانوا على علاقة طيبة بها، والجدير بالذكر أن المفوض البابوى ميكاديلى هالته فكرة انتقال هذه الثروات من البندقية إلى أيدى المسلمين الكفرة. وتحضرنا فى هذا المقام عائلة منديس دى لوفا التى قام بعض أفرادها بنقل ثروتها الطائلة خارج حدود البندقية إلى الأرض العثمانية. ويبدو أن جمهورية البندقية خشيت من تهديدات الدولة العثمانية لها فسمحت لبياتركس أخت بريائدا الكبرى أن ترحل إلى الشرق ويصحبتها ثروتها العريضة، وفشلت المؤامرات التى حيكت من أجل منع أختها بريائدا من الرحيل إلى القسطنطينية، وذلك عن طريق خطف ابنتها الوارثة بواسطة ابن عمها جوا ميكيز، وهو الشخص نفسه الذى أصبح

فيما بعد أحد المقربين إلى السلطان التركى، الأمر الذى أوغر سلطات البندقية ضده فأصدرت أمرًا بنفيه، ولكنه فى عام ١٥٥٣ طلب منها إلغاءه فأجابته إلى طلبه عام ١٥٦٧. ويبدو أنه رغم عفو البندقية عنه ظل يحمل لها البغضاء، ويقال إنه تآمر عليها وساعد الأتراك على الاستيلاء على جزيرة قبرص التى كانت آنذاك تابعة لها. ويقال أيضًا إن المسيحيين الجدد اشتغلوا بالتجسس ضد البندقية مما جعلها ترميهم بالخيانة والغدر، كما جعل مجلس الشيوخ فى عام ١٥٧١ ينهى كل معاملاته مع اليهود المنحدرين من أصل ألمانى. وفى الأعوام ١٥٧٠ - ١٥٧٣، أقامت محاكم التفتيش فى البندقية دعواها ضد ريجيتو بسبب قرابته لجوا ميكويز الذى ارتحل إلى الشرق، وخشيتها من أن يكون ميكويز قد زوده بمعلومات تضر بالعالم المسيحى وتنفع السلطان العثمانى.

ولكن فى عام ١٥٥٥ - ١٥٥٦ طرأ تغير مفاجئ على سياسة التسامح النسبى مع اليهود والمسيحيين الجدد، أى اليهود المتحولين إلى المسيحية. حدث هذا فى عهد البابا بولس الرابع الذى ألغى التعهدات البابوية السابقة بإعطاء الأمان لليهود المهاجرين فى البرتغال، كما فشل سعى اليهود للانتقام من أهل البندقية بتحويل التجارة إلى ميناء آخر أقل منه كفاءة هو ميناء بيسارو. وبدا لسلطات البندقية أن فى مقدورها اتباع سياسة مناهضة اليهود دون أن يستطيع اليهود الثأر لأنفسهم حتى فى الموانى التى تروج فيها تجارتهم فى بلاد المشرق، وشجع ضعف اليهود السلطات الإيطالية على شن هجوم على جالية اليهود السفارديم فى أنكونا، فضلًا على أن المحقق العام فى محاكم التفتيش أصدر فى ٣٠ أبريل ١٥٥٦ مرسومًا ضارًّا باليهود ينص على مساءلة أى شخص فى إيطاليا يصرح بيهوديته، واعتبرت الكنيسة الكاثوليكية اليهود الوافدين من البرتغال إلى إيطاليا مرتدين عن المسيحيين وينبغى محاسبتهم. ومعنى هذا أن اليهودى القادم من شبه الجزيرة الأيبيرية كان يحاسب على ماضيه حتى قبل أن تطأ قدماه الأراضى الإيطالية.

وبعد أن وضعت حرب البندقية ضد جزيرة قبرص أوزارها، بدأت البندقية تدافع عن اليهود المتحولين إلى المسيحية، وتبرر معاملتهم بسماحة ورحابة صدر بقولها إنها تقتدى بسماحة البابا بولس الثالث «١٥٣٤ - ١٥٤٩»، ويوليوس الثالث «١٥٥٠ - ١٥٥٥»، بل إنها انتقدت سياسة البابا بولس الرابع «١٥٥٥ - ١٥٥٩» الذى اتبع مع اليهود سياسة متشددة، وكانت الرغبة فى الانتعاش الاقتصادى السبب الذى حدا بالبندقية إلى جذب المهاجرين الأجانب واستثماراتهم.

وفى الفترة الواقعة بين عامى ١٥٦٧ - ١٥٦٨ وعام ١٥٧٦ فقدت جمهورية البندقية الجانب الأعظم من أسطولها التجارى لدرجة أنه لم يعد ممكنًا له بالإبحار خارج الأدرياتيك. وبضياع جزيرة قبرص من قبضة البندقية أصبحت سفن هذا الميناء القليلة عاجزة عن الإبحار فى المناطق البعيدة،

واقتصر إبحارها على منطقة البلقان والمناطق الغربية من بحر الأدرياتيك، فضلًا على انتشار أعمال القرصنة، عندئذ شعرت البندقية بأن أهميتها كميناء أصبحت مهددة، الأمر الذى جعلها تحتاج إلى حماية اليهود المتحولين إلى المسيحية الموجودين فى منطقة دالماتيا. وفى عام ١٥٧٧ سعى مجلس العشرة إلى الدفاع بقوة عن هؤلاء المسيحيين الجدد الذين كان محافظ البندقية قد حاكمهم وأدانهم وأمر بإعادة محاكمتهم. وباضمحلال البندقية كقوة تجارية بحرية اضطرت إلى التنازل للأجانب عن دورها البارز فى التجارة مع بلاد الشرق.

رجع نشاط البندقية السابق عام ١٥٥٠ فى ملاحقة المتحولين إلى المسيحية فى الأساس إلى ثقتها بنفسها كقوة اقتصادية، وهو إحساس تبخر عندما دب الوهن فى أوصالها كقوة بحرية وتجارية، واضطرت البندقية إلى أن تحذو حذو الموانى الأخرى التى شجعت اليهود السفارديم على الهجرة إليها بأن طمأنتهم بأنها لن تقدمهم إلى المحاكمة بتهمة الهرطقة. ومع اشتداد ضعف البندقية اشتد خوفها من منافسة الموانى الفرنسية والإيطالية الأخرى، كما اشتدت خشيتها من فقدان تجارتها مع مناطق الدولة العثمانية. ويعتبر ميناء راجوسا من الموانى المحظوظة؛ حيث إنه التزم الحياد أثناء الحرب المشار إليها وتمتع بحماية دولية استثنته من تطبيق الحظر البابوى الذى فرضه الكرسى البابوى على التجارة مع العالم الإسلامى، الأمر الذى مكن هذا الميناء من التفوق على البندقية واستخدمه مستوردو المنسوجات اليهودية فى تجارتهم مع الغرب.

فى هذا الجو من التوتر والعداوات، أدرك أهل البندقية أنه يمكن لتجارة اليهود أن تنتعش وتروج من جديد فى ميناء آخر هو ميناء أنكونا، وأراد أهل البندقية أن يلحق بيهود أنكونا الضرر نفسه الذى لحق بمينائهم، فطالبوا البابا بأن يفرض عليهم الحظر الصارم نفسه المفروض على اليهود الذين جاؤوا من المشرق إلى البندقية. وكادت البندقية فى عام ١٥٧٠ أن تصل إلى اتفاق مع البابا بشأن طرد اليهود من كل من البندقية وأنكونا فى آنٍ واحد، ولكن ضعف الثقة بين الطرفين حال دون وضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ.

وزاد من قلق البندقية وانزعاجها أن إيمانويل فيلبيرت، دوق سافوى، اقترح تطوير ميناء نيس «فيلا فرانكا آنذاك» بهدف التجارة مع الشرق وكمركز لصناعة الصوف والحرير والصابون؛ كى تنافس البندقية. وجاء هذا الاقتراح من فيتال ساكردوت وولده سيمون، وهما يهوديان يقيمان فى دولة ميلانو كانا على اتصال وثيق بالعائلات اليهودية الإسبانية والبرتغالية المتحولة إلى المسيحية. وأخذ كثير من اليهود المرتدين عن مسيحيتهم إلى دينهم الأصلى يظهرون علنًا برفقة الأتراك والمسلمين القادمين من شمال أفريقيا والأرمن والفرس، ويصرحون بأفكارهم الهادفة إلى توسيع

ميناء نيس. وفى سبتمبر عام ١٥٧٢، وعد دوق سافوى اليهود السفارديم بحمايتهم من محاكم التفتيش وتوجيه الاتهامات بالردة والنفاق من قبل المحققين ورجال الإكليروس على حد سواء حتى لو كان قد سبق لهم التحول إلى المسيحية، ولكن دوق سافوى لم يتمكن من تنفيذ الوعد الذى قطعه على نفسه بسبب اعتراض الإسبان والمفوض البابا‌وى عليها؛ مما اضطره فى نوفمبر عام ١٥٧٣ للرضوخ أمام هذه الضغوط، كما اضطره لإعطاء اليهود المرتدين عن المسيحية مهلة مدتها ستة أشهر لمغادرة البلاد.

اتخذت حكومة البندقية خطوة أحاطتها بسياج من السرية نحو منح اليهود تنازلات وافق عليها مجلس العشرة، وقام الدوج ألفيز موسينجو بإعطاء ممر آمن لجميع اليهود المهاجرين من إسبانيا والبرتغال إلى جانب الغربيين المنحدرين من أصل يهودى ممن يستقرون فى البندقية فى غضون العامين القادمين، وأيضًا تعهدت سلطات البندقية المدنية بمنح هؤلاء اليهود الحماية من محاكم التفتيش، والتغاضى عن أية أخطاء عقائدية يكونون قد ارتكبوها، بما فى ذلك الردة عن المسيحية والتظاهر باعتناقها، بل إن حكومة البندقية ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك حيث أعلنت أنها سوف تمنح هذه الامتيازات للذين يصرحون بأنهم يهود ويلبسون قبعاتهم الصفراء ويعيشون فى الجيتو، ما داموا لم يثيروا حول أنفسهم أية فضائح تتعلق بالدين بعد وصولهم إلى البندقية. ويجدر بالذكر أن الامتيازات التى كان دوق سافوى يزمع منحها كانت أوسع بكثير من الامتيازات التى أعطاها دوق البندقية لليهود؛ لأن دوق سافوى لم يعد فقط بتعويض اليهود عن عبيدهم الذين تعمدوا وتحولوا إلى المسيحية، بل سمح للكفار من غير اليهود بأن يعيشوا ويتاجروا بحرية فى دوقيته، كما تعهد بعدم محاولة تنصير أى يهودى يقل عمره عن الخامسة عشرة.

رحبت البندقية بإقامة اليهود المهاجرين فى ربوعها، ولكن الامتيازات التى أعطتها البندقية إلى اليهود والهادفة إلى إنعاش اقتصادها لم تمنحهم حرية السكن فى أى مكان يشاؤون أو اتخاذ أية حرفة تعجبهم أو الاشتغال بأية تجارة تروق لهم. ناهيك عن أنها حظرت عليهم امتلاك الأراضى والعقارات واستخدام المسيحيين فى بيوتهم كخدم، ورغم هذه القيود فقد أفزعت اقتراحات البندقية المتسامحة مع اليهود المفوض البابا‌وى، الذى رأى أنها سوف تنتهى بمنحهم الحصانة من ملاحقة محاكم التفتيش لهم، وبإعطائهم الحق فى أن يعيشوا خارج الجيتو. وعندما أعلن المفوض البابا‌وى اعتراضه على هذه الامتيازات فى عام ١٥٧٤، ثم تكرر الاعتراض فى عامى ١٦٠٢ - ١٦٠٨، أدرك المفوض البابا‌وى أنه يصرخ فى البرية؛ حيث واجهه حكام البندقية بالمراسيم المتسامحة التى سبق لبابا روما أن أصدرها لصالح اليهود. وكل ما أنجزه اعتراض المفوض البابا‌وى هو أنه جعل حكومة البندقية تتوخى الحذر فى تنفيذ سياستها وتتصرف بحيطة وكياسة.

وقد أدانت محاكم التفتيش شخصًا يدعى جاسبار ريبرو تظاهر باعتناق المسيحية من أجل حياة رغدة وآمنة فى البندقية ومن أجل الاشتغال بالتجارة، وقام التجار الإسبان فى بورصة الريالتو بتوجيه الشتائم إلى المسيحيين الجدد، أمثال كونساكفو بايس السمسار السابق فى أنتويرب بسبب ردتهم إلى اليهودية.

غير أن محاكم التفتيش امتنعت عن إلقاء القبض عليهم. ويحدثنا إستفاو فوجويرا ابن محقق محكمة تفتيش كويميرا عن المناقشات التى احتدمت فى البندقية فى عقد التسعينيات من القرن الخامس عشر فيقول: «أخبرنى چورچ لوبيز، وميجويل فاز بأن كل اليهود الذين يجيئون من البرتغال يرتدون إلى اليهودية عندما يحضرون إلى البندقية، ويرون أن ذلك عمل مشروع نظرًا لإجبارهم على اعتناق المسيحية. وهو أمر غير حقيقى بالمرة؛ حيث إن آباءهم اعتنقوا المسيحية وعاشوا مسيحيين طوال حياتهم».

وعندما اشتد ساعد محاكم التفتيش فى البندقية نحو عام ١٥٨٠، أصبح من الضرورى إعطاء الجالية اليهودية المشتغلة بالتجارة هناك ضمانات كافية لإدخال الطمأنينة إلى قلوبهم. وعلى وجه الخصوص أصبح هذا ضروريًا بعد أن ألقت محكمة تفتيش البندقية - على غير عادتها - القبض على يهودى يدعى نيمياس عام ١٥٨٨، حيث إن ذلك بدا إيذانًا من جانبها بنبذ سياستها المتسامحة. وفى عقد الثمانينيات من القرن السادس عشر وجهت إلى المسيحيين الجدد أمثال جاسبار ريبرو وعائلة فيليبى اتهامات خطيرة، مفادها أنهم أتوا بأفعال مشينة فى البندقية، ولكن وضع اليهودى نيمياس كان مختلفًا فهو لم يفعل أى شىء من شأنه أن يلقى بظلاله على صدق إيمانه بالمسيحية. عاش نيمياس فى فيرارا وقبض عليه أثناء زيارة عابرة إلى البندقية رغم أنه لم يتهم بإثارة أى شغب فى هذه المدينة، والعجيب أن تهمته تلخصت فى أنه تظاهر باعتناق المسيحية فى مكان بعيد هو إقليم فلاندرز، وبعد أن كانت البندقية تتبع سياسة إغراء اليهود بالاستمساك بأهداب الدين المسيحى، كما أوصى بذلك البابا يوليوس الثالث، نرى المسؤولين هناك يطالبون بضرورة ردع اليهود المتنصرين فى أوروبا لوضع حد لنزيف الثروات الذى يهدد بإضعاف العالم المسيحى برمته، وفى هذا الصدد اشتكى ماتويكى قائلًا:

«إن المارانو «أى اليهود المتحولين إلى المسيحية» يقررون الذهاب إلى القسطنطينية تصحبهم ثرواتهم الطائلة؛ حيث يعيشون تحت الحكم العثمانى مثلما فعل منديس حديثًا عندما ذهب إلى هناك ومعه ثروته الهائلة، ودفع هذا الرجل ثلاثين ألف كرونة لمجرد أن يتكرم السلطان عليه فيسمح له بتقبيل يده، وهو أمر من النادر أن يسمح به لليهود. وفى كل يوم نرى يهودًا آخرين يحذون حذوه

ويرحلون مما يلحق بالعالم المسيحى ضررًا بالغًا. وإلى جانب المكسب العظيم الذى تجنيه تجارتنا من وراء بقاء هؤلاء اليهود بثرواتهم فى أراضينا، يمكننا فى بعض المناسبات الاستفادة منهم ضد أعداء عقيدتنا. أما إذا حدث العكس فسوف يستفيد الأتراك من ثرواتهم ويستغلونهم للإضرار بالمسيحية».

ولعلنا نذكر أن ألفارو منديس كان ممول كاترين دى ميديتشى وناصحها الأمين، وكان المفوض البابوى أشد ما يكون حرصًا على إلقاء القبض على هذا اليهودى المهاجر الثرى أثناء مروره بالبندقية عام ١٥٨٥.

واتضح أن المكتب المقدس فى روما كان يعد قائمة بأسماء كل المهاجرين من إسبانيا بهدف اقتفاء آثارهم وتتبع خطاهم فى جميع أنحاء أوروبا. وقد قامت محاكم التفتيش فى كل من فلورنسا وجنوة وراجوسا بمصادرة ثروات عدد من اليهود المتنصرين، وأمام ضغط سلطات البندقية على الكاردينال سانتا سيفيرنا، أقر بأن الكرسى البابوى سبق له أن أعطى امتيازات للمسيحيين الجدد، ولكنه ذكر أن الظروف الآن قد تغيرت، وأن البابا بولس الرابع قام بإلغاء هذه الامتيازات، الأمر الذى أدى إلى انزعاج حكومة البندقية والتجار اليهود المنحدرين من أصول إسبانية وبرتغالية. واضطرت سلطات البندقية إلى إدخال الطمأنينة فى نفوس يهود البندقية القادمين من شبه جزيرة أيبريا. وفى صيف عام ١٥٨٩، أصدر مجلس شيوخ البندقية ميثاقًا لتنظيم هجرة اليهود السفارديم إلى البندقية، وهو ميثاق يهدف إلى إيجاد طائفة من اليهود تحتل مكانتها بين اليهود المنحدرين من أصل ألمانى واليهود القادمين من منطقة الشرق الأوسط ممن كانوا رعايا السلطان التركى. وكان من المفروض فى هذه الطائفة اليهودية الجديدة أن تتكون من السفارديم الذين لا يدينون بالولاء للأتراك سواء جاؤوا من العالم الغربى أو من بلاد المشرق. وتكفل هذا الميثاق رسميًا بإحضار هذه الطائفة اليهودية الجديدة، فضلًا على توطينهم فى ميناء البندقية. ومثلما حدث فى عام ١٥٧٣ قدم الميثاق الجديد لليهود ملاذًا آمنًا، وتعهد بعدم التعرض لهم بالاضطهاد لأسباب دينية، ولكن البندقية تعمدت أن تصنع ميثاقها الجديدة بطريقة غامضة تحاشيًا لإغضاب محاكم التفتيش، واقتصرت مدة سريانه على عشرة أعوام. والغريب أن المفوض البابوى لم يثر أية اعتراضات عليه، غير أن البابا ما لبث فى السنوات التالية أن عبر عن شىء من السخط والاحتجاج الذى لم تأخذه سلطات البندقية مأخذ الجد؛ حيث ساورها شك فى أن يكون موقف البابا من اليهود هو موقفها نفسه منهم. والجدير بالذكر أن موقف البابا كليمنت الثامن «١٥٩٢ ـ ١٦٠٥» من أثرياء اليهود كان يختلف عن موقفه من فقرائهم، فأساء معاملتهم فى روما فى حين أنه أكرم وفادة اليهود الذين استثمروا

رؤوس أموالهم فى الدول الرومانية البابوية. وفى عام ١٥٩٤، عبر السفير پاولو باروتا عن دهشته من المرسوم البابوى الذى منح جميع اليهود فى مدينة أنكونا الفارين من بلاد الشرق الأوسط ممرًّا حرًّا وآمنًا مدى الحياة، فى حين كان اليهود فيما سبق مقيدين لا يستطيعون التنقل من مكان لآخر بدون استخراج ترخيص بذلك من الكاردينال المختص. وإذا دل ذلك على شىء فإنما يدل على أن حسابات المكسب والخسارة لعبت دورًا مهمًّا فى تحديد مواقف الدولة والكنيسة الكاثوليكية من اليهود.

وبظهور مدينة أنكونا كمنافس، اشتدت حاجة البندقية إلى وجود اليهود السفارديم فيها. وبسبب عدم وضوح موقف البابا من اليهود، أشاحت البندقية بوجهها عن أية اعتراضات بابوية على انتهاجها سياسة متسامحة نحوهم.. وعلى أية حال عبر الدوج ليوناردو دونا عن الروح التى سادت البندقية تجاه اليهود المتحولين إلى المسيحية حين قال فى أواخر القرن السادس عشر: «من الأفضل لهم أن يعيشوا كيهود فى الجيتو ويلبسوا القبعات الصفراء التى تميزهم من أن يعيشوا بين المسيحيين ويلبسوا قبعاتهم السوداء ويرتادوا كنائسهم ويؤدوا طقوسهم المقدسة بروح زائفة فيجلبون العار إلى الله والفضيحة إلى المدينة. أى أن الردة الواضحة إلى اليهودية أفضل من تلويث المسيحية بتهويدها».

ويمكن القول إن الميثاق المشار إليه لم يفعل أكثر من أنه صاغ سياسة مجلس شيوخ البندقية فى قالب قانونى. كان حكام البندقية يشعرون فى دخيلتهم بالغبطة لو أن اليهود المتنصرين صرحوا بيهوديتهم دون مواربة، وها نحن نرى هؤلاء الحكام لا يخفون رغبتهم فى اجتذاب اليهود المرتدين عن المسيحية إلى مدينتهم. وكان الدافع الاقتصادى هو السبب فى انتهاج حكومة البندقية هذه السياسة المتسامحة، ونجم عن اتباع هذه السياسة تشجيع الأجانب على الاستقرار فى البندقية التى استفادت من الجمارك والضرائب المفروضة عليهم وعلى أنشطتهم، وكان من الطبيعى للغاية أن يشعر يهود البندقية بحاجتهم إلى الحصول على ضمانات رسمية أو غير رسمية ضد مقاضاتهم لأسباب دينية، ما داموا يمارسون شعائرهم اليهودية بحصافة ولباقة دون إيذاء مشاعر المسيحيين، ويمكن القول إن السياسة التى اتبعتها البندقية نحو اليهود كانت بوجه عام أقرب ما تكون إلى سياستها نحو الوافدين البروتستانت. وبحلول أوائل القرن السابع عشر تبين صدق القول بأن «محكمة التفتيش ليس بمقدورها أن تفعل شيئًا ضد اليهود».

ويخبرنا السفراء والقناصل فى الإمبراطورية العثمانية أن يهود القسطنطينية كانوا يحتكرون التجارة معهم، على نحو ما ذكرنا، يشترون الأصواف والأقمشة والشبة، الأمر الذى جعل شركات

البندقية الممثلة فى القسطنطينية تستخدم كوسطاء لهم وتدفع لهم من أجل ذلك أعلى الأجور. وفى عام ١٥٦٠ وصل عدد الشركات التى تزاول التجارة فى البندقية نحو عشر أو اثنتى عشرة شركة، ولكن بعد مضى نصف قرن نقص عددها إلى خمس شركات فقط. غير أن هذه العلاقات السعيدة بين الأتراك واليهود لم تدم؛ حيث إن اليهود تعرضوا لاضطهاد الأتراك حسب مزاج السلاطين المتقلب، وكان اليهود المارانو الأثرياء المرتدون عن المسيحية والقادمون من البرتغال فى طليعة من وقع عليهم هذا الاضطهاد، واشترك مع الأتراك فى إلحاق الأذى بهم بنو جلدتهم اليهود المحليون المولودون فى تركيا؛ مما شجع سلطات البندقية على السعى إلى إغرائهم بالهجرة إليها.

بصدور ميثاق البندقية الخاص باليهود عام ١٥٨٩ أدرك مفوضو الكرسى البابوى أن جمهورية البندقية تضع العراقيل أمام محاكم التفتيش، الأمر الذى جعل البعض يشتكون من الصعوبات الكأداء التى تحول دون تقديم اليهود المرتدين إلى المحاكمة، ولكن فى عام ١٦٠٨ بلّغ البعض محاكم التفتيش عن يهوديين هما موسى ويوسف مسعود، اللذان ظلا يعيشان فى جيتو البندقية منذ عام ١٥٨٨ باسمين مسيحيين هما أنتونيو رودريج، ومانويل داكوستا، غير أن المسؤولين فى البندقية قاموا بعرقلة محاكمتهما. وعبثًا حاول المفوض البابوى أن يطلب منهم نسيان مصالحهم الدنيوية ويتذكروا واجبهم نحو الله، لكن مناشدتهم ذهبت هباء منثورًا، فقد انبرى دوج البندقية للدفاع عن اليهود الذين أرغمتهم إسبانيا على اعتناق المسيحية قائلًا إن هذا الإرغام لا يعنى مطلقًا أنهم أصبحوا مسيحيين بالفعل. ومن ثم فليس لمحاكم التفتيش الحق فى محاسبتهم، ومرة أخرى أخرس الدوج رجال الإكليروس بتذكيرهم بالمراسيم التى أصدرها البابا من أجل معاملة المسيحيين الجدد بالحسنى، ثم أضاف بأنه لا يعترف بإلغاء البابا بولس الرابع هذه المراسيم السابقة.

وتدل قضية دياز المثارة عام ١٦٢١ على شدة تعاطف قضاة البندقية المدنيين مع اليهود المرتدين، واستعدادهم لمنحهم الحصانة ضد الملاحقة والاضطهاد. ودياز هو لقب تاجرين يهوديين قادمين من البرتغال، هما جورج وفرناو دياز، عاشا فى أبرشية يقال لها سان ماركيولا فى كانا ريجيو فى الفترة من ١٦٠٢ إلى ١٦١٥، وجاءهما قريب للزيارة ولكنه توفى أثناءها فتم دفنه فى مدافن كنيسة الأبرشية، ومما يدل على أن الأخوين عاشا كمسيحيين أنهما علقا فى منزلهما صور المجوس الثلاثة وصورة مريم العذراء، فضلًا على أنهما كعادة المسيحيين أشعلا مشعلين أمام بابهما يوم جمعة الآلام أو الجمعة العظيمة. ثم سافرت هذه العائلة لفترة وجيزة فى الخارج ولكن أحد أفرادها عاد إلى البندقية وهو يحمل اسما يهوديًا، أى أنه نبذ الدين المسيحى، وبعد مضى ثلاثة أعوام تقريبًا اكتشف بعض الأهالى أمر هذا المرتد فقاموا بتبليغ محاكم التفتيش عنه.

واتضح عند القبض عليه أنه يحمل تعهدًا من سلطة البندقية المدنية بالسماح له بالسفر والانتقال فى أمان، واحتدم جدال فى مجلس شيوخ البندقية حول وضعه القانونى انتهى بإخلاء سبيله وأمره بمغادرة المدينة، وبذلك تكون البندقية قد أوفت بتعهداتها وامتنعت عن اضطهاده ومحاكمته بتهمة الردة إلى اليهودية، الأمر الذى جعل محاكم تفتيش البندقية تستشيط غضبًا. وكانت هذه الحادثة سابقة خطيرة؛ حيث إنها شجعت المسيحيين الجدد على المجاهرة بردتهم إلى الدين اليهودى.

وليس هناك أية إجابة دقيقة حول مدى نجاح سياسة البندقية المتسامحة فى اجتذاب اليهود إليها، فرغم هذه السماحة أصر قانون البندقية على ضرورة أن يعيش اليهود داخل الجيتو، وفى عام ١٥٩١، ثارت المخاوف من أن يكون اليهودى الثرى جوا لوبيز الذى كان أثيرًا إلى قلب البابا سكستوس قد رحل من البندقية إلى سالونيكا، ورغم أن صدور الميثاق لم يغر أغلبية اليهود بالهجرة من القسطنطينية إلى البندقية، فإن عددًا منهم مثل إبراهام كايبلفو ورفيقه جوزيف ديلا كومار هاجروا من القسطنطينية ومن موانى أوروبا إلى البندقية، ويقال أيضًا إن التاجر اليهودى الفاحش الثراء صامويل كوركاس غادر أنكونا واستقر فى البندقية. كان الجانب الأعظم من التجارة فى يد اليهود والأتراك، ويقدر عدد التجار اليهود فى البندقية عام ١٦٠٨ - ١٦٠٩ بنحو ثمانية وخمسين تاجرًا، ارتفع إلى ما يربو على المائتى تاجر، ولا يمكن معرفة المارانو أو اليهود النصارى منهم على وجه التحديد، ولكن يجدر بالذكر أن هكتور منديس برافو الذى عاش فى جيتو البندقية من عام ١٦٠٧ حتى عام ١٦١٢ قدم إلى محكمة تفتيش لشبونة ستة وعشرين اسمًا مرتدًّا، منهم ستة عزّاب وعشرون متزوجًا.

كان التجار اليهود فى البندقية مصدرًا رئيسيًّا من مصادر دخلها فى حصيلة الضرائب والجمارك المفروضة عليهم، يرتفع أحيانًا وينخفض أحيانًا أخرى طبقًا لتغير الظروف، وكانت العائلات اليهودية المهاجرة إلى البندقية تحمل مكانة مرموقة مثل عائلة الكاميس فى بيزا وعائلة الجيزوروم فى ليفورنو.

ويذكر أن اليهودى إيزاك مونيس الذى راجت تجارته، قال إنه لعدة أعوام يدفع ما بين ثلاثة آلاف إلى أربعة آلاف دوقة سنويًّا، كما أن يوسف بن إبراهام ساقى دفع لأمير البندقية أكثر من خمسين ألف دوقة، ورغم أن طبقة النبلاء الحاكمة فى البندقية سمحت لبعض اليهود بشرف الانضمام إليها نظير مبالغ باهظة، فإن التجار اليهود بوجه عام كانوا يتمتعون بالثراء دون الانتماء إلى طبقة الأشراف.

وفى خارج الجيتو انتعشت أحوال عائلة يهودية قادمة من إسبانيا تلقب بعائلة فونسا، التى تمتعت بالانضمام إلى صفوف أشراف البندقية أثناء حربها ضد جزيرة كريت. ورغم الشكوك المثارة حول يهوديتها، فقد انبرى قسيس أبرشية سان چيرميا للدفاع عنها بقوة مؤكدًا أنها عائلة كاثوليكية ما فى ذلك ريب. ونحو السبعينيات من القرن السابع عشر أصبح واضحًا أن الجالية اليهودية المقيمة فى البندقية على الدوام زاد عددها نتيجة هجرة اليهود من شرق البحر الأبيض المتوسط إلى تلك المدينة، فضلًا على هجرتهم من موانى إيطالية أخرى تتبع سياسة حماية اليهود السفارديم ممن سبق لهم التحول إلى الدين المسيحى. ففى الفترة من ١٦٣٣ إلى ١٦٦٦ حصل اليهود المهاجرون إلى البندقية على خمسة وأربعين تصريحًا بالإقامة هناك كأفراد وعائلات، علمًا بأن معظمهم كان يقطن فى البندقية لمدة عشرة أعوام أو أكثر مما جعلهم فى غير حاجة إلى تصاريح إقامة.

يقول سيمون لوزاتو إن البندقية استفادت من قدوم هؤلاء اليهود إليها؛ لأنه كانت لهم علاقات متينة وروابط قوية بالموانى والبلاد الغربية مما وسع دائرة نشاط البندقية التجارى.

باختصار كانت الجدوى الاقتصادية هى العامل البارز فى سعى البندقية لاجتذاب اليهود، وكان العامل الاقتصادى هو الأساس الذى بنى عليه لوزاتو دفاعه عن اليهود، وهذه حقيقة يؤكدها الباحث الإنجليزى السير دادلى كارلتون، ولكن حكومة البندقية ومجلس شيوخها كانوا يتورعون عن التصريح بهذه الحقيقة، وفضلوا التعبير عنها بكياسة وحصافة تجنبًا لإيذاء مشاعر الكنيسة ومحاكم التفتيش، فهم تارة يقتبسون أحكام المراسيم البابوية التى تدين سياسة إرغام اليهود على اعتناق المسيحية، وتارة أخرى يبررون هذه السياسة بالقول إن التسامح مع اليهود الذين يجاهرون بيهوديتهم سوف يقضى على ظاهرة التقية وما تمثله من خطر على الكنيسة الكاثوليكية. ومن ثم فلا مناص من استئصال المارانو عن المجتمع المسيحى. وبهذه الروح سعت البندقية إلى اجتذاب اليهود السفارديم للاستقرار فيها بحيث لا يصبحون مجرد عابرى سبيل أو زوار ترانزيت. وبطبيعة الحال أثارت هذه السياسة غيظ الكنيسة وحفيظتها، فأنحى الكاردينال ألبيرى باللائمة على أهل البندقية قائلًا: إن فتح ميناء حر أمام الأتراك والكفرة والمراطقة بالولادة والمراطقة بالنشأة واليهود المولودين فى العقيدة الموسوية شىء فظيع، حتى وإن كانت اعتبارات الكسب والتجارة الدافع إليه، ولكن ليس من سلطة أى حاكم زمنى منح هذه الامتيازات للمسيحيين الداعين إلى التهويد أو المرتدين أو المراطقة بطريقة تستثنيهم من العقاب. إن البابا نفسه لا يمكن أن يسمح بذلك دون أن يجلب العار على الكنيسة.

مشكلة اليهود المتحولين إلى المسيحية

يتضح لنا مما تقدم أن محكمة تفتيش البندقية انتهجت سياسة متسامحة مع المسيحيين الجدد، أى اليهود المتحولين إلى الدين المسيحى، وكذلك اليهود السفارديم، وامتنعت هذه المحكمة عن محاكمة كثير من اليهود المارانو الذين تخلوا عن المسيحية وارتدوا إلى اليهودية، وتلقى الوثائق الباقية الضوء على اليهود المتأرجحين بين العقيدتين اليهودية والمسيحية وعلى اليهود النادمين على ردتهم إلى الدين اليهودى، واليهود الذين استمسكوا بهذه الردة.

وكانت البندقية تختلف اختلافًا جذريًا عن إسبانيا والبرتغال، فالبندقية تحتضن اليهود الذين يمارسون طقوسهم الدينية علنًا، فى حين كانت إسبانيا والبرتغال تنكلان بهم وتنفيانهم من أراضيهما، صحيح أن البندقية فرضت بعض القيود على اليهود مثل الإقامة فى الجيتو ولبس الشارة الصفراء، ولكنها سمحت لهم بأداء طقوسهم الدينية فى وضح النهار، ثم إن بعض اليهود غادروا ميناء البندقية على ظهر السفن التى أقلتهم إلى بلاد المشرق، الأمر الذى اعتبر خيانة عظمى من وجهة النظر المسيحية. وبطبيعة الحال لم تكن السياسة التى اتبعتها إسبانيا لإرغام اليهود على اعتناق المسيحية مجدية، فهى تدفعهم إلى التظاهر بالمسيحية وممارسة الشعائر اليهودية سرًا، وفى العادة كان الرعيل الأول من هؤلاء اليهود المارانو يجهل التعاليم المسيحية. ففى عام ١٥٤٠ عندما ألقى القبض على نحو مائة يهودى متحول إلى المسيحية وهم فى طريقهم من البرتغال إلى أنتويرب اتضح أن معظمهم لا يعرفون معنىَ «أبانا الذى فى السموات»، و«السلام عليك» يا مريم التى حفظوها باللغة اللاتينية عن ظهر قلب، بل إنهم لا يعرفون على وجه التحديد المكان الذى ولد فيه السيد المسيح، ومن المعروف أن كثيرًا من اليهود المارانو فى شبه الجزيرة العثمانية تمكنوا من العودة إلى حظيرة الدين اليهودى فى بلاد مثل القسطنطينية أو سالونيكا أو صفد فى الجليل. ويشكو بعض اليهود النصارى من أنهم رغم اندماجهم فى المجتمع المسيحى يلقون فى محاكم التفتيش عنتًا، ومن الأمم إعراضًا واستهزاء وتشكيكًا فى عقيدتهم الدينية، وهناك شواهد تدل على أن اليهود الذين هاجروا من إسبانيا إلى البندقية وليفورنو، عبّروا عن ولائهم وشوقهم إلى موطنهم الأصلى فى إسبانيا، كما تدل على ذلك الشواهد المقامة على قبورهم.

ويمكن النظر إلى اليهود المتحولين إلى المسيحية من عدة وجهات نظر. فهو فى نظر البعض إنسان تقطعت الصلة التى تربطه بالدين اليهودى، ولكنه رغم ذلك شديد التعلق به، ولهذا نرى كارل جبيهاردت يصف المارانو بأنه «كاثوليكى لا يؤمن بالعقيدة الكاثوليكية، ويهودى تنقصه

المعرفة. ومع ذلك فهو يرغب فى أن يكون يهوديًا». ويذهب إسرائيل ريفاه إلى أن المارانو يمثلون الرفض الجماعى للمذهب الكاثوليكى، كما يمثلون الرغبة العنيدة المتشبثة بالعودة إلى التقليد اليهودى، غير أن بعض الباحثين الآخرين يصورون المارانو على أنهم قوم كانوا يودون قبول المذهب الكاثوليكى قبولًا كاملًا لولا شك العالم المسيحى فيهم. وهناك فريق ثالث يرى أن المارانو ليسوا سوى جماعة من المنافقين الذين لا يؤمنون بأى من الدينين اليهودى والمسيحى، ولكنهم يؤمنون بالدين الذى يخدم مصالحهم، ومن ثم ذبذبتهم وتأرجحهم بين الدينين.

وأيًا كان الحال فقد كان المارانو موضع شك من كلا الفريقين المسيحى واليهودى على حد سواء. وقد عبر الحبر البرتغالى إيزاك كارو نحو عام ١٥٠٠ عن هذا بقوله إن العالم المسيحى يعتقد أن هؤلاء اليهود المتحولين لم يعتنقوا الدين المسيحى لأنهم يؤمنون به، ولكنهم فعلوا ذلك لأنهم يخشون على حياتهم من القتل، كما أنهم فى واقع الأمر لا يؤمنون بأى من الدينين. وهذا ما يكرره إيزاك أبرا فافيل عندما يخاطب اليهود قائلًا: «أنتم فى نظر الآخرين هراطقة ومؤمنون بالمذهب الأبيقورى الداعى إلى مذهب اللذة، وتنكرون كلا الدينين»، ولهذا شاع بين كثير من المسيحيين اعتقاد بأن اليهودى المارانو إنسان غير مخلص ولا يؤمن بأى شيء على الإطلاق، وهذا ما حدا بچون فلوريو فى قاموسه الإنجليزى للكلمات الإيطالية الصادر عام ١٦٠٠ إلى تعريف كلمة المارانو على النحو التالي: «المارانو كنية عن الإسبان المنحدرين من أصل يهودى أو كافر، والذين يجهل آباؤهم مبادئ المسيحية جهلًا تامًا، ولكنهم محافظةً على مصالحهم يتظاهرون بأنهم مسيحيون».

* * *

كتب وأبحاث أخرى للمؤلف

أولًا: كتب باللغة العربية

١ ـ برتراند راسل الإنسان، الدار القومية القاهرة، ١٩٦١، ١٩٦٦.
٢ ـ دراسات تمهيدية فى الرواية الإنجليزية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦.
٣ ـ توفيق الحكيم الذى لا نعرفه، مطبعة وهدان، ١٩٧٤.
٤ ـ اتجاهات سياسية فى المسرح قبل ثورة ١٩١٩، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
٥ ـ برتراند راسل، تأليف آلان وود (ترجمة)، الأندلس، بيروت، ١٩٨١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٨٨.
٦ ـ س. ب. سنو والثورة العلمية، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨١.
٧ ـ موسوعة المسرح المصرى البيبليوجرافية (١٩٠٠ ـ ١٩٣٠)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
٨ ـ موقف ماركس وأنجلز من الآداب العالمية، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٨٤.
٩ ـ شكسبير فى مصر، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.
١٠ ـ ماذا قالوا عن أهل الكهف، الهيئة العامة للكتاب القاهرة، ١٩٨٦.
١١ ـ چورچ أورويل (حياته وأدبه)، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.
١٢ ـ الأدب الروسى قبل الثورة البلشفية وبعدها، الألف كتاب الثانى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
١٣ ـ وول سوينكا (ترجمة) الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.
١٤ ـ أدباء روس منشقون فى عهد چوزيف ستالين، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١.
١٥ ـ الأدب الروسى والبرويسترويكا، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩١.

١٦ ـ الأدب والجنس، دار أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٩٣.
١٧ ـ الثالوث المحرم، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٤.
١٨ ـ الشذوذ والإبداع، دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥.
١٩ ـ دراسات فى الأدبين الإنجليزى والأمريكى، كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٩٩٥.
٢٠ ـ من ستالين إلى جوربا تشوف، مكتبة الأنجلو، القاهرة، ١٩٩٦.
٢١ ـ الإلحاد فى الغرب، سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٢ ـ المرطقة فى الغرب سينا للنشر، ومؤسسة الانتشار العربى، القاهرة وبيروت، ١٩٩٧.
٢٣ ـ العلم والدين تأليف برتراند راسل (ترجمة) دار الهلال، ١٩٩٧.
٢٤ ـ الرجل الذى مات تأليف د. هـ. لورانس (ترجمة) دار الهلال.
٢٥ ـ ملحدون محدثون ومعاصرون، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٦ ـ رباعيات الشذوذ والإبداع، سينا للنشر ومؤسسة الانتشار العربى، ١٩٩٨.
٢٧ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال.
٢٨ ـ موسوعة الرقابة والأعمال المصادرة فى العالم، مركز الدراسات والمعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ١٩٩٨.
٢٩ ـ فى مدح الكسل ومقالات أخرى تأليف برتراند راسل (ترجمة) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٨.
٣٠ ـ اليهود والأدب الأمريكى المعاصر، دار الهلال، نوفمبر، ١٩٩٨.
٣١ ـ صورة اليهودى فى الأدب الإنجليزى، دار الهلال، مارس، ١٩٩٩.
٣٢ ـ الهولوكست بين الإنكار والتأكيد، دار الهلال ديسمبر، ٢٠٠٠.
٣٣ ـ اليهود فى الأدب الأمريكى فى أربعة قرون، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٤ ـ الهولوكست فى الأدب الأمريكى، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠١.
٣٥ ـ الهولوكست فى الأدب الفرنسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٦ ـ الهولوكوست فى الأدب الروسى، دار نهضة الشرق، يناير، ٢٠٠٢.
٣٧ ـ محاكم التفتيش، دار الهلال، ٢٠٠٢.
٣٨ ـ محاكم التفتيش فى إسبانيا، مركز الدراسات ـ المعلومات القانونية لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٢.

ثانيًا: مقال باللغة العربية

نقد رواية العنقاء تأليف لويس عوض، فبراير، ١٩٧٠.